بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٢٨٣ - السنة الخامسة والعشرون - الجمعة ٣٠ المحرم ١٤٣٩ هـ - ٢٠ تشرين الأول ٢٠١٧ م

ترويج انتخابي على هامش الموازنة

أبرز المواسم الخطابية والسجالات السياسية تلك التي دارت في مجلس النواب الأسبوع الماضي. فالسادة النواب كانوا مدعوّين لإجازة الموازنة العامة للعام ٢٠١٧ التي تقدمت بها الحكومة، دون قطع حساب طيلة الاثني عشر عاماً الماضية. لذلك فقد تلقف السادة النواب المناسبة ليطرحوا كل ما في جعبهم وثنايا صدورهم، من قضايا سياسية وإنمائية وسيادية واقتصادية، بما في ذلك قانون الانتخاب، رغم أن الجلسات الصباحية والمسائية محصورة بالموازنة العامة. إلا أن السادة النواب أوغلوا في الحديث عن كل شيء، وحرصوا على إبراز كفاءاتهم الخطابية وربما المسرحية، خاصة أنهم غائبون عن الشأن العام، وربما لا علاقة لهم بالشأن السياسي والسيادي، لأن مجلسهم مطعون بشرعيته، وقد مدّد لنفسه ثلاث مرات، وربما يمدّد الرابعة، فهي فرصة للترويج الانتخابي. أما مدير الجلسات الرئيس نبيه بري فقد كان يطيل الاستماع الى الخطب المتكررة، واقفاً أو جالساً، بعيداً عن المطرقة التي تذكر بانتهاء الوقت.. وقد أدرك الجميع أنها كانت الفرصة النادرة لتوجيه سهام النقد الى «العهد الجديد» ورجاله ووزرائه، خاصة بعد اللقاء الذي جمعه بالرئيس سعد الحريري والنائب وليد جنبلاط. فهل يتسع الخرق ويستعصي على الراقع؟

النائب الدكتور عماد الحوت في جلسة مناقشة الموازنة العامة

بعد تصاعد الخلافات السياسيّة

هل تنفجر التسوية الحكوميّة؟

هيئة المفاوضات للمعارضة السورية تختتم اجتماعاتها بالرياض:

لا تنازل عن مبادئ الثورة

تركيا والعمليّة العسكرية في إدلب الأهداف والحسابات

بغداد تُحكم قبضتها على نفط كركوك

إلى أين يتّجه التصعيد في كركوك؟

الأزمة الدبلوماسيّة التركية - الأمريكيّة بعد تسلّم ترامب الرئاسة

أردوغان: مضطرّون لاتخاذ التدابير حيال التهديدات من سوريا والعراق

جعجع: ليتصل باسيل بأميركا وروسيا لإعادة النازحين

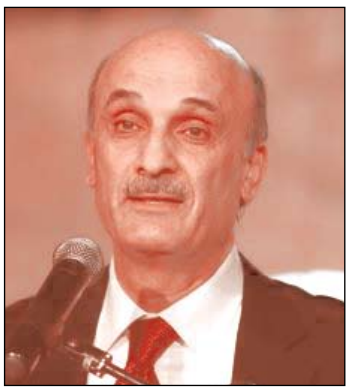

رد رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع من أستراليا على موقف وزير الخارجية جبران باسيل الذي أطلقه خلال جولته في قضاء عاليه الأحد الماضي، بأن «العودة لم تتم والمصالحة لم تكتمل في الجبل». ووصف جعجع «مصالحة الجبل بأنها أهم خطوة حصلت في آخر ٥٠ عاماً»، مؤكداً أنه «في كل المعارك والحروب التي دارت في لبنان وبعد انتهاء الحرب، لم تحصل على أثرها أي مصالحة فعلية، بينما المكان الوحيد الذي حصلت فيه مصالحة حقيقية هو في الجبل وبمبادرة طيّبة من الطرفين اللذين كانا على علاقة بها، وهما الحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية، تحت مظلة كبيرة هي البطريرك نصرالله صفير».

وتمنى على الوزير باسيل «بدء اتصالاته مع روسيا وأميركا فوراً، لنقل طلب الحكومة اللبنانية إعادة النازحين السوريين إلى بلادهم، باعتبار أن الأوضاع في سورية باتت تسمح بذلك والطلب من تركيا والأردن مساعدتنا في تأمين وسائل النقل المطلوبة لنقلهم إلى تركيا لمن يرغب بالعودة إلى الشمال أو إلى الأردن لمن يرغب بالعودة إلى الجنوب».

زهرا: شيل إيدك تمدّ إيدي!

قال النائب أنطوان زهرا في كلمته خلال مناقشة الموازنة في المجلس النيابي: «أريد أن انتقل إلى أساس ما يجمعنا في المجلس في مناقشة الموازنة التي هي عقدنا الوطني القائم على أسس لا يمكن العبث بها على كل محطة»، معتبراً أن «التعلم من التاريخ ليس نبشاً بالتاريخ وقبوره، فالبعض قد يشتهي إعادة التاريخ ليجد مكاناً له على صفحاته وبالتالي لا يجوز أن يعتبر كل واحد أن الدنيا تبدأ عنده وتنتهي عنده».

ولفت إلى أن «هناك محطات تاريخية لا نقبل بأن تكون محل جدال»، وقال: «أنا المسيحي أعلن باسم المسيحيين أن مشروعنا هو الدولة وليس حصتنا في الدولة، أما حقوقنا فهي العدالة». وأكد أن «منطقنا عندما طالبنا بالشراكة ليس «شيل إيدك تمد إيدي»، لأن ليس هذا المطلوب، فالمطلوب هو تأمين حقوق كل الناس كما يقول الدستور اللبناني، وعندما يصل حق كل لبناني أنا ابن الجبل أكون حصلت على حقوقي».

سلامة: «المركزي» دفع ما يتوجّب عليه ضمن القانون

ردّ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في بيان، على كلام عضو كتلة «القوات اللبنانية» النائب جورج عدوان في جلسة مناقشة الموازنة لجهة أن «مصرف لبنان يجب أن يدفع للخزينة ما يقارب المليار دولار نتيجة الفوائد على سندات الخزينة»، فأوضح أنه «لم تمض سنة من السنوات الـ٢٠، التي تحدث عنها النائب عدوان ولم يقدم المصرف المركزي على قطع الحساب السنوي والتقدم به إلى وزارة المال ودفع ما يتوجب عليه أن يدفعه ضمن القانون».

وأشار إلى أن «حسابات مصرف لبنان خاضعة للتدقيق من قبل شركتين دوليتين خارجيتين لا علاقة لهما بمصرف لبنان»، لافتاً الى أن «النائب عدوان تحدث عن مداخيل المصرف المركزي من سندات الخزينة التي في محفظته كأنها هي فقط البند الوحيد في المصرف وتشكل الدخل الكلي للمصرف، بينما مصرف لبنان من حيث القانون يقبل الودائع من المصارف ويدفع عليها فوائد. وعليه أيضاً أن يقوم بعمليات مفتوحة مع الأسواق بناء للمادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف للحفاظ على الاستقرار النقدي. ولذا، هنالك نقص في تحليل النائب عدوان، وهو أن مصرف لبنان لديه مداخيل ومصاريف من الفوائد».

سعد: عقارب الساعة لن تعود

وضع عضو «اللقاء الديموقراطي» النائب أنطوان سعد كلام وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل «في إطار أمر عمليات بشّر به باسيل بعد لقائه وزير خارجية نظام القتل والاجرام في دمشق وليد المعلم».

ولفت في تصريح إلى أن «عجز نظام الوصاية عن فك عرى مصالحة الجبل التي باتت واقعاً حياتياً غير قابل للمساومة أو المزايدة، لن يقوى حفار القبور ونابش عظامها على خلخلة ما بناه بطريرك المحبة والتسامح مار نصرالله بطرس صفير يداً بيد مع رجل المصالحة والشجاعة النائب وليد جنبلاط والطيف الواسع من القوى المسيحية».

المشنوق: مطلوب مفهوم موحّد للسياسة الخارجية

دعا وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق الى «ضرورة التفاهم داخل الحكومة حول مفهوم موحّد للسياسة الخارجية».

وقال المشنوق في حديث الى محطة «أو. تي. في»، حول الخلاف المستجد بين وزارتَي الداخلية والخارجية ووصفه السياسة الخارجية المتبعة بـ«الشاردة» وما اذا كان هناك تنسيق مع الرئيس سعد الحريري حول هذا الموضوع: «لم أتشاور مع الرئيس الحريري في الموضوع ولم أدّع يوماً أني تشاورت معه بهذا الخصوص. انا أقول رأيي في مشكلة سياسية أراها أمامي، هذه المشكلة السياسية لا تعالج بالكلام الشخصي، ومن لا يرى أن هناك مشكلة، يعني أنه لا يرى جيداً حتى لو كان من فريقي السياسي، هذا هو حجم الموضوع. والمسألة ليست شخصية، أنا أرى أن هناك مشكلة سياسية وتحتاج الى مناقشة من قبل الجهات المعنية، ومن الضروري الجلوس الى الطاولة للاتفاق على مفهوم موحد لهذه السياسة، لأن السياسة الخارجية تعني كل الحكومة، ولا تعني جهة واحدة فقط ولا تعني وزيراً واحداً فقط».

«مياه بيروت وجبل لبنان» سليمة وخالية من الجراثيم

أعلنت مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان أنه «بعد إجراء الفحوصات الجرثومية والكيميائية على عينات عدة من المياه المستثمرة والموزعة من قبل مصالح المياه المدموجة في المؤسسة، وذلك خلال شهري تموز وآب من عام ٢٠١٧، تبين وفقاً لنتائج الفحوصات الجرثومية أن المياه سليمة وخالية من الجراثيم، وكذلك فإن الفحوصات الكيميائية تثبت أن المياه لا تشكّل ضرراً على الصحة وتدخل في معظمها في إطار الجودة والنوعية للمياه الصالحة للشرب المعتمدة عالمياً، وهي مرتبطة بطبيعة المواقع الهيدرولوجية وهي تتأثر بعدم وجود نطاق حماية لمصادر المياه الجوفية في هذه المنطقة. وفي ما يتعلق بنسب الملوحة والموصلية والعسرة والاجمالية فهي مرتفعة. وتعمد الدوائر المختصة لمعالجة النوعية وبعض الخصائص الكيميائية الأخرى بتغذية وخلط هذه المصادر. وتقوم المؤسسة حالياً بدراسة تأمين مصادر بديلة تدخل دلائلها في إطار النوعية والجودة للمياه المعدة للشرب حفاظاً على الصحة العامة».

جريمة زقاق البلاط وروايات الجيران

جريمة زقاق البلاط التي هزّت لبنان، راح ضحيتها ٣ قتلى وأصيب عدد من الجرحى، لا لسبب سوى ان شاباً في الخامسة عشرة قررَ اطلاق النار على والده، فصُدم بمشهد الدماء وبدأ اطلاق النار عشوائياً بوجه كل من صادفه في الحيّ.

اختلفت الروايات حول الجريمة المروعة، منهم من قال ان خلافاً عائلياً وقع بين الاب وابنه، أطلق بعدها الولد النار على الوالد (محمد يونس)، ومن ثم راح يطلق الرصاص عشوائياً من دون ان يوقفه أحد، لأنه كان يركض بشكل هستيري ويطلق النار في كل الاتجاهات من بندقية صيد قدمها والده اليه هدية. الضحية محمد مواليد بيروت ١٩٥٨، يعمل سائق اجرة ليعيل عائلته، ويقطن في مكان وقوع الجريمة. روايات عدة تتحدث عن أسباب الجريمة، منهم من قال ان الشاب يعاني من بعض المشاكل النفسية، والعائلة لم يكن بمقدورها معالجته نظراً الى المبالغ الطائلة التي ستتكلفها، بينما رواية أخرى تحدثت عن ضرب الضحية زوجته فقرر الشاب قتل والده، في حين ان رواية ثالثة أشارت الى ان القتيل كان ينوي الزواج بسيدة أخرى فوقع الاشكال بين العائلة.

وجهة نظر

التمسك بالتفاهم العوني - الحريري؟

بقلم: أيمن حجازي

بعد مرور عام على انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، بات من الضروري السؤال عن مصير التفاهم العوني - الحريري الذي شكل السبب المباشر لتحقيق هذه الخطوة الكبرى التي شهدها الوضع اللبناني قبل عام من الزمن. وقد مر هذا التفاهم في عدة منعطفات خطيرة شكلت تهديداً له، وكان آخر هذه المنعطفات ذلك الذي ترتب عن السجال السياسي بين وزيري الداخلية والخارجية نهاد المشنوق وجبران باسيل والذي ارتكز على لقاء الوزير باسيل مع وزير الخارجية السوري وليد المعلم في نيويورك خلال مشاركة الرئيس ميشال عون والوفد المرافق في اعمال الدورة العادية للأمم المتحدة. وقد أضيف الى هذا الموضوع موقف لبنان في انتخابات المدير العام للأونيسكو، ما ألهب السجال بين الرجلين.

لا ريب في أن القرار الاستراتيجي المتخذ من قبل الرئيس سعد الحريري هو التمسك بالتسوية أو التفاهم العوني - الحريري الذي ولد قبل أكثر من عام، إذ يتخذ رئيس الحكومة عنواناً سياسياً وطنياً لتمسكه بهذا التفاهم، ألا وهو الاستقرار في الوضع اللبناني، لما يحمل الانهيار من مخاطر أمنية ووجودية شتى خصوصاً في ظل الحريق الكبير المشتعل في جوارنا العربي. ويعمد الحريري في اطار تمسكه بالتفاهم مع التيار الوطني الحرّ إلى النأي بنفسه عن تناول الموضوعات الخلافية، إلا أن السكوت عما يحصل في اطار المواضيع المختلف فيها أو عليها غير ممكن. لذا كان لا بدّ من ايكال الأمر إلى الوزير نهاد المشنوق، ليلجأ الى طرح المواقف المختلف عليها منبهاً الطرف الآخر من مخاطر الإمعان في الخروج عن القرار الحكومي المشترك وعن التفاهمات الموضوعة بين الجانبين. وبذلك يكون الرئيس الحريري قد حافظ على الاستقرار الداخلي ولم يسكت عما يعتبره اخلالاً من قبل جبران باسيل والتيار الوطني الحر عما هو متفق عليه.

وإذا كان البعض يعطي هذا الموقف الحريري بعداً مصلحياً متصلاً باستمرار الرئيس سعد الحريري في الرئاسة الثالثة، فإن أوساطاً سياسية مختلفة تعتبر الأمر طبيعياً جداً، حيث يعمل الجميع على تحقيق مصالحهم السياسية الخاصة والطائفية والفئوية. واللافت في هذا الموضوع أن خصوم الرئيس الحريري هم أكثر المتفهمين لموقفه، حيث يدأب حزب الله عبر أكثر من مسؤول في قيادته على الاشادة بإيجابية الرئيس الحريري. ويشابه الرئيس نبيه بري شريكه الشيعي في هذا التفهم، وهذا ما يمكن لمسه من خلال اللقاء الثلاثي الذي عقد في كليمنصو بين الرئيسين بري والحريري والنائب وليد جنبلاط. هذا اللقاء الذي لم يستطع أحد نزع طابع الوقوف في وجه بعبدا، وتحديداً في وجه السلوكيات الاستفزازية للوزير جبران باسيل. وتجدر الاشارة هنا الى أن الاستفزاز المتهم بارتكابه الوزير جبران باسيل لم يصب الرئيس الحريري فقط، بل إنه يتوسع ليشمل الرئيس بري والنائب جنبلاط وآخرين.

لا يمكن القول إن التهديد كبير وملحّ في هذا الآونة للتفاهم بين الرئيسين الحريري وعون، ولكن الأمور لم تعد بالصفاء السابق الذي انطلق فيه ذلك التفاهم في ألقه ووهجه المميز . وتبقى الانتخابات النيابية القادمة محكّاً عملانياً كبيراً للعلاقة بين الجانبين حيث تداخل المصالح قائم بين الجانبين في أكثر من دائرة انتخابية، والامتحان سيكون كبيراً وسيفضي إلى علاقة أكثر وضوحاً بين الجانبين. ويفترض أن تمتحن العلاقة بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحرّ في صناديق الاقتراع في:

دائرة عكار، دائرة صيدا جزين، دائرة البقاع الغربي، دائرة زحلة، وبعض المواقع الأخرى مثل بيروت الأولى ودائرة الكورة – البترون – زغرتا – بشري حيث الامتحانات الانتخابية المهمة والأوزان السياسية القادمة التي سترسم خريطة ما بعد الانتخابات النيابية.

الجماعة الإسلامية تلتقي الرئيس فؤاد السنيورة

قام وفد من الجماعة الإسلامية برئاسة رئيس المكتب السياسي النائب السابق أسعد هرموش وعضوية أعضاء المكتب السياسي بسام حمود، النائب السابق زهير العبيدي، والمحامي باسم الحوت، بزيارة الرئيس فؤاد السنيورة، حيث استعرض المجتمعون الوضع السياسي اللبناني من كافة جوانبه، وخصوصاً قانون الانتخاب والوضع الاقتصادي وقضية التعطيل يوم الجمعة، إضافة إلى ما يشهده لبنان والمنطقة من تطورات سياسية وأمنية تفرض على الجميع المزيد من التشاور والتنسيق لما فيه مصلحة لبنان والمنطقة العربية.

ثمن النسخة
لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.

الاشتراكات
داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات
خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

مناقشة الموازنة وإعادة تفعيل مؤسسات الدولة للحدّ من الفساد

بعد انقطاع دام لأكثر من أحد عشر عاماً عن انعقاد جلسات مناقشة الموازنة العامة للدولة، تقدّمت «حكومة استعادة الثقة» بمشروع قانون موازنة إلى المجلس لعام ٢٠١٧، وبدأ النقاش يوم الثلاثاء الماضي بمداخلات النواب وكلماتهم في الهيئة العامة لمجلس النواب وأمام عدسات الإعلام التي تولت نقل الكلمات إلى كل بيت في لبنان وعبر العالم. وقبل الخوض في هذه المسألة، لا بدّ من التذكير بأسباب الانقطاع الذي حصل خلال السنوات الماضية.

بعد عدوان تموز ٢٠٠٦ ولأسباب معروفة لكل اللبنانيين على خلفية الانقسام العمودي الذي كان قائماً، انسحب وزراء «حزب الله» وحركة أمل من حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، وجرى الترويج حينها لشعار مفاده أن الحكومة باتت غير ميثاقية، لخروج ممثلي مكوّن أساسي على المستوى المذهبي منها، ولكنها لم تفقد دستوريتها لأنها ظلّت تتمتع بثقة المجلس النيابي حينها، وقد نظر الفريق الذي اعتبر الحكومة «لاميثاقية» إلى كل القرارات التي صدرت عنها على أنها غير قانونية، لا سيما القرارات المالية. كما تمّ يومها تحت عنوان ممارسة حكومة «لاميثاقية» لدورها إغلاق أبواب المجلس النيابي وتعطيل عمله، وهذا ما عطّل الحياة العامة في البلد، وكان لابدّ للحكومة من العمل ومن تصريف الأعمال على أقلّ تقدير، وقد أدّى قيامها بهذا الدور إلى صرف مبالغ مالية اعتبرها الفريق المنسحب منها قرارات غير قانونية غير مقبولة، ورفض بعد التسوية التي حصلت في الدوحة شرعنة هذه القرارات والاعتراف بها، وذلك من خلال التوقيع والمصادقة على قطع الحساب، لأن الحكومات في غياب الموازنات تعمل وفقاً لصيغة الصرف المعتمدة شهرياً والتي تعرف بقاعدة «الأثني عشرية» أي توزيع الصرف على عدد أشهر السنة، وقد جرّ هذا الموقف تعطيلاً لعمل الموازنات طوال الفترة الماضية، وظلّ معلقاً لأن الطرف الذي خرج من حكومة الرئيس السنيورة ظلّ متمسكاً بموقفه لناحية رفض إجراء قطع الحساب، وبالتالي كانت الأمور تسير وفقاً للصرف الشهري دون سقف مع ما يعنيه ذلك من هدر وفساد ومحسوبية وغياب للرقابة والمحاسبة والمساءلة، وكل هذه المعاني التي تؤذي بشكل رئيسي الفئات الشعبية الفقيرة.

اليوم قضت التسوية السياسية التي جرت بين القوى السياسية الكبرى بتعليق العمل بمادة من مواد الدستور التي تلزم عند تقديم وإقرار موازنة لأي عام تقديم قطع حساب عن السنوات أو السنة التي سبقت، وبالتالي فإن هذا التعليق على الرغم من عدم دستوريته – كما يقول بعض الفقهاء الدستوريين – إلا أنه شكّل حجر الزاوية في حل هذه المعضلة لإقرار موازنة عامة لعام ٢٠١٧ لأن المجلس الدستوري عندما قارب قانون الضرائب اشترط للموافقة على دستوريته إقرار موازنة. ومن المؤكد أن إقرار أية موازنة، بغضّ النظر عمّا يمكن أن تتضمنه، أفضل من عدم وجود أي موازنة، لأن الحدّ الأدنى أن الوزارات ومؤسسات الدولة ستصبح بسقف مالي، كما ستكون ملزمة بالإنفاق وفقاً للمخطط المالي، وسيكون هناك إمكانية للمساءلة والمحاسبة، وهذا بالطبع يحدّ من حجم الفساد والمحسوبية والهدر القائم والموجود في المؤسسات. فهي خطوة إيجابية بغض النظر عن أي شيء آخر، وهي خطوة تؤكد أن المؤسسات عادت تعمل من جديد، وهو أيضاً يعطي أملاً للمواطن اللبناني بإمكانية تحسّن الظروف والحالات.

إلا أن المفارقة تكمن في أن معظم مداخلات النواب خلال جلسات المناقشة كانت بعيدة عن أرقام الموازنة وما قدّمته في هذه الوزارة أو تلك، في هذه المؤسسة أو غيرها، لهذا الموضوع أو لغيره. كانت المداخلات، للأسف أشبه بمهرجان انتخابي استغله النواب وتعاملوا معه بصفتهم مرشحين أكثر مما تعاملوا معه بصفتهم نواباً عليهم مسؤولية المساءلة والمحاسبة وحتى التقويم والتقييم، ولذلك جاءت أغلب المداخلات بعيدة عن الأرقام والمال وتوزيع الثروة أو تقليص الضرائب وترشيد الإنفاق وما سوى ذلك، جاءت تركّز على القضايا السياسية والملفات العادية التي يتم التعامل معها في أغلب الأحيان إعلامياً أكثر مما يتمّ التعامل معها بصورة جدّية حقيقية لمعالجتها. جاءت الكلمات تخاطب عواطف الناس دون أن تلامس مشاكلهم الحقيقية للتخفيف منها، وهذا بالطبع لا يبشّر بكثير خير ولا ينبئ أن البلد يسير بالاتجاه الصحيح. وهذا ما لا يجب على الشعب اللبناني أن ينخدع به ويعيد إنتاج هذه الاصناف مرة جديدة. الفرصة قائمة أمام الرأي العام اللبناني للتعبير عن رأيه ومساءلة ومحاسبة النواب والحكومة وكل الطبقة السياسية، ويجب أن لا يتردد في ذلك حتى لا يظل يدفع الأثمان.■

كلمة النائب الدكتور عماد الحوت في جلسة مناقشة الموازنة العامة

دولة الرئيس، أبدأ كلمتي بحمد الله على تجدد الأمل بعودة الانتظام للمالية العامة من خلال مناقشة موازنة ٢٠١٧، كما لا بدّ لي أن أؤكد من باب الإنصاف، أن ما نمر به من تعثّر اقتصادي ليس كله نتاج أداء هذه الحكومة، على ما لي على أدائها من ملاحظات، وإنما أيضاً نتيجة تراكمات سنوات سبقت، انتشرت فيها فوضى السلاح، وأُخذ البلد فيها رهينةً من خلال تعطيل انتخاب رئيس للجمهورية على مدى سنتين ونصف، وقام فريقٌ بمغامرات قتالية خارج الحدود اللبنانية لحسابات إقليمية استجلبت نار العمليات الإرهابية الى المناطق اللبنانية، وجميعنا يدرك أنه ليس من السهولة أن ينمو الاقتصاد في مثل هذه الظروف.

دولة الرئيس، يحكى أن بلدةً كانت تعاني من ضائقة اقتصادية انعكست على أحوال المواطنين، فقرر حاكم البلدة أن يضع خزّاناً كبيراً في ساحة البلدة وأن يطلب من كل ساكن فيها أن يضع بشكل منفرد دلواً من الحليب، وحين أراد أن يتفقد محتوى الخزّان، فوجئ بأن الجميع وضع ماءً بدل الحليب، وهو يظن أن الآخرين سيضعون الحليب ولن ينتبه لفعلته أحد.

وأنا أخشى أن لا نجد سوى الماء في خزّان الموازنة القائم على الضرائب، بل أخشى أن لا نجد حتى الماء، لأننا لم نعمل على سدّ ما في الخزان من مسارب الهدر والفساد.

ولأنني أستشعر أننا في سفينة واحدة لا مصلحة لأحد من راكبيها أن تغرق، ولأنني مقتنع بأن نمو الاقتصاد يحتاج الى أمن، وعدالة تشريعية بين الجميع، وحفاظ على مواردنا البشرية وهي الثروة الحقيقية للبنان، وحوكمة فاعلة قائمة على الشفافية، أقول هذه الكلمات:

لا ينبغي لنا يا دولة الرئيس أن نركن الى واقعنا أو أن نقبل أن يصنع بعضنا لنا أزمةً ثم يدفعنا الى تسويات خوفاً على البلد، فالأمن والاستقرار حيويّان ولكنهما لا يمثلان إلا الحد الأدنى المطلوب من مقومات الوطن الذي يستصرخنا للنهوض من كبوته.

صحيحٌ أن التوافق السياسي جنّب البلاد خطر التوتّر، ولكنه لم يحقق الثقة بين أطرافه أنفسهم ولا بين المواطنين والدولة، فهو قد تحوّل الى توافق يحافظ على الاستقرار النسبي، ولكنه لا يفلح في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والإدارية المطلوبة (...).

لا أحدّ من العقلاء يرى بديلاً من التوافق، ولكن كثيرين يرون في أداء الحكومة مجرد محاولة لتحسين واقع فرقائها في انتخابات ٢٠١٨. والحسابات مقبولة في الصراع السياسي، ولكنها قد تجر الى مخاطر كثيرة عندما تكون خاطئة أو متعجّلة كاللجوء الى الحل السهل في فرض ضرائب جديدة على المواطن، لا سيما زيادة الـ TVA في ظل الواقع المعيشي الصعب لأغلب المواطنين بدل وقف الهدر والتخفيف من الإنفاق الزائد.

شبابنا يا دولة الرئيس يحتاج الى تنمية ووظائف، وينادي بحوكمة رشيدة في إدارة الدولة أساسها الشفافية ومحاربة الفساد، شبابنا يحتاج الى أن لا يرى حقه في الوظيفة على أساس الكفاءة يضيع على خلفية توازن طائفي مزعوم، ثم لا يجد من يدافع عن حقه فيُدفع دفعاً إلى اليأس من بلده، شبابنا يحتاج الى أن لا يرى نفسه يدفع بعيداً عن المسجد من خلال تعديل دوام عمل يوم الجمعة تحت ذرائع اقتصادية، وما نفع التوقعات الاقتصادية بعيداً عن قيم الدين التي تدفع المواطن والموظف إلى الاستقامة في وظيفته، شبابنا يحتاج أن يشعر بأن ميزان العدالة مستقيمٌ فعلاً فلا يُتشدّد بظلم في الأحكام على الشباب المسلم ثم يُتساهل مع عميلٍ أوّ مع قاتلٍ ضابطٍ في الجيش لأن انتماءهم يشفع لهم.

شبابنا يريد أن لا تكون هناك عراضات مسلحة أو شبه مسلحة في قلب بيروت تمر دون محاسبة، أو أن يكون هناك سلاح فوضى فوق المحاسبة، ثم يعتقل الشباب المسلم لاتصال قام به أو تلقاه.

إن جميع هذه الاحتياجات لشبابنا تستدعي منا جميعاً الاقتناع بأن لبنان لا يقوم إلا بجميع مكوناته، وأن أي مكون من هذه المكونات لا يمكن الاستغناء عنه أو تهميشه أو عزله، وكل المحاولات في هذا الإطار أنتجت حروباً أهلية، ندعو الله أن لا تتكرر.

دولة الرئيس،

نحن بحاجة الى رؤية اقتصادية متكاملة لإيجاد التوازن الذي يتم من خلاله توزيع الأعباء على عدة محاور:

١- محاربة الهدر وترشيق الدولة.

٢- ومحاربة الفساد واسترداد الاموال التي جمعها الفاسدون بفسادهم.

٣- زيادة الاقتصاد الإنتاجي والتخفيف من الإقتصاد الريعي.

٤- وأخيراً ضرائب مدروسة ومتوازنة.

بناءً على كل ما سبق فإنني أقترح:

أ. الإسراع في تنفيذ المكننة والحكومة الالكترونية، وهو إجراء يعالج جزءاً كبيراً من الفساد في الإدارة، ويساهم في استعادة ثقة المواطن والمستثمرين.

ب. تحويل آلية التعيين التي تم الاتفاق عليها في الحكومة السابقة الى آلية ملزمة، واحترام الدستور في التعيينات.. فنحمي بذلك إدارات الدولة من تدني الكفاءة ونستعيد ثقة شبابنا بدولتهم.

ج. وقف الهدر في التوظيفات، وإنهاء الملفات المشابهة لملف ١٢٧ رئيس مصلحة يتقاضون رواتبهم منذ سنة ونصف دون تأدية خدمتهم بسبب عدم توقيع مرسوم تعيينهم.

د. تخفيف الإنفاق الزائد في المباني الحكومية الموجودة في المناطق الأغلى إيجاراً في العاصمة بيروت وغيرها، وتخفيض حجم وكلفة الوفود التي تسافر للخارج. وهنا أستذكر أحد المقيمين في النمسا وقد فوجئ برئيس جمهورية النمسا يتنقل بالقطار كسائر المواطنين.

هـ. التوقف عن التوظيف المقنّع من خلال التعاقد لأكثر من سنة.

و. تعزيز دور الهيئات الرقابية وإدارة المناقصات حتى تنتظم شؤون الدولة ويطمئن المواطن الى هذا الانتظام.

هرموش: غياب الموازنة مخالفة دستورية أكبر من إقرارها دون الانتهاء من قطع الحساب

رأى رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان النائب السابق أسعد هرموش في غياب الموازنة العامة مخالفة دستورية أكبر من إقرارها دون الانتهاء من قطع الحساب.

وأكد هرموش في حديث لـ«إذاعة الفجر» أن إقرار الموازنة العامة هو الطريق الوحيد للخروج من الفوضى المالية على مستوى الإنفاق، معتبراً أنه لا بدّ من تسوية للفترة الماضية من أجل تحقيق هذا الأمر. ورأى هرموش أن التسوية التي سيقرّها مجلس النواب تفتح باباً من أبواب الإصلاح المالي ووضع حدّ لحالة الفلتان المالي.

وشدد هرموش على ضرورة وقف الهدر والفساد، مطالباً السلطة السياسية بتقديم صورة ناصعة من خلال الحرص على المال العام، قبل فرضها لضرائب جديدة. وشدد هرموش على أن أي عرقلة بعد اليوم لعملية قطع الحساب وانتظام المالية العامة غير مبرّر وغير مسموح به، وأن الشعب ومجلس النواب سيحاسب.

وحول ملف اللجوء السوري، دعا هرموش إلى إبعاده عن الاستثمار والابتزاز والتوظيف السياسي، مشدداً على أنه قضية إنسانية بالمطلق.

وأكد هرموش أن أحداً لا يريد إبقاء اللاجئين السوريين في لبنان، مشدداً على ضرورة أن تؤمّن لهم سلامة العودة. واعتبر أن سلامة العودة تتحقق عن طريق التسوية في سوريا، معرباً عن اعتقاده بأن الأمور باتت في خواتيمها، داعياً المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته.

واعتبر هرموش أن بعض القوى السياسية تتعامل بعنصرية مع ملف اللجوء السوري. واتهم هذه القوى بأنها تريد استثمار هذا الموضوع من أجل إعادة ترتيب العلاقة اللبنانية مع النظام السوري، مشدداً على أن عودة اللاجئين السوريين حق يجب أن لا يكون باباً من أبواب استعادة نفوذ النظام السوري في الساحة اللبنانية.

بعد تصاعد الخلافات السياسيّة

هل تنفجر التسوية الحكوميّة؟

تصاعدت حدة السجالات الوزارية في الأيام القليلة الماضية على خلفية العديد من الملفات السياسية، سواء تلك المتعلقة بسعي فريق من الحكومة إلى فرض التطبيع مع النظام السوري، ولا سيما بعد اللقاء الذي جرى في نيويورك بين وزير الخارجية جبران باسيل ووزير خارجية النظام السوري وليد المعلم، أو بالنسبة إلى علاقات لبنان بالعالم العربي، إذ دار سجال عنيف بين وزير الداخلية نهاد المشنوق والوزير جبران باسيل بعد اتهام المشنوق لباسيل بالتصويت الى جانب قطر في مواجهة مرشح مصر في الأونيسكو، وقد توجه الوزير المشنوق بالقول الى الوزير باسيل: «إن التمادي في هذا الاتجاه السياسي يعرض التضامن الحكومي لمخاطر جدية». وأضاف: وأعتذر من مصر، بما أمثل ومن أمثل، حكومة وقيادة وشعباً»، وهو ما دفع الوزير باسيل إلى الرد على المشنوق بالقول إن «من لا تعجبه سياستنا الخارجية المستقلة، مستتبع للخارج، وغير معتاد العيش بلا تبعية، أما نحن فنعيش ورأسنا مرفوع».

وغير بعيد عن هذه الملفات الخلافية المتصاعدة داخل أطراف التسوية الحكومية تبرز أيضاً قضية النازحين السوريين في لبنان، حيث يصر الوزير باسيل على ترحيلهم إلى سوريا من لبنان قبل الوصول إلى تسوية سياسية في سوريا، فيما يرفض الرئيس سعد الحريري اجبار النازحين السوريين على العودة، مؤكداً أن الأمر «غير وارد وغير إنساني».

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تنفجر التسوية الحكومية في ضوء تصاعد الخلافات السياسية، وهل تشكل الاستراتيجية الأميركية لمواجهة «حزب الله» عاملاً مساعداً؟

تطبيع علاقة لبنان بالنظام السوري بين المتغيرات السياسية والعسكرية الحاصلة على الأرض يبدو انه أصبح الملف الأساسي الذي يعمل عليه «حزب الله» وفريق ٨ آذار والتيار الوطني الحر. فبعد لقاء باسيل – المعلم في نيويورك وما تركه من ندوب سياسية في الجسم الحكومي تبرز في هذه الأيام قضية النازحين السوريين التي أصبحت أولوية الأولويات للتيار الوطني الحر، وللرئيس ميشال عون، والاهتمام بقضية النازحين السوريين ينبع من حسابات داخلية متعلقة بعنصرية طائفية، وبحسابات انتخابية، إذ يجري استغلال الوجود أو بالأحرى النزوح السوري من أجل شد العصب الطائفي أولاً، والحصول على أكبر قدر ممكن من أصوات الناخبين المسيحيين.

ولا يعني ذلك غياب البعد الخارجي المتعلق بتطبيع العلاقات مع النظام السوري، إذ يجري استغلال النزوح السوري الضاغط في لبنان من لفرض التطبيع مع النظام السوري بصورة رسمية ومباشرة. وفي آخر التحركات على هذا الصعيد، دعوة رئيس الجمهورية ميشال عون سفراء الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وسفيرة الاتحاد الأوروبي وممثل الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان، ومثل جامعة الدول العربية وتوجيهه رسالة الى رؤساء الدول والأمم المتحدة والجامعة العربية اعتبر فيها أنه «أصبح لزاماً على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بذل كل الجهود الممكنة وتوفير الشروط الملائمة لعودة آمنة للنازحين السوريين الى بلدهم، ولا سيما الى المناطق المستقرة التي يمكن الوصول إليها، أو تلك المنخفضة التوتر، من دون ربط ذلك بالتوصل الى الحل السياسي».

وقد حضر اللقاء الوزير باسيل وقدم إلى السفراء مذكرة مفصلة باسم لبنان بمخاطر الوجود السوري الكبير في لبنان.

واللافت في هذا الموضوع ان الموقف الذي تحدث عنه الرئيس عون الى السفراء وممثلي الأمم المتحدة والجامعة العربية باسم لبنان، وورقة الوزير باسيل بخصوص النازحين السوريين في لبنان، لم يُناقَشا ويُتفَق بشأنهما في مجلس الوزراء، إذ رفض الرئيس سعد الحريري أكثر من مرة ادراج موضوع النزوح السوري على جدول أعمال مجلس الوزراء، رغم إلحاح الوزير جبران باسيل، وهو ما يعكس خلافاً كبيراً في وجهات النظر حول موضوع النزوح السوري في لبنان وكيفية معالجته بين الوزير جبران باسيل والرئيس سعد الحريري الذي يرفض إجبار النازحين السوريين على العودة الى سوريا قبل الوصول إلى حل دولي للأزمة السورية، ويرى أن فرض العودة بالقوة على النازحين السوريين الى مناطق سيطرة النظام «أمر غير وارد وغير إنساني».

وبذلك يضاف ملف النزوح السوري الى الملفات الخلافية الكثيرة التي تعصف بالوضع الحكومي، خصوصاً في ظل إصرار «حزب الله» والتيار الوطني الحر على اتباع سياسة الضغط والإلزام والصدمة التي تحدث عنها الوزير المشنوق، الذي أكد انه «لا يمكن الاستمرار في سياسة الصدمة والإلزام والإرغام».

في ظل هذا الواقع الذي يعصف بالتسوية الحكومية برز في الأيام القليلة الماضية موضوع الاستراتيجية الأميركية لمواجهة إيران و«حزب الله» التي تحدث عنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

في ما يخص لبنان بالنسبة إلى الاستراتيجية الأميركية تبرز العقوبات الأميركية على «حزب الله» والتي تطاول الاقتصاد اللبناني في أحد أوجهها ولا سيما بالنسبة الى العقوبات على المؤسسات والشركات والمصارف والأفراد الذين يتعاملون مع «حزب الله»، فضلاً عن العلاقة المتوترة مع السعودية ودول الخليج العربي.

هذا الموضوع الشائك إضافة الى المواضيع الأخرى مثل موضوع معالجة النزوح السوري في لبنان ستكون لها الأولوية في الحكومة، خصوصاً مع اقتراب الانتخابات النيابية. فهل تنفجر التسوية الحكومية قبيل الانتخابات النيابية، أم يستمر الرئيس الحريري في السير بسياسة القبول بالأمر الواقع تحت شعار «الحفاظ على أمن لبنان»؟ سؤال تُنتظر الإجابة عنه في الفترة القادمة.■

بسام غنوم

الحملة الأميركية - الإسرائيليّة على حزب الله

الأسباب والأبعاد.. والاحتمالات المستقبليّة؟

ازدادت في الأسابيع الأخيرة الحملة الأميركية – الإسرائيلية على حزب الله وإيران، سواء من خلال المواقف التي أطلقها الرئيس الأميركي دونالد ترامب ضد الحزب وإيران والتهديد بإلغاء الاتفاق النووي والدعوة لمواجهة تمدد إيران في المنطقة، أو من خلال الإعلان الأميركي بشأن تخصيص جوائز مالية (١٢ مليون دولار) لمن يعطي معلومات عن اثنين من قياديي الحزب (طلال حمية وفؤاد شكر) أو عبر زيادة العقوبات المالية على الحزب من قبل الكونغرس الأميركي، أو عبر التصريحات الإسرائيلية المتتالية بالتهديد بعمل عسكري واسع ضد الحزب والجيش اللبناني ولبنان وسوريا، أو من خلال العمليات العسكرية والأمنية الإسرائيلية التي تستهدف سوريا وتطاول مراكز عسكرية وشحنات أسلحة وقيادات في الحزب في سوريا.

والاشتباك العسكري السوري – الإسرائيلي الذي حصل أخيراً فوق السماء اللبنانية كان من محطات التصعيد الإسرائيلي ضد سوريا، مع ملاحظة تكثيف الطيران الإسرائيلي فوق لبنان وإعادة تفعيل عمليات التجسس على حزب الله والمقاومة الإسلامية بمختلف الوسائل.

فما هي الأسباب التي تقف وراء التصعيد الأميركي – الإسرائيلي ضد حزب الله؟ وإلى أين سيؤدي هذا التصعيد، وهل سنكون أمام خطر حرب جديدة في المنطقة؟ أم أن ما يجري هو جزء من الضغوط المتبادلة تمهيداً لمفاوضات إقليمية ودولية حول مصير المنطقة وللحد من النفوذ الإيراني ومن دور حزب الله؟

الأسباب وراء التصعيد

بداية ما هي الأسباب المباشرة التي تقف وراء التصعيد الأميركي – الإسرائيلي ضد حزب الله وإيران؟ وما هي الأبعاد السياسية والميدانية لهذا التصعيد؟

هناك أسباب عديدة تقف وراء التصعيد الأميركي – الإسرائيلي ضد حزب الله وإيران في الفترة الأخيرة، ومن هذه الأسباب (حسب مصادر دبلوماسية وسياسية في بيروت):

أولاً: تعاظم دور الحزب الإقليمي وامتلاكه المزيد من الإمكانات العسكرية واللوجستية والقدرات البشرية، ما يجعله يشكل خطراً كبيراً على المصالح الأميركية في المنطقة وعلى الكيان الصهيوني. ووسائل الإعلام الأميركية والإسرائيلية ومراكز الدراسات في البلدين تنشر عشرات التقارير حول تعاظم دور الحزب.

ثانياً: التطورات الجارية في سوريا والعراق بعد هزيمة تنظيم داعش وتمدد دور النظام السوري وحلفائه، إضافة إلى زيادة دور الحزب وإيران في العراق.

ثالثاً: وجود لوبي إسرائيلي وصهيوني في أميركا يضغط على الإدارة الأميركية ويحذرها من مخاطر الاتفاق النووي الدولي مع إيران واعتباره ان إيران وحزب الله استفادا من هذا الاتفاق مالياً لزيادة نفوذها في المنطقة.

رابعاً: السياسات الأميركية الجديدة في عهد الرئيس دونالد ترامب والتي تعتبر ان خطر إيران وحزب الله في مقدمة المخاطر العالمية ولذا يجب مواجهة هذين الخطرين، إضافة إلى تشجيع بعض الدول العربية وخصوصاً السعودية – الامارات – البحرين للأميركيين على زيادة الضغط على حزب الله وإيران.

خامساً: المخاوف المتزايدة دولياً وإقليمياً من زيادة دور الحزب في لبنان سياسياً وعسكرياً والعلاقة الوثيقة بين الحزب والجيش اللبناني والسلطة السياسية، وما جرى في معارك جرود عرسال والقاع شكل انذاراً لبعض الجهات الدولية والإقليمية من تعاظم دور الحزب.

هذه الأسباب دفعت الأميركيين والإسرائيليين إلى زيادة الحملة على إيران وحزب الله بهدف التضييق عليهما وصولاً إلى توجيه ضربات عسكرية وأمنية للحزب في سوريا، مع امكانية تطوير المواجهة الى حرب مباشرة إذا توافرت الظروف المناسبة.

الاحتمالات المستقبلية

لكن هل يؤدي هذا التصعيد الى حرب مباشرة تطاول حزب الله في لبنان وتمتد الى سوريا وتتحول الى حرب مفتوحة إقليمية – دولية؟

بعض المصادر الدبلوماسية والسياسية في بيروت تؤكد أن هذا التصعيد الأميركي – الإسرائيلي ضد حزب الله وإيران يهدف الى الضغط عليهما من أجل وقف تمددهما في المنطقة، وللجم الانتصارات التي حققاها مع حلفائهما في الأشهر الماضية، ولا سيما في سوريا والعراق، كما ان العمليات العسكرية – الأمنية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي مباشرة وأحياناً تنفذها جهات مدعومة من الأميركيين في سوريا ضد حزب الله تهدف إلى منع وصول أسلحة متطورة للحزب أو للقضاء على قياديين عسكرين وأمنيين بارزين في الحزب موجودين في سوريا.

وتقول بعض المصادر الأمنية المتخصصة: «إن وضع جائزة أميركية مالية للقبض على اثنين من قياديي الحزب (طلال حمية وفؤاد شكر) يشكل اشارة واضحة الى ان هذين القياديين مطلوبان من الأميركيين وانهما على لائحة الاغتيال، وانه كما جرى اغتيال الحاج عماد مغنية والحاج مصطفى بدر الدين وغيرهما من قيادات الحزب في سوريا ولبنان، فإن هذه القيادات أيضاً على قائمة الاستهداف».

وتضيف هذه المصادر: «ان الضغوط الأميركية – الإسرائيلية ضد إيران وحزب الله ستتطور في المرحلة المقبلة سياسياً وإعلامياً ومالياً وأمنياً وعسكرياً، ولكن حتى الآن لم تنضج ظروف الحرب العسكرية الواسعة، لأن الأميركيين والإسرائيليين غير واثقين من قدرتهم على توجيه ضربة حاسمة وقوية إلى الحزب تؤدي الى «سحق قدرته العسكرية»، ولكن إذا توافرت المعطيات بإمكانية نجاح مثل هذه الحرب فلا يوجد موانع سياسية لتنفيذها في ظل الإدارة الأميركية الجديدة».

وبالمقابل، فإن أوساط حزب الله والجهات المقربة من الإيرانيين تعتبر «ان الضغوط الأميركية – الإسرائيلية على الحزب وإيران طبيعية وليست جديدة، وهي استكمال للحروب والضغوط الممتدة منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ مروراً بالحرب العراقية – الإيرانية والحروب المتتالية على لبنان (١٩٨٢ – ١٩٩٣ – ١٩٩٦ – ٢٠٠٦)، إضافة إلى كل العمليات العسكرية والأمنية والعقوبات التي وُضعت، وان كل هذه الحروب لم تؤدِّ الى أية نتيجة، بل زادت قوة إيران وحزب الله، وأصبح حزب الله اليوم قوة إقليمية ضخمة، وانه مقارنة بعام ٢٠٠٦ فقد أصبح الحزب أقوى ولن يستطيع الكيان الصهيوني إنهاء دوره العسكري أو وجوده الشعبي والسياسي».

وفي ضوء هذه المعطيات «تبدو قيادة حزب الله مطمئنة الى ان أية مواجهة أو حرب ضد الحزب أو إيران لن تحقق أية نتيجة، ولكن ذلك لا يمنع من الاستعداد والتحضير لكل الاحتمالات والتوقعات».

إذاً نحن أمام مرحلة تصعيد جديدة قد تشمل لبنان ودول المنطقة، لكن الانزلاق نحو حرب عسكرية واسعة قد يكون مستبعداً حالياً وإن كان هذا الخيار من الخيارات الموجودة على طاولة القرار في أميركا والكيان الصهيوني.■

قاسم قصير

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

هيئة المفاوضات للمعارضة السورية تختتم اجتماعاتها بالرياض: لا تنازل عن مبادئ الثورة

اختتمت «الهيئة العليا للمفاوضات» اجتماعاتها، يوم الاثنين، في العاصمة السعودية الرياض، وناقشت الاستعداد لعقد مؤتمر جديد في الرياض، معلنة تمسكها بمبادئ الثورة ومطالب الشعب السوري، وفقاً لبيان جنيف ١، وتمسكها بما نصّت عليه القرارات الدولية المتعلقة بالقضية السورية ولا سيما القرارات ٢١١٨ والقرار ٢٢٥٤ وما حدّده بيان الرياض.

وأكدت الهيئة في بيانها الختامي «أهمية محاسبة المجرمين الذين ارتكبوا جرائم حرب وإبادة ضد الشعب السوري، واستخدموا الأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً وعلى رأسهم بشار الأسد».

وذكر بيان «الهيئة» أن الاجتماعات ناقشت كذلك «التقارير المقدمة من مكاتبها السياسية والتنظيمية والإعلامية، كما ناقشت موضوع توسعة الهيئة العليا وإدخال المزيد من الشخصيات الوطنية، لاسيما من الداخل السوري، وتحقيق تمثيل أوسع للمرأة السورية»، وكذلك «ناقشت استعدادها لتشكيل وفد جديد للمفاوضات القادمة بناء على مستجدات توسعة الهيئة القادمة بتمثيل أوسع لشرائح المعارضة السورية الوطنية».

وتواجه المعارضة السورية العديد من التحدّيات التي تسعى لحَرْف مسار الثورة السورية، ودفعها إلى القبول بحلول «مؤلمة»، لا تلبي الحد الأدنى من مطالب الشارع السوري المعارض، وفي مقدمتها استبعاد رئيس النظام السوري، بشار الأسد، عن السلطة من خلال حل سياسي ترعاه الأمم المتحدة وفق قرارات صادرة عنها.

لكنها تحاول في الوقت ذاته مواجهة هذه التحديات من خلال التمسك برفض أي حلول «جزئية» مفروضة من روسيا التي تنظر إليها قوى الثورة والمعارضة السورية على أنها «قوة احتلال» جاءت لتثبيت سلطة الأسد على السوريين من خلال ارتكاب المجازر بحقهم.

وجاءت اجتماعات «الهيئة العليا للمفاوضات» لمناقشة عدد من القضايا، بعضها قديم لم تصل الهيئة إلى قرار بشأنه، وآخر جديد دفعته التطورات السياسية والعسكرية إلى واجهة البحث والتداول.

وفي حين وصفت مصادر في المعارضة السورية الاجتماعات بـ«العصيبة» لأنها تأتي في خضم ضغوط إقليمية ودولية على الهيئة لتبني خطاب «جديد» يأخذ بالاعتبار وجود تفاهمات إقليمية ودولية غير معلنة لا تدفع باتجاه تغيير جذري في سورية، يطال رأس الأسد على الأقل في المرحلة الانتقالية.

ولكن مصادر أخرى حضرت اجتماعات الرياض نفت وجود خلافات «جوهرية» بين مكونات الهيئة العليا، مضيفة: «ولكن هناك اختلاف بالرأي حيال العديد من القضايا، منها الترتيبات المتعلقة بمؤتمر المعارضة الموسع المتوقع عقده خلال الشهر الجاري».

وأشار مصدر في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني السوري إلى أنه «لا يوجد حماس أميركي لعقد مؤتمر الرياض ٢»، معرباً عن اعتقاده بأن الدعوة الروسية لعقد مؤتمر لجهات محسوبة على المعارضة السورية في قاعدة حميميم على الساحل السوري أواخر الشهر الجاري «جاءت للتشويش على الرياض ٢ في حال انعقاده، لفرض رؤية روسية في أي حل سياسي قادم» وفق المصدر.

ورداً على ما أوردته وسائل إعلام روسية عن تداول أسماء شخصيات معارضة لخلافة المنسق العام للهيئة الحالي رياض حجاب، ومنها رئيس تيار «الغد السوري» أحمد الجربا، ورجل الأعمال خالد محاميد، أكد المصدر أن محاولات فرض هذين الاسمين على الهيئة العليا للمفاوضات «ستؤدي إلى انسحابات كبيرة، ربما تهدد وجود الهيئة بالكامل».

وأشار إلى أن الفصائل العسكرية «لن تقبل بوجود شخصيات على رأس الهيئة تتماهى تماماً مع الرؤية الروسية في سورية»، مضيفاً: «ومن ثم لن يتم قبول الجربا والمحاميد على رأس الهيئة العليا للمفاوضات، رغم وجود دعم سعودي وإماراتي ومصري لهما».

وأكد المصدر أنه في حال تخلي حجاب عن منصبه لـ«أسباب صحية» سيتم اختيار شخصية وطنية تتبنى خطاب الثورة السورية بشكل واضح، وتدفع باتجاه الخوض في مفاوضات تفضي إلى تطبيق قرارات الشرعية التي تدعو إلى انتقال سياسي في البلاد يقوم على تشكيل هيئة حكم كاملة الصلاحيات من دون الأسد.

وتدفع روسيا باتجاه استبعاد حجاب عن رئاسة الهيئة العليا للمفاوضات كونه يقود التيار الرافض لأي حلول «وسط» في سورية تسهم في إعادة إنتاج النظام، وتكرس الوجود الروسي الدائم في سورية.

ويصر هذا التيار الذي يضم ممثلي الائتلاف الوطني السوري في الهيئة، على استبعاد الأسد عن أي حل سياسي في البلاد، بل يذهب إلى الدعوة لتقديم الأسد وأركان حكمه إلى محاكم دولية جراء ما اقترفوه من جرائم بحق السوريين منذ عام ٢٠١١.

ويعوّل الشارع السوري المعارض على مؤتمر الرياض ٢ في إنهاء حالة التشظي والفرقة التي تعدّ السمة الواضحة لقوى الثورة والمعارضة، وتشكيل هيئة متوازنة للتفاوض تكون قادرة على الوقوف أمام المخططات التي تدفع باتجاه تقسيم البلاد تحت ذرائع مختلفة، منها الفيدرالية واللامركزية، وهو ما يبدو واضحاً في التحركات الروسية التي من المنتظر أن تُتوج في مؤتمر «حميميم» القادم. وفقدت المعارضة الكثير من تأثيرها بسبب تفرقها إلى تيارات وهيئات مرتبطة بشكل أو بآخر بجهات إقليمية ودولية اتخذت من سورية مسرح صراع إرادات، دفع ثمنه السوريون.

وأمام المعارضة السورية الاستحقاق الأكبر منذ انطلاق الثورة السورية في عام ٢٠١١، وهو مؤتمر الرياض ٢ في حال انعقاده أواخر الشهر الجاري، الذي من شأنه إما تكريس الانقسام، أو انتشال المعارضة من حال الاختلاف والظهور أمام المجتمع الدولي بمظهر متماسك يساعد في تنفيذ قرارات الشرعية، الداعية إلى تشكيل هيئة حكم تتولى الإشراف على مرحلة انتقالية تنتهي بانتخابات وفق دستور جديد يكتبه السوريون أنفسهم.

وفي حين لم يحدد الموفد الأممي إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، موعداً محددا للجولة القادمة من مفاوضات جنيف بين المعارضة السورية والنظام، إلا أنه أشار في تصريحات صحافية إلى أن تشكيل وفد واحد للمعارضة قد يكون شرطاً لانعقاد هذه الجولة. وتتفاوض المعارضة السورية في جنيف من خلال ثلاثة وفود هي وفد الهيئة العليا للمفاوضات، ووفد يمثل منصة «موسكو»، وآخر يمثل منصة «القاهرة»، حيث تتباين بل تتناقض الرؤى بين هذه الوفود حول عدة قضايا أبرزها مصير الأسد. ولا تملك منصتا موسكو والقاهرة أي حضور في الشارع السوري المعارض، الذي يرى في الهيئة ممثلاً له في هذه المفاوضات، وهو ما يكسبها قوة تأثير تحاول روسيا تشتيتها من خلال ابراز منصات ومسارات غايتها تثبيت النظام ورأسه في السلطة.■

بقلم: محمد أمين

الحصار يهدد حياة ٥٥٩ مريضاً بالسرطان في غوطة دمشق الشرقية

يتهدد الموت حياة ٥٥٩ مريضاً بالسرطان في غوطة دمشق الشرقية، بعد توقف وصول الأدوية، جراء اشتداد حصار قوات النظام على المنطقة.

ومنذ أكثر من خمسة أشهر، لم يدخل أي دواء إلى مركز الرحمة، وهو المركز الوحيد لعلاج الأورام والسرطان في الغوطة، ما تسبب بعدم القدرة على إعطاء الجرعات الكيميائية بشكل كاف، وارتفاع معدل الوفيات خلال الفترة المذكورة مقارنة بالفترات السابقة.

وكان الدواء يدخل في السابق عبر طرق التهريب، إلا أن إحكام النظام السوري قبضته على الطرق بين مدينة دمشق والغوطة أعاق تهريب هذه الأدوية.

وقالت الطبيبة وسام الرز، مديرة مركز الرحمة، إن المخزون الدوائي بدأ بالنفاد قبل ثلاثة أشهر، جراء إطباق الحصار على الغوطة منذ بداية عام ٢٠١٧، وأشارت إلى أن عدد الوفيات بين المصابين بالسرطان بلغت خلال الأشهر الثلاثة الماضية، عشرين حالة، وهو رقم كبير إذا ما تم مقارنته بعدد الوفيات طيلة السنوات الأربع الماضية التي بلغت ١٢٠ حالة.

وأضافت: «حالياً وصلنا لمرحلة انعدام الأدوية، ولم يبق سوى ٣٪ منها في مخزون المركز، وهذا يمنع تطبيق بروتوكول كيميائي كاف على المريض». وأوضحت «الرز» أن الموت ينتظر ٥٥٩ مريضاً بالسرطان في حال عدم دخول الأدوية خلال الأسابيع القلية القادمة. محذرة من أن يكون موت هؤلاء المرضى ثاني أكبر مجزرة تعيشها المنطقة بعد مجزرة القصف بالكيماوي، الذي تعرضت له المنطقة في آب الماضي، واعتبرت أنها ستكون مجزرة بدون دماء.

ولفتت إلى أنهم تواصلوا مع المنظمات الإنسانية وطالبوا بدخول الدواء، إلا أنهم لم يتلقوا رداً إيجابياً حتى اللحظة. منوّهة بأن الغالبية العظمى من المرضى هم من المدنيين الذين لادخل لهم في السياسة والحرب ولا يجب عقابهم بهذا الشكل.

وأشارت إلى أن أجواء الحصار والقصف ونقص الغذاء تزيد من تدهور الحالة النفسية لمريض السرطان وتازم وضعه الصحي. إبراهيم أبو مرزوق (٦٣ عاماً)، أحد ضحايا غياب الأدوية عن الغوطة، يقول إنه لم يعد يحصل على جرعات العلاج الكيميائي الضروري لمنع انتشار المرض.

وشرح أبو مرزق حالته قائلاً: «في البداية كنت أعاني من ظهور كتلة أسفل الركبة اليمنى، وبعد تصويرها أشار الأطباء إلى ضرورة إزالتها لأنها تضر الأوعية الدموية، وبالفعل أجريت العملية وتم إزالة الكتلة، ولكن بعد العملية لوحظ انتشار للمرض في الجسم»، وأضاف أبو مرزوق: أخذت جرعة أدوية، لكن بسبب نقص مواد التحليل المخبرية، اضطر الأطباء إلى إجراء عملية ثانية لإزالة الكتلة بعد تضخمها مجدداً، ومن ثم انتشر المرض إلى أسفل الركبة وإلى الأعلى حتى وصلت إلى الرئتين». وأشار إلى أنه تلقى بعض الجرعات الكيمائية لكنها لم تكن بالقدر الكافي لمواجهة الورم.

وتأسس مركز رحمة لعلاج الأورام والسرطان في منتصف عام ٢٠١٣، ويقوم بعلاج معظم الحالات في الغوطة الشرقية، وشفي في المركز ١٨٠ مريضاً بعد تلقيهم العلاج خلال السنوات الماضية، رغم قلة الإمكانات. ومنذ خمس سنوات تحاصر قوات النظام السوري الغوطة الشرقية، الخاضعة لسيطرة المعارضة، والتي يقطنها نحو ٥٠٠ ألف نسمة.■

التحالف الدولي: تحرير أكثر من ٩٠ بالمئة من الرقّة

أكد المتحدث باسم قوات التحالف الدولي لمحاربة «داعش»، العقيد رايان ديلون، أن قوات سوريا الديمقراطية (يقودها تنظيم «ب ي د» الامتداد السوري لبي كا كا الإرهابية)، انتهت من مدينة تطهير قرابة ٩٠ بالمئة من الرقة السورية.

جاء ذلك في الموجز الصحفي الذي عقده ديلون، يوم الثلاثاء من بغداد عبر دائرة تلفزيونية خاصة مع صحفيين في واشنطن.

وقال الضابط الأمريكي: «اليوم داعش تخسر قبضتها في سوريا، وبعد أكثر من أربعة أشهر من العمليات، فإن أكثر من ٩٠ بالمئة من الرقة قد تم تطهيرها».

وتابع: «في سوريا كما في العراق، اصبح داعش معزولاً في أراضيه التي تتضاءل بشكل متسارع».

وكان تنظيم «ب ي د» أطلق، في ٦ حزيران الماضي، حملة لانتزاع السيطرة على الرقة من «داعش»، الذي سيطر عليها قبل أكثر من ثلاث سنوات، واتخذ منها عاصمة لدولته المزعومة.

على صعيد ذي صلة، قال ديلون إن لقاءً حصل بين الجانب الأمريكي والروسي حول تنظيم حركة الطائرات بالاجواء السورية قبيل اسبوع تقريباً.

المسؤول العسكري لم يحدد في تصريحاته موعد اللقاء أو موقعه سوى أنه جرى خارج العراق وسوريا. وأوضح ديلون أن الاجتماع ركز على تحديد مسارات الروس، والقوات الموالية للنظام، وقوات سوريا الديمقراطية باتجاه منطقة وادي نهر الفرات الأوسط. كما بحث الإجراءات التي سيتم تطبيقها لمنع حدوث اشتباكات بين الجانبين عن طريق الخطأ.

وفي سياق آخر لفت المتحدث إلى أن قوات التحالف الدولي ستعمل على دعم قوات الأمن العراقية في عملياتها ضد آخر معاقل «داعش» في قضائي «راوة» و«القائم» غربي محافظة الأنبار.

من جانبها قالت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية هيذر ناورت، إن بلادها وحلفاءها سيحرصون على إزالة المخاطر التي قد تهدد حياة المدنيين لدى عودتهم للأماكن التي كان يسيطر عليها داعش في سوريا، مثل الأسلحة والألغام التي لم تنفجر.

وأضافت: في النهاية، سنصل لمرحلة نبدأ معها بإزالة بعض الأنقاض حتى نصل إلى مرحلة إعادة الطاقة الكهربية مرة أخرى وتقديم الماء الصافي، وغيرها من الأشياء التي كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها قد فعلوها في الموصل (شمالي العراق)».■

تركيا والعمليّة العسكرية في إدلب.. الأهداف والحسابات

بقلم: خورشيد دلي

كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان واضحاً عندما حدد الهدف من العملية التركية في إدلب بقوله إنه لن يسمح بإقامة «ممر إرهابي يبدأ من عفرين ويمتد إلى البحر المتوسط»، في إشارة إلى منع إقامة كيان كردي على حدود تركيا الجنوبية مع سوريا.

ورغم ذلك؛ فإن هذه العملية تحمل جملة من الأهداف الذهبية للسياسة التركية، بعد أن نجحت أنقرة في تأمين غطاء جوي روسي لها، وتفاهم مع موسكو وطهران على إقامة منطقة خفض التصعيد الرابعة في إدلب، حيث تأمل تركيا منها إعطاء قوة دفع كبيرة لسياستها تجاه الأزمة السورية مستقبلاً.

أهداف ذهبية تركية

لعل الأهم في العملية العسكرية التركية في إدلب هو تأمين الغطاء السياسي لها، فهي جاءت نتيجة لمباحثات الجولة الرابعة من محادثات أستانا، وتحت عنوان مكافحة الإرهاب، ولعل تأمين هذا الغطاء كان السبب الرئيسي في تأخير إطلاق تركيا لهذه العملية، إذ إن الاستعدادات العسكرية لها امتدت شهوراً.

ويؤكد ذلك أن للعملية جملة من الأهداف الإستراتيجية، من أهمها:

١– قطع الطريق أمام تمدد الكرد وتطلعهم للوصول إلى البحر المتوسط، ففي صلب العملية التركية إقامة ممر يمتد من إدلب إلى إعزاز قرب حلب عبر ناحية جنديرس التابعة لعفرين، فضلاً عن تطويق الأخيرة ووضعها تحت المراقبة التركية الحثيثة عبر نقاط عسكرية في إدلب.

ويعني ذلك تطويق المدينة وشل فعالية «وحدات حماية الشعب» (الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي)، وربما التحرك مع فصائل الجيش الحر للسيطرة على المدينة في إطار محاربة حزب الاتحاد الديمقراطي، الذي تعتبره تركيا الفرعَ السوري لحزب العمال الكردستاني التركي.

٢– أن من شأن هذه العملية ترسيخ دور تركيا في شمال سوريا وجعلها قوة مؤثرة أمنياً وسياسياً واقتصادياً، إذ إن المنطقة الممتدة من جرابلس على الفرات إلى إدلب –التي تشرف على الساحل السوري وتتصل جغرافياً بمحافظة حماة– ستصبح تحت التأثير التركي، ومثل هذا الأمر يعطي قوة دفع كبيرة للسياسة التركية في الأزمة السورية خلال المرحلة المقبلة.

٣– أن تركيا –التي تحتضن قرابة ثلاثة ملايين لاجئ سوري– تخشى من أن عدم قيامها بمثل هذه العملية يعني ترك المجال للاعبين الآخرين (أي روسيا وإيران والولايات المتحدة وحتى النظام السوري) للقيام بها باسم مكافحة التنظيمات الإرهابية. وهو ما قد يفتح الباب أمام نزوح أكثر من مليون شخص إلى تركيا، في حين ترى أن دخولها إدلب سيفتح الباب أمام عودة النازحين السوريين إلى مناطقهم بعد تأمينها.

٤– ثمة نقطة مهمة في الحسابات التركية، هي أن التدخل العسكري يعني إعطاء قوة دفع كبيرة لفصائل الجيش الحر، بعد أن تراجع نفوذها في السنوات الأخيرة بسبب صعود تنظيمات مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، إذ إن من شأن هذه العملية الاعتراف السياسي بدور الفصائل التي ستتولى مهمة تحقيق الأمن بهذه المناطق، خاصة في ظل الغطاء الجوي الروسي.

تركيا وحسابات المواجهة

مع أن تركيا ظلت الحاضنة والداعمة الأساسية لمعظم الفصائل التي حاربت النظام السوري وطالبت بإسقاطه، إلا أن ثمة خشية تركية من المواجهة مع بعض الفصائل التي تسيطر على إدلب، ولا سيما «هيئة تحرير الشام» التي تشكل جبهة النصرة (سابقاً) القوة الأساسية فيها. حيث تسيطر الجبهة على أكثر من ٨٠٪ من المحافظة وتدير المعابر الحدودية مع تركيا (باب الهوى وأطمة)، وتعود هذه الخشية أساساً إلى رفض الهيئة للدور الروسي في العملية، وإلى الحديث عن انقسام في صفوف الهيئة بين موافق على العملية ورافض لها.

إلا أن هذه الخشية لا تقلل من القناعة بأنه لا خيار أمام الهيئة سوى التعاون مع تركيا، إذ إن المواجهة العسكرية معها ستؤدي إلى نهايتها، كما أن الانسحاب يعني انتهاء مشروعها السياسي، ولعل ثمة ما يوحي بأن الهيئة أدركت هذه الحقيقة بعد أن لوّحت في البداية بالمواجهة.

لكن سماحها لوفد عسكري تركي بالتجوال في محافظة إدلب وصولاً إلى الريف الغربي لحلب يشير إلى حصول تفاهم بين الطرفين، وهو تفاهم يقوم على تجنب القتال أولاً، والاتفاق على التحرك ضد وحدات حماية الشعب الكردية في المرحلة المقبلة ثانياً.

ولعل النقطة الأخيرة تنقلنا إلى المستوى الثاني للمواجهة، فمعركة تركيا الأساسية هي مع وحدات الحماية الكردية وقوات سوريا الديمقراطية، ومن خلفهما الولايات المتحدة كمشروع إقليمي بالمنطقة، بل إن التقارب التركي مع روسيا وإيران يشكل أحد الأسباب لجهة كيفية مواجهة المشروع الكردي/الأميركي في سوريا.

حيث ترى تركيا أنها ستكون المتضرر الأكبر من هذا المشروع على المدى البعيد، ولعلها ليست صدفة أن تنطلق العملية التركية في هذا التوقيت الذي يأتي مع قرب انتهاء معركة الرقة، وإثر حديث عدد من المسؤولين الكرد السوريين عن أن إدلب ستكون معركتهم المقبلة بعد الرقة، بغية إقامة ممر بري يربط المناطق الكردية بالبحر المتوسط، وسط استمرار تدفق الأسلحة الأميركية إلى قوات سوريا الديمقراطية.

وعليه فإن معركة إدلب بالنسبة إلى تركيا تبدو استباقاً لمواجهة تداعيات مرحلة ما بعد معركة الرقة، ولعل الأمر نفسه ينطبق على حسابات تركيا تجاه محور تحالف النظام وإيران وروسيا وحزب الله، لأن احتمال تحرك هذا التحالف باتجاه محافظة إدلب –بعد دير الزور– يبقى قائماً، ولا سيما بعد أن أصبحت المحافظة وجهة للجماعات المسلحة، سواء برغبتها أو بالاتفاقات التي وقعتها مع النظام وإيران وحزب الله.

أبعد من إدلب

في الحديث عن عملية إدلب ثمة سؤال جوهري يطرح نفسه، وهو: إذا كانت هذه العملية ضرورية لتركيا، فهل هي مجرد عملية محدودة في إطار تحقيق مناطق خفض التصعيد، أم إنها عملية لها ما بعدها عسكرياً وسياسياً؟

إن الجواب المباشر عن هذا السؤال هو أن العملية لها ما بعدها في ظل الأهداف التركية المعلنة وطريقة الإعداد لها، لأن القضاء على إمكانية إقامة كيان كردي في شمال سوريا يقع في صلب الأهداف التركية، إلا أن سير العملية وآفاقها يعتمدان بشكل كبير على الحسابات المتداخلة ومواقف الأطراف المعنية بالأزمة السورية.

فالنظام السوري –الذي يلتزم الصمت بشأن التدخل التركي– لا يعطي شرعية له وإنما ينظر إليه كاحتلال، وإذا كان موقفه الصامت يأتي بضغط روسي، فإن الموقف الروسي المتفهم للتدخل التركي يبقى عامل اختبار في المرحلة المقبلة، إذ ثمة من يرى أن موسكو –التي تقدم الغطاء الجوي للجيش الحر في عملية إدلب– لم تعد تقبل هدر المزيد من الوقت.

وهذا يعني اتجاه الروس نحو الاعتراف بشرعية القوى المعتدلة التي تتمسك بمرحلة انتقالية تفضي إلى رحيل النظام، خاصة أن موسكو أعدت مسبقاً دستورها لمستقبل سوريا، ولعل الوصول إلى هذه المرحلة يشكل الهدف الأساسي لتركيا، في حين أن هذا الموقف –المتوقع بعد مرحلة إدلب– قد يشكل صدمة للسياسة الإيرانية التي تتمسك بالنظام.

ثمة من يرى أن مرحلة ما بعد الرقة وإدلب قد تؤسس لنقاط التقاء جديدة بين واشنطن وأنقرة، ربما يستثمرها الطرفان في ترميم العلاقة بينهما بعد أن تراكمت خلافاتهما في المرحلة الماضية.

وعليه؛ يمكن القول إن مرحلة ما بعد إدلب ستفرض على الجميع إعادة النظر في حساباته والتوجه جدياً نحو تسوية معقولة، بعدما أثبتت السنوات الماضية –من عمر الأزمة السورية– أن المواجهة المباشرة بين القوى الكبرى غير واردة، وأن تفاهمات الضرورة هي التي تشق طريقها عند كل منعطف.■

تركيا والأكراد في سورية

بقلم: بشير البكر

خصوصيات الوضعين التركي والسوري وتداخلاتهما كثيرة، بعضها ثابت والآخر متحوّل، وهذا أمر يميّز انخراط تركيا في الشأن السوري عن أي طرف إقليمي أو دولي آخر. وقبل كل شيء، هي جارة كانت تربطها علاقات جيدة مع نظام بشار الأسد قبل قيام الثورة السورية آذار ٢٠١١، ومن ثم تحولت العلاقة الحميمة بين أنقرة ودمشق إلى عداوة حادة خلال فترة قصيرة جداً، بعد أن فشلت كل المساعي التركية في إقناع بشار الأسد بسلوك طريق الإصلاح.

ومنذ بداية الثورة السورية، بقيت أمام تركيا أربعة خطوط تتحكم بكل خطوة من خطوات أنقرة. الأول، ضبط الملف الكردي من داخل سورية، بعد أن تبيّن أن مشروع حزب الاتحاد الديموقراطي هو إقامة كانتون كردي، يشمل الشريط الحدودي السوري التركي الممتد من الحدود مع العراق وصولاً إلى منطقة عفرين في ريف حلب. والثاني، منع أي تأثيرات للتطورات السورية من الانتقال إلى الأراضي التركية، في ظل موجة الهجرة الكبيرة، سواء التي استقرت وهي قرابة ثلاثة ملايين، وهذه مسألة ترتبت عليها أعباء اقتصادية وأمنية واجتماعية كبيرة. والخط الثالث هو إيجاد حل سياسي، يقوم على أساس رحيل النظام السوري. أما الخط الرابع فيتمثل في مراعاة الموقف الأميركي، وقياس أي موقف أو تحرك على أساس حسابات واشنطن.

بعض هذه الخطوط صمَد، وتمرد بعض آخر على الحسابات، ولم يكن في وسع أنقرة التحكم به. وبالتالي، نجحت في إدارة الملف، ولم تحقق حساباتها المنشودة في ملف آخر، والسبب أنها كانت من دون حليف إقليمي يمكن الركون إليه، منذ تسلمت السعودية ملف الفصائل السورية المسلحة في صيف عام ٢٠١٣، في وقت عولت فيه على موقف إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، الذي خذلها هو الآخر، وتركها في مواجهة قوتي إيران وروسيا، ولم يوفر لها أي غطاء عسكري أو دبلوماسي. وكانت أكبر طعنة تلقتها أنقرة من واشنطن تمييع مسألة إقامة منطقة آمنة في سورية، لاستيعاب اللاجئين ووقف نموّ الحالة الكردية المتمثلة في حزب الاتحاد الديموقراطي الذي تصنفه أنقرة منظمة إرهابية.

تجد تركيا اليوم نفسها أمام معادلة سورية مختلفة، حيث بات مطلوباً منها أن تنخرط أكثر في الملف السوري، وفق مسار أستانة الذي رسمته مع كل من روسيا وإيران، وشكلُ الانخراط المطلوب هو نشرُ مراقبين من أجل التهدئة في محافظة إدلب، ووضع حدّ للوضع السائب هناك بسبب سيطرة الفصائل المسلحة، وخصوصاً «هيئة تحرير الشام» التي باتت القوة الأساسية في المحافظة.

تعتمد تركيا في عملية إدلب على قوات درع الفرات الباقية من الجيش الحر، والهدف المشترك بين الطرفين إقامة منطقة خالية من الفصائل المسلحة التي تحولت إلى أمراء حرب، وحماية المدنيين من القصف الروسي والنظام السوري، لكن الهدف التركي الفعلي من العملية هو مواجهة المشروع الكردي في سورية، ولهذا تحضرت أنقرة على مستوى التفاهمات مع موسكو وطهران.

لدى تركيا حساب خاص يتعلق بالوضع الكردي، فهي لم تبد إلى اليوم أي تهاون في ما يخص الوضع الجديد الذي فرضه حزب الاتحاد الديموقراطي بوسائل مختلفة، وذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة التي اتخذته حليفاً أساسياً في الحرب ضد «داعش». لم تتردد تركيا في إعلان نيّتها أنها ستقوم بتدمير الكانتون الذي بناه حزب الاتحاد الديموقراطي، وهذا أمر سوف يزيد من عملية الفرز القائمة على الأرض السورية، ولن يكون سهلاً في كل الأحوال، لا سيما أن واشنطن لن تقف متفرجة.■

ترامب يسحب إقراره بالتزام إيران الاتفاق النووي

أعلن الرئيس دونالد ترامب مساء الجمعة سحب الإقرار بالتزام إيران الاتفاق النووي، معتبراً أن الاتفاق «أحد أسوأ الاتفاقات في تاريخ الولايات المتحدة»، ومؤكداً أن طهران لا تحترم روحه.

وقال ترامب من البيت الابيض: «في ضوء الاتفاق حصلنا على عمليات تفتيش محدودة مقابل إرجاء قصير المدى ومؤقت لتقدم إيران نحو (امتلاك) السلاح النووي».

وتابع ترامب أن واشنطن ستفرض «عقوبات إضافية على النظام الإيراني لعرقلة تمويله الإرهاب»، وأعلن عن استراتيجية جديدة للتعامل مع طهران.

وأوضح الرئيس أنه أمر عند توليه منصبه في كانون الثاني بمراجعة سياسات الولايات المتحدة تجاه طهران، وهي المراجعة التي أعلن اكتمالها اليوم واتهم وفقاً لها الحكومة الإيرانية بالإخلال بالاتفاق النووي. وأضاف قائلاً: «سوف نحرم النظام الإيراني كل المسارات التي تمكنه من الحصول على سلاح نووي»، وقال إنه طلب من وزارة الخزانة فرض «عقوبات قاسية» بحق الحرس الثوري الإيراني. وطلب الرئيس الأميركي من الدول الحليفة للولايات المتحدة «الانضمام إلينا في اتخاذ خطوات قوية للحد من سلوك إيران المزعزع للاستقرار».

وقال إن إدارته تعمل على منع إيران من تطوير برنامج للصواريخ الباليستية.

ويأمل ترامب أن ترغم هذه الإجراءات طهران على إعادة تقييم دعمها للإرهاب على حساب رفاهية شعبها.

ويعمل الكونغرس حالياً على تعديل الاتفاق النووي الذي تم توقيعه عام ٢٠١٥ بين إيران ودول عظمى، وفقاً لترامب.■

لا انتخابات فلسطينية قبل إزالة العقبات من طريق المصالحة

استبعد محللون سياسيون فلسطينيون إجراء انتخابات محلية رئاسية وتشريعية في الفترة القريبة القادمة، وذلك حتى تكتمل المصالحة الوطنية بشكل نهائي وتتوفر الظروف المناسبة للانتخابات التي تحتاج إلى ضمانات بعدم تكرار ما وقع إثر الانتخابات الماضية عام ٢٠٠٦.

ويعتقد أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الإسلامية في غزة وليد المدلل، ان الأطراف الفلسطينية غير جاهزة لعقد انتخابات رئاسية وتشريعية، وان «هذا سيتحدد في مفاوضات القاهرة التي ستجري بين مختلف الفصائل الفلسطينية».

وقال: «الانتخابات يمكن أن تجرى في حال التوافق عليها في مفاوضات القاهرة، لكن هذا الأمر غير واضح حتى الآن، كما لم يتم الحديث عن الإجراءات التي تقود إلى عقد الانتخابات، مثل تحديد الموعد، وما إذا كانت ستعقد في شقي الوطن».

وعن العقبات التي قد تعترض طريق الانتخابات، أوضح المدلل أن العقبة الأولى تتمثل في حالة التوافق الفلسطيني غير المكتملة حتى الآن، وان «العقبة الثانية تكمن في توفر ضمانات من مصر وأطراف أخرى باحترام نتائج الصندوق كي لا يتكرر ما حصل في انتخابات عام ٢٠٠٦، التي فازت بها حماس، ولكن لم يتم احترام إرادة الصندوق» بحسب تعبير المدلل. أما العقبة الثالثة فهي «إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في ذات الوقت، وهذا الأمر غير واضح حتى الآن، وهو متروك للنقاشات التي ستجري في القاهرة».

وبشأن مشاركة حماس في أي انتخابات قادمة، يرى المدلل أن «هذا الأمر متروك للنقاشات داخل الحركة، التي واجهت تجربة مريرة بعد فوزها في الانتخابات الماضية، بسبب الرفض «الإسرائيلي» والإقليمي والدولي لنتائجها»، مشيراً إلى أن حماس قد تلجأ للالتفاف على ذلك من خلال دعم بعض المرشحين المستقلين، أو عقد تحالفات مع أطراف لا علاقة لها بالحركة، ولكنها قريبة من آرائها الوطنية ولا سيما المقاومة، بحيث تتجنب وضع الشعب الفلسطيني في مأزق جديد، وتتجنب فرض حصار على الحكومة الفلسطينية، كما حدث عندما تولت الحكم عام ٢٠٠٦».

وإضافة إلى دعم مرشحين مستقلين وعقد تحالفات معينة، برأي المدلل أن «حماس يمكن أن تتجه إلى بديل (غير تنظيم انتخابات في حال تعثر ذلك)، وهو الاتجاه نحو نوع من التوافق الوطني بين مختلف الأطراف الفلسطينية، كما هو الحال في المجلس الوطني، أو اللجوء إلى خيار آخر يتثمل في إجراء انتخابات للإدارات المحلية والبلديات، دون انتخابات رئاسية وتشريعية، حتى لا تقع في مأزق الرفض والحصار مرة جديدة».

وقال المحلل السياسي الدكتور مصطفى الصواف، إن «الانتخابات مطلب لكل القوى والفصائل الفلسطينية، وتحقيق المصالحة يعني تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات، التي تحتاج لتفاهمات على توفير أجواء إيجابية من أجل إنجازها».

ويعتقد الصواف أن «المناخ الآن لا يصلح لإجراء الانتخابات، إلا إذا تحققت المصالحة الكاملة، من أجل تذليل العقبات، وأبرزها وقف الاعتقالات السياسية المتبادلة، وإشاعة مناخ من الحريات في كل المناطق الفلسطينية، واحترام حرية الرأي والتعبير لكل المواطنين، وتحديد موعد لتنظيم الانتخابات».

ورداً على سؤال حول إمكانية أن تخوض حماس الانتخابات تحت اسم حزب جديد، يرى الصواف أن «الحركة تجاوزت هذه الفكرة، وقد تخوض الانتخابات بشكل مباشر، أو ربما تدعم قائمة معينة قريبة من الحركة» مشيراً الى ان حماس في حال فوزها بالانتخابات مرة أخرى، وما قد تواجهه من مطالبتها بالاعتراف بإسرائيل وباتفاقيات السلام الموقعة معها، «لا يمكن أن تعترف (حماس) بإسرائيل، وما يعنيها هو موقف الشعب الفلسطيني الرافض لذلك، وانه يجب على القوى الخارجية أن تحترم إرادة الشعب الفلسطيني، الذي يمتلك وحده القدرة على تحديد الجهة الفائزة بالانتخابات».

وأضاف: «حماس قد تتبنى تكتيكات وتغييرات جديدة في أسلوب عملها إذا ما فازت بالانتخابات، للحيلولة دون حصارها مجدداً، لكن الحركة لن تتخلى أو تغيّر أياً من مبادئها وثوابتها».■

«حماس» والسلطة الفلسطينيّة ترفضان تدخلات إسرائيل

اعتبرت حركة حماس اشتراط إسرائيل عدم التفاوض مع السلطة الفلسطينية قبل نزع سلاح الحركة واعترافها بإسرائيل تدخلاً في الشأن الداخلي الفلسطيني، كما اعتبرت الرئاسة الفلسطينية أن الشروط الإسرائيلية لن تقف في وجه المصالحة الفلسطينية.

وقال المتحدث باسم حركة حماس فوزي برهوم في تصريح صحفي مساء الثلاثاء إن هذا التدخل مرفوض، مطالباً كافة الأطراف الفلسطينية بعدم التماهي أو الاستجابة لهذه التدخلات الإسرائيلية السافرة، حسب تعبيره.

وأكد برهوم أن الرد على حكومة الاحتلال يجب أن يكون بالاستمرار في تقوية الجبهة الداخلية الفلسطينية، وإنجاز المصالحة بكافة ملفاتها.

من جهته، أكد المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة أن أي ملاحظات إسرائيلية لن تغيّر الموقف الرسمي الفلسطيني بالمضي قدماً في جهود المصالحة، وصولاً إلى إنهاء الانقسام وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وشدد أبو ردينة في بيان على أن اتفاق المصالحة الموقع في القاهرة بين حركتي فتح وحماس مؤخراً «يسير في الاتجاه الصحيح باتجاه إنهاء الانقسام»، لافتاً إلى أن المجتمع الدولي رحب بعودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة وتسلم حكومة الوفاق الوطني مهامها هناك.

شروط إسرائيلية

وتأتي هذه التصريحات بعد ساعات من إعلان الحكومة الإسرائيلية في بيان أنها ترفض التفاوض مع حكومة وحدة وطنية فلسطينية تضم حركة حماس، ما لم تتخلّ الأخيرة عن سلاحها وتعترف بإسرائيل. كما اشترطت على حماس أن تلتزم بشروط اللجنة الرباعية الدولية، وأن تمنح السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية على قطاع غزة، بما في ذلك المعابر. وأضافت أن التفاوض يرتبط أيضاً بقطع علاقات حماس بإيران، وتسليم جثث جنود إسرائيليين قتلوا خلال حرب عام ٢٠١٤ في قطاع غزة، وإطلاق سراح إسرائيليين محتجزين في القطاع.

ومن جملة الشروط أيضاً منع التهريب من غزة وإليها، وأن تمر الإمدادات الإنسانية لغزة عبر السلطة الشرعية فقط ووفق آليات محددة.

وذكر موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن هذه الشروط جاءت رداً على اتفاق حركتي فتح وحماس على إنهاء الانقسام الخميس الماضي، بينما ذكر مسؤولون لصحيفة «هآرتس» أن رئيس الوزراء بنيامين نتن ياهو أبلغ وزراءه بأن إسرائيل لن تعترف باتفاق المصالحة، لكنها لن تقطع علاقاتها مع السلطة الفلسطينية بسببه.

في هذه الأثناء، قررت الحكومة الفلسطينية تعليق سفر وزرائها ومسؤولي الهيئات الحكومية إلى الخارج إلا للضرورة القصوى، وتكثيف الوجود في قطاع غزة، وذلك للعمل على إنهاء الانقسام، بحسب بيان أصدرته.■

قطار المصالحة بين فتح وحماس.. مطبّات وكمائن!!

بقلم: د. علي العتوم

مَنْ ذا الذي لا يُحِبُّ المصالحة، وخاصّةً بين الإخوة وأبناء العمومة ؟! وهو ما جرت أعماله بالأمس بين منظّمتي فتح وحماس على أرض الإسراء والمعراج، فلسطين العزيزة . فكلُّنا يُحبُّها ويؤيِّدُها ويسعى إليها . ومَنْ لا يُحبّها فمأفون ومشبوهٌ، ولاسيّما إذا قامت على أسس سليمة لا تَمَسُّ الكرامة، أو تكون على حساب الوطن والدين.

لقد قامتِ القطيعة بين الفصيلين قبل سنوات كما هو معروف، لمَكْرٍ فتح بحماس والعمل على الاضرار بها والاستئثار دونها بكل مفاصلَ الحكم في الضفة والقطاع. هذا إلى تساوق سلطتها مع الكيان الغاصب: اعترافاً وتعاوُناً أمنيّاً ومحاربةً للمقاومة التي تتبنّاها حماس بوصفها فصيلاً إسلاميّاً يعدُّ المقاومة جهاداً في سبيل الله.

ومعلومٌ أنّ اليهود يكرهون هذه المصالحة ابتداءً، لأنّ وجودهم أصلاً كما هو شأنهم في القديم والحديث يقوم على الإفساد بين الناس والجماعات. ولا ريبَ أنّه كان لهم دورٌ كبير في هذا الخلاف بين الفصيلين المذكورين، وهم يغذّونه باستمرار، ومن هنا يأتي الخوف من سعي هؤلاء الأخابث عن طريق عملائهم لإفشال هذه المصالحة.

ولأنّ منظّمة حماس تُعَدُّ – ولا شك – أُمّ الوَلَدَ الحقيقية في القضية الفلسطينية، فهيَ تتدرّعُ بالصبر وتَعُضُّ على الجراح وتتنازل عن كثير من المكتسبات وتعفو عن عديدَ من التجاوزات في سبيل تحقيق هذه الغاية النبيلة. فقد سارعت للجلوس مع فتح برعاية مصر وعلى أرضها رغمَ كل المظالم التي نالتْها من هذين الطرفين على مدى كُلِّ هذه السنوات الماضية، من إسهام بحصار شديد لها خاصة وللقطاع عامة مع العدو اليهودي والوقوف مُتفرِّجَيْنِ: (مصر والسلطة) أثناء الاعتداءات المتكررة على غزة، بل اتّهام حماسَ بأنها منظّمة إرهابية كما هو موقف اليهود والأمريكان!!

ومن هنا تنازلت حماس لفتح عن الرئاسة في غزّة وحلَّت لجنتها الإدارية فيها، ودعت حكومةَ الوفاق الوطني برئاسة الحمدالله لتُسلَّمَ لها السلطة التنفيذية فيها كاملة، وأثْنَتْ على جهود مصر في هذه العملية لتُذَكِّرها بدورها التاريخي الذي تناسَتْهُ. ولا ريب أنّ حماس فعلت كل ذلك إنجاحاً لجهود المصالحة ولرفع الحصار الجائر عن القطاع في شؤون: الماء والكهرباء والغذاء والدواء، وأخيراً في تخفيض عبّاس لرواتب الموظّفين وفرض الضرائب الجديدة.

وما من مِرَاء أنّ حماس بهذا تُقدِّم لأهلها في فلسطين وللعرب والعالم كله سلامة نيّتها وصِدْقَ وطنيّتها في هذا الشأن. ونحنُ لا نتَّهم الآخرين، ولكننا نقول: إنّه لا يستوي مَنْ يُوادُّ اليهودَ ويتعاون معهم مع مَنْ يحاربهم ويأبى الاعتراف باغتصابهم، كما لا يستوي مَنْ يتنقّصُ ماهيّات شعبه ويُقتِّرُ عليه ويُضيّق، مع مَنْ يسعى للتوسعة عليه بكل سبيل. ومن هنا جاء كلامُ الوسيط المصري على لسان مدير المخابرات لحماس: أنتم مَنْ سيكتب عنكم التاريخ أنكم الذينَ قضيتم على الانقسام الفلسطيني.

غيرَ أنّه لا بدّ من القول: إنّ الأجواء التي جرت فيها عملية المصالحة أجواءٌ محمومة، والطريق مشوّكة بل مُلغّمَة والأطراف ليست على قلب رجل واحد ولا بنيّة واحدة أو توَجُّه واحد. فبينما حماسُ تتّخذُ قرارها باستقلالية تامّة، فإنّ الأطراف الأخرى شُركاءَ ووسطاءَ ليسوا كذلك، إذ لهم مرجعيّاتٌ أخرى داخلية وخارجية. وهذه المرجعيات لا تكادُ تطيقُ رؤية حماس، بَلْهَ بقاءَها والتصالح معها، ومن هنا يجبُ أنْ يُسارَ على هذه الطريق بحذر شديد.

إنّ النقطة المهمة أو الحسّاسة، وهي النقطة غير المطروحة على البساط ظاهراً أو بصراحة هي مسألةُ سلاح المقاومة، وإنْ كانت لا تغيبُ أبداً عَمَّن يرقُبُ المسار ويرصُدُه وأعني بهم اليهود خاصّة، ويأتي من بعدُ مَنْ يُؤيِّدُهم ويدعمهم من أمريكان وسُلطة وعرب وسطاء وغير وسطاء. ومن هنا جاء قرار حماس لاستباق الأحداث أو بالأحرى قَطْع الطريق على المؤامرات وأصحاب الأجندات أنْ لا مُفاوَضَةَ على سلاح المقاومة، فهو خارج الحسبة تماماً، وهو سلاحٌ مشروعٌ في كُلِّ القوانين السماوية والأرضية، إذ ما دامَ الاحتلالُ قائماً فلا بُدَّ أنْ يبقى النضال قائماً، حتّى إنّ مدير المخابرات المصرية (ولو ظاهراً أو دعايةً)، قال لرئيس السلطة هذا الكلام.

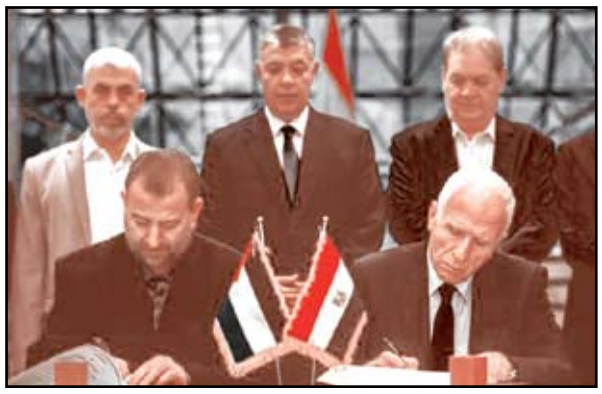

إنّه لا مِرْيَةَ أنّ حماس أبدَت الكثير من المرونة والتساهل لإنجاح المصالحة، وهي تنظرُ إلى واقعها المحلي وحالِ شعوبها العربية والوضع الدولي عامّة، وكُلُّها حَرْبٌ على المصالح العربية والفلسطينية، وتأييدٌ لليهود ودعمٌ. ومن هنا أصدرت قبل عِدّة أشهر وثيقتها الجديدة بقبول دولة مستقلة على حدود ما قبل حرب حزيران عام ١٩٦٧م، مع الاحتفاظ بثوابتها المعروفة. وها هي اليوم تتقدّم خطوات ملموسة لما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني عامّة وأهل غزّة خاصّة.

وبالمقابل فإننا نتطلّعُ أمام هذه الأريحية من حماس ألاّ تُقابلها فتْح بأقل منها، ونحن نتطلّعُ إلى نجاح مساعي الإخوة الفلسطينيين من فتح وحماس وغيرهما من الفصائل الكريمة، تخفيفاً عن أهلنا هناك ما يعانون منه من آلام وأوجاع، وعودة إلى جمع الكلمة وتوجيه السِّهام نحوَ العدوِّ الحقيقي وهو الاحتلال البغيض.

ولْتعلمْ حماس خاصة أنّ خصماءها من أبناء الجلدة وغيرهم ما ساروا في هذا الموكب إلاّ وكُلٌّ يطلبُ صيداً أو ينويه على طريقته. اليهودُ بطَمَع في تأمين حدودهم مع حماس وإخراجُ أسراهم ولو بالتبادل، وعبّاس في توسعة سلطته، ومصر بحماية حدودها مع القطاع ودفْعاً عنها عُزْلَتها واتهامها بحرب غزّة وأهلها ومقاومتها. ومن هنا فإنني أخاطبُ الجميع قائلاً: إنّها لفرصة سانحة فلْتُهْتَبَلْ للفوز برضوان الله ومحبّة الشعب وثناء التاريخ، وإلاّ فهي – لا قدّرَ الله – الخيبة والخُسران وتشفّي اليهود وشماتة الأمريكان وسخرية الأعراب. فأخلِصوا النيَّةَ واصْدُقوا الحملة فإنّ لليوم ما بعدَهُ.■

بين المقاومة والانقسام والمصالحة.. معادلة صعبة!

بقلم: منير شفيق

لاشك أن معادلة العلاقات الفلسطينية الداخلية، لاسيما بين فتح وحماس، دخلت أو مرشحة للدخول، في مرحلة جديدة. وقد تُعدد أسباب كثيرة لهذا التطور أو التغيير. ولكن السبب الرئيسي يعود إلى تغير الموقف الرسمي المصري الذي أصّر على استعادة الملف الفلسطيني ولقي تجاوباً من حركة حماس، كما عبر عن ذلك وفد حماس برئاسة يحيى السنوار الذي عقد تفاهمات مع مسؤولي المخابرات العامة المصرية أهمّها ما يتعلق بالأمن القومي المصري في مواجهة التمرد الإرهابي في سيناء، إلى جانب ما يتعلق بالعلاقة الحماسية – المصرية في قطاع غزة أولاً، فضلاً عن تفاهمات بين حماس ومحمد دحلان تمت بإشراف مصري.

إن لكل طرف أسبابه ودوافعه الآنية، في الأقل، للوصول إلى هذه التفاهمات، ولكن دون أن يغيّر من طبيعته وأهدافه الأساسية شيئاً. فهاتان (الطبيعة والأهداف) كانتا وراء ما حدث من صراع وتأزم وقطيعة في السابق. الأمر الذي يفترض أن يُفهَم، ويُعامَل، ما أشير إليه من تطور وتغيّر ضمن هذه الموضوعة ليبقى الباب مفتوحاً على احتمالات. علماً أن ما يقود السياسة ليس الطبيعة والأهداف والمصالح، وإنما موازين القوى والظروف والمعادلات المحيطة بكل طرف، لأن موازين القوى وتلك الظروف تحددان إلى أي مدى، في كل مرحلة، يستطيع الطرف المعني أن يذهب بطبيعته وأهدافه ومصالحه دفاعاً وهجوماً، توسيعاً وتضييقاً. فمن دون ذلك لا يمكن أن تفسّر الاستراتيجيات والسياسات وما يحدث من تغير وتطور وتقلب. وهو ما يقود دوافع كل طرف في اللحظة المعطاة عند التصادم أو التفاهم على سبيل المثال.

هذه التفاهمات، المفاجئة، أجبرت محمود عباس على العودة إلى مصر، مرة أخرى. بعد تجاهل ورهان على دونالد ترامب، كما دلّت تحركاته الأخيرة تجاه ترامب وإعلان ما يشبه الحرب الحامية على حماس وقطاع غزة من خلال إجراءاته التي وضعت القطاع بلا كهرباء ولا ماء صالحاً للشرب، ومحروماً من الدواء ومستحقاته المالية. وقد أراد منها أن ينفجر القطاع ضد حماس، أو تأتيه مستسلمة.

عودة محمود عباس إلى مصر فتحت الباب أمام الأخيرة لتتحرك فوراً باتجاه المصالحة بين فتح وحماس، وإنهاء الانقسام. وهو ما عبرت عنه الزيارة الخاطفة للواء خالد فوزي، وزير المخابرات العامة المصري إلى رام الله وقطاع غزة. وقد ساعد على ذلك ما أعلنته حماس من حل للهيئة الإدارية والطلب من رامي الحمدالله رئيس حكومة رام الله أن يأتي ويتسلم، فوراً، المعابر وكل الدوائر «الحكومية» في قطاع غزة، وذلك عدا سلاح المقاومة والأنفاق وأمنهما. وبهذا أسقط كل ما له علاقة بالانقسام من ناحية السلطة، ولم يبق غير تكريس المصالحة بحوار في القاهرة بين فتح وحماس، ثم تنضم الفصائل الفلسطينية كافة إليه لاحقاً.

إلى هنا يجب أن نتذكر أن الانقسام لم يكن تصرفاً عبثياً بين الفلسطينيين، ولم يكن عن جهل بأهمية الوحدة الوطنية أو عدم إدراك لما يحمله الانقسام من سلبيات، فالانقسام نتيجة خلاف جوهري بين استراتيجيتين وسياستين: استراتيجية المفاوضات والتسوية (اتفاق اوسلو وتداعياته)، واستراتيجية المقاومة والاستمساك بالثوابت. وجاءت الانتخابات وفوز حركة حماس فيها عام ٢٠٠٦، وما أدت إليه من تداعيات، ليأخذ الانقسام سمة انقسام بين سلطتين رام الله وغزة. وبين منطقتين الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا ما جعل الخلاف العميق السابق انقساماً بين سلطتين ومنطقتين، الأمر الذي راح يجرده من قبل كثيرين من بُعدَيْه الاستراتيجي والسياسي. فصار يُعامَل تجريدياً بالحديث عن مخاطر الانقسام وسلبياته. وإضعافه للوضع الفلسطيني، وقد وصل الأمر لدى البعض باتخاذه ذريعة لنفض اليد من دعم القضية الفلسطينية. ووصل ببعض آخر إلى المبالغة في تصويره باعتباره كارثة حلّت بالفلسطينيين، وذلك من دون أن يُلاحَظ ما نشأ في ظل الانقسام، من تحوّل قطاع غزة إلى قاعدة عسكرية مقاومة عجز العدوّ عن اقتحامها، أو إركاعها، في ثلاث حروب كبرى. وقد أصبحت عملياً أرضاً فلسطينية محررة بالرغم من الحصار. هذا من جهة. أما من الجهة الأخرى فلم يُلحظ ما تطور إليه الحال في الضفة الغربية، في ظل الانقسام وما تبنته سلطة رام الله من استراتيجية وسياسات، وذلك من ناحية استشراء الاستيطان واستفحال الاحتلال مع التنسيق الأمني المريع الذي يذهب بالعقول، والذي إذا حدث مثله في بلد تحت الاحتلال دخل في تهمة العمالة أو الخيانة، إلاّ أن الظرف الفلسطيني لا يحتمل إلاّ اعتباره «مريعاً يذهب بالعقول».

وبكلمة أخرى، لم يتوقف كثيرون ممن راحوا يهاجمون الانقسام ويطالبون بإنهائه وإعادة الوحدة أمام السؤال: ما العمل مع الخلاف بين الاستراتيجيتين والسياستين؟ والأهم ما العمل مع الوضعين الموضوعيّين اللذين ترسّخا خلال عشر سنوات من الانقسام بين السلطتين؟

لنضع جانباً، أو مؤقتاً، الإجابة المبدئية والنظرية والاستراتيجية والسياسية عن هذين السؤالين، لنقف أمام ما يجري على أرض الواقع في ظل التطوّر الأخير الذاهب إلى إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة فالوحدة الوطنية.

قدمت حماس حلاً من خلال تنازلات فاقت كل تصوّر متوقع، من خلال دعوة سلطة رام الله لتولي السلطة المباشرة على كل مناحي قطاع غزة، عدا سلاح المقاومة وأنفاقها وأمن السلاح والأنفاق. وهذه الناحية إلى رام الله وقطاع غزة. وقد ساعد على ذلك ما أعلنته حماس من حل للهيئة الإدارية والطلب من رامي الحمدالله رئيس حكومة رام الله أن يأتي ويتسلم، فوراً، المعابر وكل الدوائر «الحكومية» في قطاع غزة، وذلك عدا سلاح المقاومة والأنفاق وأمنهما. وبهذا أسقط كل ما له علاقة بالانقسام من ناحية السلطة، ولم يبق غير تكريس المصالحة بحوار في القاهرة بين فتح وحماس، ثم تنضم الفصائل الفلسطينية كافة إليه لاحقاً.

إلى هنا يجب أن نتذكر أن الانقسام لم يكن تصرفاً عبثياً بين الفلسطينيين، ولم يكن عن جهل بأهمية الوحدة الوطنية أو عدم إدراك لما يحمله الانقسام من سلبيات، فالانقسام نتيجة خلاف جوهري بين استراتيجيتين وسياستين: استراتيجية المفاوضات والتسوية (اتفاق اوسلو وتداعياته)، واستراتيجية المقاومة والاستمساك بالثوابت. وجاءت الانتخابات وفوز حركة حماس فيها عام ٢٠٠٦، وما أدت إليه

عزام الاحمد.. والعاروري

الأخيرة: السلاح والأنفاق وأمنهما لا تهم حماس وحدها، فهنالك الجهاد والفصائل المشاركة في المقاومة وحمل السلاح. بل أن هذه الناحية قضية استراتيجية ومَبدئية على أعلى مستوى تهم الشعب الفلسطيني كله. الأمر الذي يعتبر التفريط بها أمراً كارثياً وجللاً لا يجوز الاقتراب منه بأي حال من الأحوال. فما وصله سلاح المقاومة وأنفاقها وأمنهما في قطاع غزة تمّ عبر تضحيات جماهير غزة وآلاف الشهداء. فضلاً عما أحدثه من تطور استراتيجي بالغ الأهمية في ميزان القوى في الصراع ضد العدو الصهيوني.

بعبارة أخرى ثمة معادلة جديدة يجب أن تتشكل بين السلطة وسلاح المقاومة إذا أُريدَ للانقسام أن ينتهي وإذا أُريدَ للوحدة الوطنية أن تتحقق، وإذا أُريدَ للمصالح العليا للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية أن يُحافظ عليها. أما أن يُعمم الوضع السائد في الضفة الغربية من حيث التنسيق الأمني الذي سيقود إلى عودة الاحتلال والاستيطان، تحت شعار سلطة واحدة وسلاح واحد وقرار واحد كما يطالب محمود عباس فمرفوض بالمطلق. فالانقسام خيرٌ ألف مرّة من مصالحة ووحدة تذهب بالمقاومة وسلاح غزة وأنفاقها.

حقاً إنه لمن المضحك والمبكي حين تخرج أصوات من قيادات في رام الله تقول لن نسمح بأن يوجد وضع بين المقاومة والسلطة في قطاع غزة كما هو الحال في لبنان. قل، خسِئَت تلك الأصوات إذ لا حلّ إلاّ ما هو شبيه بالحل اللبناني بين المقاومة والشعب والجيش والدولة. ويا حبذا لو تنقل هذه «العدوى» الحميدة إلى الضفة الغربية أيضاً على شكل انتفاضة شعبية شاملة تدحر الاحتلال وتفك المستوطنات وتحرّر الضفة والقدس وبلا قيدٍ ولا شرط.■

مركزية فتح تنهي اجتماعها دون رفع العقوبات عن غزة

أنهت اللجنة المركزية لحركة فتح، مساء الأحد، اجتماعها الذي عقدته في مقر الرئاسة برام الله، دون التطرق للعقوبات المفروضة على غزة، أو اتخاذ قرار برفعها كما كان متوقعاً.

وكان الناطق باسم حكومة الوفاق الوطني يوسف المحمود صرح في وقت سابق، بأن الحكومة ستتخذ قرارات إيجابية خلال الساعات والأيام المقبلة لدفع ملف المصالحة إلى الأمام.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية «وفا» أن اجتماع اللجنة المركزية الذي عقد في رام الله، ناقش ما جرى من لقاءات في القاهرة، والاتفاق لطيّ صفحة الانقسام برعاية مصرية.

وثمنت اللجنة المركزية الجهود التي بذلتها جمهورية مصر العربية لإنهاء الانقسام الداخلي.

وأكد الرئيس أن المصالحة الوطنية ضرورة وطنية يجب تحقيقها لمواجهة التحديات التي تحدق بقضيتنا الوطنية، وتحقيق لآمال وتطلعات شعبنا في إنهاء الانقسام وتعزيز الجبهة الداخلية، وتحقيق الوحدة الوطنية من أجل إنجاز المشروع الوطني وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

كما استعرضت اللجنة المركزية، الزيارة التي قامت بها حكومة الوفاق الوطني إلى غزة مؤخراً، واللقاءات الهامة التي عقدتها تمهيداً لتمكينها من العمل في قطاع غزة واستلام مهماتها ومسؤولياتها بشكل كامل.

وهنأت اللجنة المركزية عضو المركزية د. صائب عريقات، بنجاح العملية الجراحية التي أجريت له في أحد مستشفيات ولاية فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، متمنين له الشفاء العاجل والعودة إلى أرض الوطن سالماً معافى.

كما نعت اللجنة المركزية المناضل الوطني علي الحسن، داعية الله سبحانه وتعالى أن يتغمده بواسع رحمته، ويلهم أهله الصبر والسلوان.

وقال مدير هيئة المعابر والحدود في وزارة الداخلية بقطاع غزة (هشام عدوان) بتصريح صحافي إن السلطات المصرية قررت إلغاء فتح معبر رفح مع قطاع غزة يوم الاثنين، نظراً إلى الظروف الأمنية في سيناء.

وكانت مصر قد قررت في وقت سابق فتح معبر رفح في كلا الاتجاهين من يوم الاثنين وحتى الخميس المقبل، لسفر الحالات الإنسانية والعالقين.■

«إسرائيل» تُغير على بطّاريّة للدّفاعات السّوريّة شرق دمشق صاروخ أطلق في الأجواء اللبنانيّة

أعلن متحدث باسم الجيش الإسرائيلي ان الطائرات الحربية الاسرائيلية شنت غارة جوية استهدفت بطارية للدفاعات الجوية السورية في موقع رمضان شرق دمشق، بعد اطلاق صاروخ أرض جوّ على طائرة إسرائيلية في الأجواء اللبنانية صباحاً.

وقال المتحدث باسم الجيش (افيخاي ادرعي) في تغريدة على موقع «تويتر»: «أغارت مقاتلاتنا على بطارية للدفاعات الجوية السورية في موقع رمضان شرق دمشق، بعد اطلاقها صاروخ أرض–جو على طائرتنا في الأجواء اللبنانية صباحاً»، موضحاً انه لا نية لدى اسرائيل للتصعيد.

وحمّل المتحدث باسم الجيش جونثان كونريكوس، في حديث إلى صحافيين، «النظام السوري مسؤولية الهجوم ضد الطائرة، واي هجوم مصدره سوريا». وقال ان الطائرات الإسرائيلية استُهدفت خلال تنفيذها «مهمة استطلاع روتينية» في الأجواء اللبنانية، معرباً عن اعتقاده بان البطارية السورية «تم تدميرها».

وأشار الى ان الدولة العبرية «ستحافظ على قدرتها لإحباط النيات والأعمال المعادية التي تهدد المدنيين الإسرائيليين». ولم يحدد عدد الطائرات التي شاركت في عملية الاستطلاع في الأجواء اللبنانية، لكنه أشار إلى «انها كانت على مقربة من الحدود السورية». وقال: «إسرائيل لا تنوي زعزعة الوضع».

منذ بدء النزاع في سوريا عام ٢٠١١، قصفت اسرائيل مرات عدة أهدافاً سورية او أخرى لـ«حزب الله» في سوريا. ولا تزال سوريا وإسرائيل في حالة حرب. وتحتل إسرائيل منذ حزيران ١٩٦٧ حوالى ١٢٠٠ كيلومتر مربع من هضبة الجولان السورية أعلنت ضمّها عام ١٩٨١ دون ان يعترف المجتمع الدولي بذلك. ولا تزال حوالى ٥١٠ كيلومترات مربعة تحت السيادة السورية.

بدوره، خاض «حزب الله» حروباً عدة مع إسرائيل في جنوب لبنان، كان آخرها العام ٢٠٠٦، وقد تسببت بدمار كبير في البنى التحتية، إلى جانب سقوط أكثر من ١٢٠٠ قتيل في لبنان، معظمهم من المدنيين، و١٦٠ في الجانب الإسرائيلي، معظمهم من العسكريين.

ومنذ بداية الحرب في سوريا عام ٢٠١١، تتابع إسرائيل باهتمام بالغ تطور الأوضاع لدى جارتها، مشددة على أنها لن تتدخل في النزاع، إلا أنها تحتفظ لنفسها بحق ضرب قوافل أسلحة لـ«حزب الله» أو مواقع للقوات النظامية السورية، عندما تشعر بأن أمنها في خطر.

واستُدعي السفير الإسرائيلي لدى موسكو في آذار، بعدما قصف الطيران الإسرائيلي أهدافاً يبدو أنها كانت مرتبطة بـ«حزب الله». وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو في حينه ان الغارات الجوية استهدفت أسلحة موجهة إلى «حزب الله»، مؤكداً ان «إسرائيل ستكرر ذلك في حال اقتضى الأمر».

وتأتي الغارة قبيل وصول وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو الى إسرائيل مساء الثلاثاء للقاء نظيره الإسرائيلي افيغدور ليبرمان. ومن المتوقع ان يبحث الرجلان في الملف السوري.

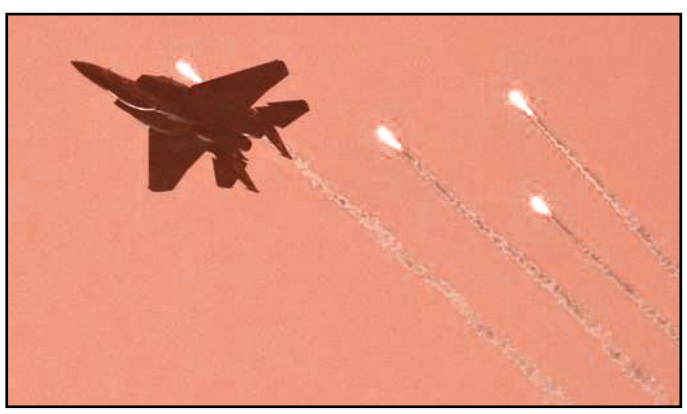

وتعتبر روسيا، إلى جانب إيران، أحد حلفاء النظام السوري الرئيسيين. وقد بدأت في أيلول ٢٠١٥ عملياتها العسكرية في سوريا، دعماً للقوات النظامية.■

بغداد تُحكم قبضتها على نفط كركوك

سيطرت القوات العراقية يوم الاثنين على حقول النفط والغاز في مدينة كركوك، فضلاً عن شركة نفط الشمال ومقرات أخرى بلا قتال، بعد انسحاب قوات البشمركة الكردية منها بشكل طوعي، إثر تقدّم قوات مشتركة تابعة للحكومة العراقية إليها، ما أدى إلى توقف الصادرات النفطية في هذه الحقول.

وأعلنت وزارة النفط العراقية أن السلطات الكردية وافقت على تجنب القتال في حقول النفط بالمحافظة وتسليمها للسلطات الاتحادية. ووفقاً لمصادر في الحكومة العراقية، فإن بغداد هدّدت القيادة الكردية

بقلم: أحمد سيف الدين

بأن أي محاولة للإضرار بحقول النفط أو تعمّد إحداث معارك قربها يؤدي إلى حرائق بها يعني قطع بغداد تكاليف ذلك من موازنة الإقليم السنوية.

وقال وزير عراقي بارز في بغداد، إن أربيل تفهم جيداً معنى اشتعال أحد حقول النفط، فهو عوضاً عن الأضرار البيئية يعني خسائر بمليارات الدولارات، خاصة أن شركات أجنبية تعمل في بعض الحقول، لافتاً إلى أن الحقول باتت تحت سيطرة بغداد، ومن المرجح استئناف التصدير بعد عودة المهندسين والموظفين إلى مركز السيطرة وشركة نفط الشمال المسؤولة عن التصدير إلى وظائفهم، يوم الثلاثاء، أو في خلال الأيام المقبلة بشكل طبيعي.

وأكد أن التصدير، سواء بالصهاريج أو أنابيب نفط جيهان، توقف بسبب الأوضاع العسكرية والأمنية، وعدم تمكن موظفين من الوصول إلى الحقول والمنشآت النفطية، موضحاً أن التصدير عبر تركيا لن يتوقف، وتم إبلاغ الجانب التركي بذلك.

من جهته، أكد النائب عن التحالف الكردستاني، ريبوار طه، أنّ «قوات البشمركة أخلت حقول النفط بلا قتال، لمنع حدوث كارثة».

وتعد كركوك خامس أكبر محافظة عراقية، ومن أهم المحافظات الشمالية بسبب ثروتها النفطية الهائلة، لاحتوائها على عدد من حقول النفط التي يمثل إنتاجها جزءاً مهماً من صادرات النفط العراقي.

وتقدر كمية النفط المخزون في حقول كركوك بأكثر من عشرة مليارات برميل، بقدرة إنتاجية تزيد على ٥٠٠ ألف برميل يومياً.

وأول حقول النفط المكتشفة في كركوك هو حقل بابا كركر الذي شهد تدفقاً تلقائياً للنفط عام ١٩٢٧، واستخرج النفط منه بصورة منتظمة عام ١٩٣٤، كما توجد في كركوك حقول نفطية أخرى مثل حقول باي حسن الجنوبية، وحقول هافانا، وحقول خباز، وحقول جمبور. وتتميز حقول نفط كركوك بالجودة والغزارة، ويعتبر نفطها من الأنواع الخفيفة القياسية، كما تحتوي هذه الحقول على غاز H2S الذي يتطلب المعالجة قبل التصدير.

وبعد الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ تعرضت حقول النفط في كركوك لأكثر من ١٢٠ ضربة تخريبية، ما أدى إلى تحمل الدولة العراقية خسائر كبيرة تقدر بمليارات الدولارات، وظلت حقول النفط في كركوك محل خلاف مستمر بين الحكومة العراقية في بغداد، وحكومة إقليم كردستان حتى دخول تنظيم «داعش» إلى الموصل، ومدن عراقية أخرى منتصف عام ٢٠١٤، إذ فرضت سلطات إقليم كردستان سلطتها على حقول النفط هناك، وبدأت تصدير النفط عن طريق تركيا من دون التنسيق مع الحكومة الاتحادية، وهو ما أفرز أزمة حادة بين بغداد وأربيل استمرت لغاية الآن.

وفي آخر إحصائية لشركة نفط الشمال صدرت في تموز الماضي، فإن عمليات الإنتاج وضخ النفط من حقول كركوك وباي حسن وهافانا وصلت إلى ٣٠٠ ألف برميل يومياً عن طريق ميناء جيهان التركي، موضحة أنّ الإنتاج في الحقول الأخرى يتجاوز ٢٠٠ ألف برميل يومياً.

لكن أطرافاً حكومية عراقية تتهم إقليم كردستان بسرقة أموال النفط المصدر، وتؤكد أنّ الإنتاج يفوق الرقم المعلن بكثير، وتشير إلى تصدير نحو مليون برميل يومياً تذهب عائداتها إلى وزارة الموارد في الإقليم، وهو ما دعا الحكومة العراقية إلى إصدار قرار مؤخراً بملاحقة أموال الصادرات النفطية من الإقليم دون علم بغداد.

وتسعى الحكومة العراقية إلى زيادة الضغوط الاقتصادية على حكومة إقليم كردستان، للتراجع عن استفتاء الانفصال الذي أجري يوم ٢٥ أيلول الماضي. وتسببت ضغوط حكومة بغداد والدول المجاورة (إيران وتركيا) في خسائر باهظة للإقليم، وكانت وزارة النفط العراقية أعلنت الثلاثاء ١٠/١٧، أنه سيُعاد فتح خط أنابيب نفط قديم يصل إلى تركيا متجاوزاً الخط الذي تديره حكومة إقليم كردستان العراق، في خطوة وصفها مراقبون بأنها تمهيدية بهدف إيقاف تصدير النفط عبر خطوط النفط المارة بإقليم كردستان العراق، إلى ميناء جيهان التركي.■

المصالحة الفلسطينية مهدّدة بطء في التنفيذ والتطبيق

تمر المصالحة الفلسطينية بـ«انتكاسة» وبطء شديد في تطبيق بنودها، على الرغم من مرور شهر على حل حركة «حماس» للجنة الإدارية التي اشترطت السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس حلها قبل البدء بخطوات تطبيق المصالحة، التي تكللت باتفاق جديد وُقّع في القاهرة قبل أيام. وتبدو المصالحة ومعها اتفاق القاهرة الأخير عُرضة لمصير مشابه لعشرات الاتفاقيات السابقة بين طرفي الانقسام، «حماس» و«فتح»، لكنّ أحداً من الطرفين لن يبادر ويعلن وجود خلاف أو خلل في تنفيذ الاتفاق المبرم، خشية تحميله المسؤولية، وخشية الراعي المصري، الذي دخل هذه المرة بكامل ثقله لإنجاح الاتفاق وإنجازه على أرض الواقع.

ومع عدم شعور الغزيين بتقدّم في المصالحة، ومقابل اعتبار حركة «حماس» عبر المتحدث باسمها عبد اللطيف القانوع أن «استمرار الإجراءات العقابية على شعبنا في غزة بعد مضي شهر على حل اللجنة الإدارية ينغّص الجو العام للمصالحة»، فإن عباس يربط بين رفع الإجراءات العقابية عن غزة، بإجراءات تمكين حقيقي لحكومة الوفاق في القطاع المحاصر.

وتبرز مشكلتا الأمن والمعابر كمعضلتين حقيقيتين في طريق المصالحة، خصوصاً مع إصرار حركة «حماس» على وجود دور لأجهزة الأمن وتحديداً جهاز الأمن الداخلي على المعابر، لمواصلة محاربته ملف العملاء، وإصرارها على دمج موظفيها العسكريين في أجهزة أمن السلطة، مع عدم اعتراضها على تغيير المناصب ودراسة الحالات الفردية لكل موظف ووضعه في مكان مختلف.

غير أنّ ما تطرحه السلطة الفلسطينية وحركة «فتح» مخالف لتوجّهات «حماس»، وهي التي تريد تسلم غزة بالكامل من الحركة، ثم إعادة دمج الموظفين المدنيين ودراسة ملف العسكريين، مع الحديث الجديد عن عدم قدرة السلطة على تحمل عبء مالي جديد، وبين ما يريده كل طرف، يبدو أنّ غزة قد تتجه لخيار الفراغ الإداري والأمني، الذي هددت به «كتائب القسام»، ذراع «حماس» العسكرية في وقت سابق، وهو الخيار الذي يمهد لاتفاق داخلي في غزة على حكومة أو لجنة إدارية مصغرة إن فشلت المصالحة.

وقال الكاتب والمحلل السياسي ثابت العمور، إن المصالحة الفلسطينية تواجه انتكاسة بين حديث حركة «حماس» عن تسليم السلطة في غزة وحديث حركة «فتح» عن ضرورة تمكين الحكومة من كل شيء، على الرغم من مرور شهر على حل اللجنة الإدارية، ونحو أسبوعين على زيارة حكومة التوافق الوطني إلى القطاع.

ولفت إلى أن «المواطن العادي في القطاع المحاصر

بقلم: ضياء خليل

لم يشعر بأي تغيّر حقيقي بشأن المصالحة على الأرض، لاسيما أن ما جرى يشبه عملية النزول بالمظلات وكان مفاجئاً وغير متوقع، والدور المصري الدافع لها كان حاضراً». وأشار إلى أنه بعد توقيع التفاهمات الأخيرة في مصر لم تحدث أي خطوات عملية على الأرض كإلغاء الإجراءات العقابية التي اتخذها عباس ضد القطاع على خلفية تشكيل حركة «حماس» اللجنة الإدارية.

وأوضح العمور أنّ «الطرفين لم يقدّما إجابات واضحة بشأن مصير الموظفين والمتقاعدين، ولم يجرِ حتى بحث الملفات الكبيرة الخاصة بالمصالحة المتمثلة في الأمن وغيرها من الملفات، لكن من المستبعد العودة إلى المربع الأول في ظل الوجود والحضور المصري». ورأى أن حركة «حماس» ألقت عن كاهلها ثقل حكم القطاع بإنجازها المصالحة الفلسطينية، ورمت الكرة في ملعب عباس، لاسيما أنه، نظرياً، يبدو أن الحركة سلمت القطاع عبر الاعتراف بدور الحكومة وقبول عملها في غزة.

وعن إمكانية حصول فراغ إداري وأمني في القطاع في حال استمرت المماطلة في تنفيذ المصالحة، لم يستبعد المحلل السياسي ذلك، ولاسيما في ظل حالة التباطؤ في إنجاز ملف الموظفين عبر اللجان التي شُكلت للنظر في ملفاتهم وقضاياهم.

وفي السياق نفسه، أشار الكاتب والمحلل السياسي إبراهيم المدهون، إلى أنّ عباس ما يزال غير مندفع نحو إتمام المصالحة الداخلية، ويبدو غير مستعجل في اتخاذ أي قرارات جديدة، لاسيما في ظل توجسه من التعامل المصري مع القطاع. وعزا المدهون حالة التخوّف من التعامل المصري مع القطاع إلى رفض السلطة وعباس إشراك حركة «حماس» في إدارة القطاع، بالإضافة إلى عدم قبول الرئيس الفلسطيني إعادة القيادي المفصول من حركة «فتح» محمد دحلان إلى المشهد مجدداً.

ووفق المدهون، «لايرغب عباس في إنجاز المصالحة حالياً لأن عودة القطاع إليه وإلى السلطة مجدداً سيؤدي إلى انهيار وإنهاء مرحلته ومشروعه، وهو يحاول وسيبقى يعمل على تأخير هذا السيناريو عبر تأخير اتخاذ خطوات تجاه ملف المصالحة الوطنية». ورأى أنّ «عباس والسلطة الفلسطينية ينتظران موقفاً وتسهيلات أوسع وأعمق من الاحتلال تجاه المصالحة وتجاه تمكينها في القطاع الذي يحمل وما يزال مشروعاً تصادمياً معه بعكس الضفة الغربية المحتلة». نموذج الفراغ الأمني والإداري الذي طرحته «كتائب القسام» قائماً في حال فشلت المصالحة الداخلية، «الذي يبدو أنها أعدّته بعد دراسة واضحة وشاملة لطبيعة المشهد السياسي الداخلي والحالة التي وصل لها القطاع».

ولا تريد السلطة الفلسطينية وحركة «فتح» تحمّل مسؤولية فشل المصالحة جماهيرياً أو أمام الوسيط المصري، لأن ذلك قد يؤدي لخطوات وخطط مصرية آحادية أخرى في التعامل مع غزة، أو سيؤدي للوصول إلى حالة فوضى في القطاع تنتج عنها مواجهة عسكرية جديدة، وفق المدهون.■

إلى أين يتّجه التصعيد في كركوك؟

بقلم: وائل عصام

أغلب الظن أن بغداد وأربيل، ومن خلفهما إيران وأمريكا، ستتمكن من تطويق النزاع الذي تفاقم في الساعات الأخيرة، بتقدم القوات الحكومية والحشد نحو مواقع في الأراضي المتنازع عليها في أطراف كركوك، ومحاولات التهدئة هذه، قد تنجح في هذه المرحلة، أما مستقبلاً فالوضع مهدد بالانفجار.

لكن بغداد وبتنسيق مع طهران، لن تندفع أكثر نحو أراضي كردستان، بل سيقتصر تحرك قواتها وتحرشاتها، على المدى المتوسط في المناطق المتنازع عليها، وهي التي سيطر عليها الكرد خارج حدود إقليمهم في السنوات الأخيرة، ومنها الأراضي التي انسحب منها البيشمركة أخيراً في بلدتي بشير وتازة.

لكن مدينة أخرى متنازعاً عليها وهي كركوك، ولها وضع دستوري خاص في عراق ما بعد ٢٠٠٣، قد تكون محور نزاع، لا يتعلق فقط بها بشكل مباشر، بل بالنظرة الاستراتيجية الإيرانية الخاصة بالتضييق على مشروع الدولة الوليدة في أربيل، فإضافة إلى أن كركوك منطقة متوترة عرقياً بوجود التركمان والأكراد والعرب، واقتصادياً تبرز أهميتها من أنها مركز ثروة كردستان النفطية الأكبر، لكن قد لا يؤثر بقاؤها خارج حدود سيطرة بغداد على الحكومة العراقية الغنية نفطياً.

أما انتزاعها من كردستان، فسيؤثر بلا شك على الوضع الاقتصادي لحكومة كردستان، التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على ثروتها النفطية، فهي «قدس كردستان» كما يسميها الأكراد، ومن هنا فإن الضغط على كركوك يهدف حسب الرؤية الإيرانية، البعيدة المدى، إلى التضييق على أربيل وخنقها لكبح مشروع انفصالها، وهو الهاجس الذي يقلق طهران بشكل كبير كما يقلق أنقرة، ولكل منهما أسبابه، فتركيا تخشى على وضعها الداخلي، بدعم طموحات الكرد داخل تركيا.

أما إيران، فصحيح أنها تتوجس أيضاً من تأليب الأكراد الإيرانيين، لكنهم حتى الآن لم يشكلوا حالة تهديد كبيرة على النظام وثورة مسلحة، كما يحصل في تركيا منذ نصف قرن من دون وجود حلول جذرية، لذلك ترى إيران أن هناك خطراً خارجياً لا يقل إلحاحاً عن الداخلي، وهو يتعلق بضعضعة هيمنتها في العراق وسوريا، بوجود كيان غير موال يقوده بارزاني، العضو غير المنتمي إلى حلف طهران الممتد في الإقليم، لذلك فإن تحركات القوات الحكومية والحشد الشيعي هي الخطوة الأولى للتضييق على المشروع الكردي، وسيكون من الصعب على الأمريكيين التحكم بتفاعلات الأزمة، كما حصل اليوم، أن استمرت إيران في مساعيها لمواجهة طموحات بارزاني، ولعل هذا السبب الذي دفع الأخير إلى التوجه نحو موسكو، طالباً منها التدخل لدى طهران لتهدئة الأزمة، كما تشير الأنباء، فهو يدرك أن النفوذ الأمريكي يتآكل في المنطقة لمصلحة الروس، رغم ذلك، فإن الحكومة العراقية ومن خلفها إيران، لا ترغبان في خسارة الحليف الأمريكي في العراق، الذي ساندها في كل معاركها الحاسمة ضد تنظيم «الدولة»، ومن قبله فصائل التمرد المسلح، لذلك فالتوازنات الآن تدور حول معادلة صعبة تبحث عنها طهران، يحتفظ فيها العبادي بعلاقة طيبة مع الأمريكيين، وفي الوقت نفسه يتمكن من مواجهة حلفائهم في كردستان.■

«إسرائيل» تخطط لبناء ١٢٩٢ وحدة استيطانية

قدمت «إسرائيل» خططاً لبناء أكثر من ١٢٩٢ وحدة سكنية استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بحسب ما أعلنت مسؤولة من «حركة السلام الآن» الإسرائيلية المناهضة للاستيطان.

وقالت حاغيت أوفران لوكالة «فرانس برس» إن الخطط تشمل «كافة أنحاء الضفة الغربية» المحتلة، مشيرة إلى أنها موجودة في مراحل مختلفة من عملية التخطيط.

ويأتي ذلك في إطار خطة لتقديم نحو ٤٠٠٠ وحدة استيطانية في خطوة لتعزيز النمو الاستيطاني هناك، بحسب ما أعلن مسؤول إسرائيلي.

ويعتبر المجتمع الدولي المستوطنات غير شرعية سواء أقيمت بموافقة الحكومة الإسرائيلية أم لا، كما يعتبر الاستيطان العائق الأول أمام عملية السلام. ويقوض البناء الاستيطاني وتوسع المستوطنات الأراضي التي من المفترض أن تشكل دولة فلسطينية أو يقطع أوصالها، ما يجعل قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة أمراً صعباً.

«حماس»: استمرار الإجراءات العقابية تعكير للمصالحة

كشفت مصادر فلسطينية النقاب عن أن المسؤولين المصريين طلبوا من حركة «فتح» ومسؤولي السلطة الفلسطينية التوجه إلى قطاع غزة وبدء العمل في اللجان التي شكِلت في مجال الأمن والمعابر وغيرها.

وقالت المصادر إن المسؤولين المصريين طالبوا مسؤولي السلطة و «فتح» بـ«عدم التلكؤ» و«إضاعة الوقت والتسويف»، حرصاً على بقاء جذوة المصالحة مشتعلة، في وقت بدأ المواطنون في القطاع يتذمرون ويشعرون بخيبة أمل من المصالحة.

وانتقدت حركة «حماس» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عدم إلغاء الإجراءات العقابية التي فرضتها السلطة الفلسطينية على مليوني فلسطيني في قطاع غزة قبل ستة أشهر، على رغم توقيع اتفاق جديد للمصالحة الوطنية.

وقال الناطق باسم حركة «حماس» عبد اللطيف القانوع في تصريح صحافي أن الحركة ملتزمة «تنفيذ بنود الاتفاق الأخير في القاهرة وفق التواريخ المحددة»، معتبراً أن «استمرار الإجراءات العقابية على شعبنا في غزة بعد مضي شهر على حل اللجنة الإدارية ينغص الجو العام للمصالحة».

شيخ الأزهر: السياسات الجائرة تقف وراء الإرهاب

انطلقت الثلاثاء الماضي في القاهرة فاعليات المؤتمر العالمي الثالث عن «دور الفتوى في استقرار المجتمعات» الذي تنظمه دار الإفتاء على مدى ٣ أيام، في حضور وفود من علماء ومفتين في ٦٣ دولة، ومشاركة شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب والأمين العام لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة الدكتور محمد عبدالكريم.

قال شيخ الأزهر، في كلمته في افتتاح المؤتمر، إن الربط بين الإرهاب والإسلام، الغرض منه تزييف وعي المسلمين عن العلة الحقيقية التي تقف وراء الإرهاب وهي «السياسات العالمية الجائرة» التي لا تعرف شيئاً عن الأخوة الإنسانية، والتي يقوم اقتصادها على تصنيع الأسلحة وما يتطلبه ذلك من ضرورة إثارة الفتن وإشعال الحروب في البلاد الإسلامية.

واستنكر الطيب الهجوم على الأزهر، وسأل: «هل رأينا أو سمعنا لبرامج تسخر من الإنجيل أو تدعو المسيحيين إلى نفض أيديهم عن تعاليمهم؟». وقال: «أصبح من المعتاد إدانة الأزهر بالتزامن مع أي هجمة إرهابية تسعى إلى تدمير دول عربية وإسلامية. صرنا نعرف توقيت الهجوم على الأزهر، في حالتين: وقوع حوادث الإرهاب وكلما نجح الأزهر في تحقيق رسالته».

كركوك: المناطق المتنازع عليها تحت سيطرة الجيش العراقي

وسّعت القوات العراقية سيطرتها على مواقع في محافظة كركوك وأعادت انتشارها في عدد من الأقضية والمعابر في المناطق المتنازع عليها، بعد انسحاب قوات «البيشمركة» منها، فيما أكد ديبلوماسي كردي أن الحكومة الاتحادية «تقترب من بسط سلطتها على المنافذ مع إيران».

وأحكمت القوات قبضتها على حقلَي باي حسن وهافانا، وهما أكبر الحقول النفطية التي كانت تحت سيطرة قوات تابعة للحزب «الديموقراطي، بزعامة مسعود بارزاني في منطقة دبس».

وأكدت وزارة النفط أن «كل حقول كركوك باتت تحت سيطرة السلطة الاتحادية»، وأعلن محافظ كركوك بالوكالة راكان سعيد الذي عيّنته بغداد أن «الهدوء عاد إلى المدينة وندعو السكان الذين نزحوا إلى العودة، وقد فتحت الطريق إلى بغداد». إلا أن مسؤولين أكراداً أكدوا أن «هناك اعتداءات وحالات نهب طاولت منازلهم في كركوك وقضاء طوزخورماتو». وواصلت القوات العراقية سيطرتها على وحدات إدارية في المناطق المتنازع عليها في محافظتي نينوى وديالى من دون قتال، ودخلت قضاء سنجار.

«سورية الديموقراطية» تعلن تحرير الرقة

خسر «تنظيم داعش» الرقة، عاصمة خلافته السورية المفترضة بعد أكثر من أربعة أشهر من المعارك العنيفة التي خاضها ضد «قوات سورية الديموقراطية» (قسد) بدعم من التحالف الدولي بقيادة أميركية.

ويشكل تحرير الرقة نكسة كبرى للتنظيم الذي مني في الأشهر الأخيرة بسلسلة خسائر ميدانية في سورية والعراق المجاور، أدت إلى تقلص مساحة «دولة الخلافة» المزعومة التي أعلنها في البلدين منذ عام ٢٠١٤. وفور إعلان «قسد» سيطرتها بالكامل على المدينة، تجمع عدد من مقاتليها عند «دوار النعيم» الذي شهد عمليات إعدام وحشية نفذها التنظيم خلال سيطرته على المدينة.

وأعلن الناطق الرسمي باسم «قسد» طلال سلو أنه «تم الانتهاء من العمليات العسكرية في الرقة».

الصادق المهدي يتجه إلى اعتزال السياسة

أعلن رئيس حزب الأمة المعارض الصادق المهدي، نيته اعتزال العمل السياسي والتفرغ للفكر والثقافة. وأضاف: «أنا أعمل على أن ينتخب الحزب أجهزته في حياتي، لأنني إذا مت ستحدث مشكلات كبيرة داخله»، مشيراً إلى تفرغه لأدوار أخرى قومية، دولية، فكرية، وثقافية. وأوضح أن مشروع توحيد حزبه وإعادة القيادات التي انشقت عنه لا يشمل ابن عمه، وزير الاستثمار مبارك الفاضل المهدي، معتبراً أن «كل مَن شارك النظام اختار طريقه بعيداً من حزب الأمة».

من ناحية أخرى، اقترحت «احزاب البرنامج الوطني» المتحالفة مع الحكومة في جنوب السودان، تشكيل حكومة انتقالية جديدة لـ٣ سنوات، تعمل على تهيئة الأجواء لعملية تحول سياسي حقيق في البلاد. وطالبت الأحزاب الهيئة الحكومة لتنمية دول شرق أفريقيا «ايغاد» بالعمل من أجل تحويل المجموعات المسلحة إلى أحزاب سياسية مدنية.

نتن ياهو يُحذّر من أي تموضع عسكري إيراني في سوريا

حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو، من أن «إسرائيل» لن تسمح أبداً لإيران بالتموضع العسكري في سوريا، وذلك خلال لقاء جمعه بوزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو. وقال مكتب نتن ياهو في بيان إن «اللقاء الذي شارك فيه أيضاً وزير الدفاع (الإسرائيلي) افيغدور ليبرمان جرى التركيز فيه على المحاولة الإيرانية للتموضع عسكرياً في سوريا. يجب على إيران أن تدرك أن إسرائيل لن تسمح بذلك»، مكرراً مرة أخرى موقفه من الاتفاق النووي الذي وقع عام ٢٠١٥ بين إيران والدول الكبرى، داعياً إلى تعديله. وأضاف: «إيران ستمتلك ترسانة من الأسلحة النووية في غضون ثماني إلى عشر سنوات، في حال عدم تغيير الاتفاق» النووي. وكان ليبرمان قد استقبل الوزير الروسي، واعترف بوجود خلافات بين البلدين، وقال: «لا نتفق دائماً، ولكننا نتواصل بطريقة صريحة ومفتوحة». وقبل وقت قصير من وصول الوزير الروسي، شنت طائرات حربية إسرائيلية، غارة جوية استهدفت بطارية دفاعات جوية تابعة للنظام السوري في موقع شرق دمشق بعد إطلاق صاروخ أرض – جو على طائرة إسرائيلية في الأجواء اللبنانية صباحاً.

إيران ترفض أي «شرط» جديد بشأن الاتفاق النووي

حذرت إيران الحكومات الأوروبية من فرض شروط جديدة على مواصلة تطبيق الاتفاق الدولي حول البرنامج النووي الإيراني المبرم في ٢٠١٥. وقال علي أكبر ولايتي، مستشار الشؤون الخارجية لدى المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، خلال مؤتمر صحافي إن «الأوروبيين لا يحق لهم القول:إننا نقبل (بهذا الاتفاق) لكن علينا التحدث عن الوجود الإيراني» في الشرق الأوسط. وأضاف أن «القول إنهم يقبلون (بالاتفاق) لكن عليهم التفاوض على الوجود الإيراني في المنطقة أو الدفاع الباليستي الإيراني، بمثابة طرح شروط (على تطبيق الاتفاق) وهذا غير مقبول إطلاقاً».

وأكد المستشار أن «لا شروط (للاتفاق)، ويجب تطبيقه عملاً بما تم الاتفاق عليه» في فيينا في ١٤ تموز ٢٠١٥، بين إيران ومجموعة الست (ألمانيا، الصين، الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، بريطانيا)، مشدداً على القول: «يحق لنا التعاون مع جيراننا».

وكان الاليزيه قد أفاد بأن الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون تحادث الجمعة الماضي مع نظيره الإيراني حسن روحاني و«طمأنه (...) بشأن تمسك فرنسا بالإطار المحدد في اتفاق فيينا»، في الوقت الذي كان فيه الرئيس الأميركي دونالد ترامب يهدد في اليوم نفسه بانسحاب بلده من الاتفاق «في أي لحظة».

الشيخ الزنداني «قيد الإقامة الجبريّة» في السعودية

كشف مصدر يمني مقرب من الداعية الإسلامي اليمني الشهير، عبد المجيد الزنداني، عن تفاصيل خطيرة تتعلق بظروف إقامته بالسعودية التي وصل إليها في تموز عام ٢٠١٥.

وقال المصدر إن الزنداني، رئيس جامعة الإيمان التي سيطر عليها الحوثيون خريف عام ٢٠١٤، بات في حكم «الإقامة الجبرية» في المملكة.

وأضاف أن السلطات السعودية قيدت حركة الداعية «الزنداني» الذي يرأس «هيئة علماء اليمن» داخل أراضيها، وحددت له مدينتين يتنقل بينهما هما «مكة المكرمة والعاصمة الرياض»، فيما شملت الإجراءات منعه من الوصول إلى بعض المدن الأخرى منها «جدة، والمدينة المنورة».

وبحسب المصدر المقرب من الداعية اليمني البارز، فإن الزنداني بات ممنوعاً من السفر إلى أي دولة أخرى، فضلاً عن حرمانه استقبال شخصيات سعودية أو اللقاء بوسائل الإعلام، في الوقت الذي يسود الاعتقاد فيه أنه كان ينوي التوجه إلى تركيا للحاق بأبنائه الذين يقيمون فيها.

كما أشار المصدر إلى أن الرياض رفضت تجديد الإقامة لعدد من الشخصيات الدينية المقيمة هناك، أو السماح لأبنائهم بالدراسة، دون الكشف عن دوافع هذه الإجراءات التي اتخذت ضدهم هناك.

وأوضح المصدر اليمني أن الداعية اليمني البارز عانى من التهميش منذ وصوله إلى المملكة، قبل أن يتطور إلى «الإقامة الجبرية»، إذ إنه لم يحظ هو وإخوانه الدعاة والعلماء الذين لجؤوا إليها هرباً من بطش جماعة الحوثيين، بالحفاوة أو الاحترام المطلوب، وفق تعبيره.

وكان الشيخ عبد المجيد الزنداني قد أصدر بياناً أيد فيه «عاصفة الحزم» التي تقودها السعودية في بلاده، ودعا للنفير العام ضد المسلحين الحوثيين والقوات الموالية للمخلوع علي عبد الله صالح المتحالفة معهم.

وفرّ الداعية اليمني المطلوب للولايات المتحدة الأمريكية من مطاردة الحوثيين له عقب سيطرتهم على العاصمة صنعاء في عام ٢٠١٤، نحو مدينة تعز، قبل أن يتوجه نحو الأراضي السعودية عبر منفذ الوديعة (شرقاً)، في رحلة وصفت بـ«المغامرة» لمروره بعدد من نقاط التفتيش التابعة للحوثي.■

إسرائيل تشترط نزع سلاح «حماس» للتفاوض مع السلطة الفلسطينية

قررت الحكومة الإسرائيلية، مساء الثلاثاء، عدم الدخول في مفاوضات سلام مع السلطة الفلسطينية قبل نزع سلاح حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، واعترافها بإسرائيل، ضمن حزمة شروط تأتي بعد أقل من أسبوع على توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية في الحكومة الإسرائيلية (الكابينت)، وهو الثاني للمجلس خلال يومين، وفق بيان لمكتب رئيس الوزراء، بنيامين نتن ياهو.

ويأتي هذا القرار في وقت تُبذل فيه جهود دولية لاستئناف مفاوضات السلام المتوقفة، منذ نيسان ٢٠١٤، جراء رفض نتن ياهو وقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والقبول بحدود ١٩٦٧ كأساس للتفاوض على إقامة دولة فلسطينية.

وقال البيان الإسرائيلي إن «وزراء الكابينت اتخذوا بالإجماع قراراً يمنع إجراء أية مفاوضات مع الفلسطينيين، دون نزع سلاح حماس، واعترافها بإسرائيل، والتزامها بشروط (اللجنة) الرباعية الدولية، وإعادة الجنود والمدنيين الإسرائيليين المحتجزين في غزة، ومنح السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية على غزة، بما في ذلك المعابر».

كما اشترطت الحكومة الإسرائيلية «منع التهريب من وإلى غزة»، وأن «تواصل السلطة الفلسطينية إحباط البنية التحتية لحماس» في الضفة، و«وقف حماس علاقاتها بإيران»، وأن «تكون الإمدادات الإنسانية لغزة عبر السلطة الشرعية فقط، وفق آليات واضحة ومحددة».

وتنفي «حماس» صحة الاتهامات الإسرائيلية لها بالإرهاب، وتؤكد أنها تقاوم احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وانتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني.

وذكر موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية أن هذه الشروط جاءت رداً على أن اتفاق حركتي «حماس» و(فتح)، على إنهاء الانقسام، لم يتطرق إلى نزع سلاح «حماس».

وقال مسؤولون إسرائيليون لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، إن نتن ياهو أبلغ اجتماع «الكابينت» بأن إسرائيل لن تعترف باتفاق المصالحة الفلسطيني، لكنها لن تقطع علاقاتها مع السلطة الفلسطينية بسببه.■

الأزمة الدبلوماسيّة التركية - الأمريكيّة بعد تسلّم ترامب الرئاسة

بقلم: حازم عياد

الأزمة الدبلوماسية التركية الأمريكية ليست الأولى أو الأخيرة للدبلوماسية الأمريكية؛ إذ إنها تعبير آخر عن أزمة السياسة الخارجية الأمريكية وتخبطها بتأثير من الاضطراب الاستراتيجي والأزمة الداخلية، فقد سبقتها أزمة العلاقات الدبلوماسية مع روسيا والأزمة والتوتر في العلاقات مع الباكستان، وتفجر ملف الاتفاق النووي الذي يمثل حصيلة جهد دبلوماسي للخارجية الأمريكية، وأخيراً وليس آخراً الأزمة الخليجية والتعثر والعجز عن ايجاد مخرج مقبول لكل الأطراف الحليفة والصديقة للإدارة الأمريكية.

فالحسابات التركية الدقيقة والمتأنية على مدى أشهر سبقت الانفجار الدبلوماسي الكبير في التعامل مع الملف الكردي في سوريا والعراق ومسألة تسليم السلطات الأمريكية زعيم جماعة الخدمة (فتح الله غولن) المتهم بتدبير الانقلاب الفاشل في تركيا قابله تهوّر أمريكي بات واضحاً في إداء السياسة الخارجية الأمريكية أكثر من مرة وفي أكثر من ملف؛ إذ بات سمة أساسية في علاقاتها، لا مع تركيا فقط، بل مع القوى الدولية والإقليمية، مشككاً بكفاءة الدبلوماسية الأمريكية ذاتها؛ خصوصاً بعد توتير العلاقة الأمريكية الباكستانية ومحاولة ممارسة ضغوط على باكستان تهدد دورها الإقليمي وأمنها القومي وسلاحها النووي، إلى جانب توتر كبير في العلاقة مع طهران أفضى إلى إعلان إمكانية وقف العمل بالاتفاق النووي وتشديد العقوبات، وسبقها بشكل فاضح الأزمة الدبلوماسية مع روسيا أدت إلى تقليص البعثات الدبلوماسية والموظفين في كلا البلدين، والاستيلاء على المباني ومقرات الإقامة والترفيه الخاصة بتلك البعثات.

الأزمة الدبلوماسية التركية الأمريكية ليست استثناء بكشفها عن حجم الملفات المعقدة والخلافية بين الحليفين، وهي التي تعاني بدورها من أعباء متزايدة وخلافات عميقة أدت إلى تفكير الرئيس الأمريكي ترامب بحل «إبداعي» ينهي اللغط الإعلامي حول علاقته بوزير خارجيته تيلرسون يتضمن اخضاع نفسه ووزير خارجيته لاختبار الذكاء للتأكد من صحة الأنباء المتداولة حول انتقادات لاذعة وجهها تيلرسون لترامب في غيابه؛ قال فيها إنه «أحمق»، فأزمة السياسة الخارجية الأمريكية لا تعبر بالضرورة عن استراتيجية ورؤية بقدر ما تعبر عن فوضى وتصارع بين مراكز القوى.

فالتصعيد الدبلوماسي بين واشنطن وأنقرة ترافق مع زيارة الرئيس التركي كلاً من إيران وأوكرانيا وصربيا؛ ذلك ان تصريحات الرئيس التركي حول الأزمة الدبلوماسية التركية الأمريكية جاءت في ذروة الانشغال و النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في كل من البلقان ومنطقة الحزام الاوراسي.

وقد ألقت الأزمة بين واشنطن وأنقرة بثقلها على الدبلوماسية التركية النشطة، فالرئيس التركي أردوغان صرح من العاصمة الصربية بلغراد بالقول ان تركيا لم تكن المبادرة بوقف التأشيرات أو تفجير الموقف وتصعيده، داعياً الخارجية الأمريكية إلى إقالة السفير الأمريكي «جون باس» إن كان قرار وقف التأشيرات جاء دون مشاورة المسؤولين الكبار في واشنطن، الذين لم تنجح الجهود الأخيرة في التواصل معهم لإنهاء الأزمة قبل تفجرها، معلناً مقاطعة بلاده السفير الأمريكي وعدم اعتراف الحكومة التركية به وامتناعها عن تنظيم حفل وداعي له؛ إذ انه سيغادر إلى كابول كسفير هناك بعد أيام قليلة.

ترامب.. مع اردوغان

في المقابل فإن رئيس الوزراء التركي يلدرم لمّح أيضاً الى ان تركيا لم تكن المبادرة في تفجير الأزمة الدبلوماسية؛ في إشارة منه إلى اعتقال رجل الأعمال التركي من أصول إيرانية «رضا ضراب» التي سبقها بأشهر توقيف رجل الأعمال «زكي اكبال» الذي سرعان ما أطلق سراحه حينها.

توقيف «ضراب» حصل دون مشاورة الحكومة التركية أو موافقتها، ولم يفجر أزمة تأشيرات أو أزمة دبلوماسية كبرى حينها، فيما أدى اعتراض أمريكا على اعتقال مواطنين أتراك يعملون في القنصليات الأمريكية متهمين بتهم خطيرة تتعلق بالتجسس والتواصل مع فتح الله غولن في أمريكا، وهو المطلوب رقم واحد في حادثة الانقلاب الذي ترفض أمريكا تسليمه للقضاء التركي أطلق العنان لهذه الأزمة.

فتركيا اتهمت الموظف في القنصلية الأمريكية بالتواصل مع أكثر من ١٢٠ من المتورطين في الانقلاب والمعتقلين لديها، إلى جانب تواصله مع عدد من الفارين إلى الخارج؛ فيما استدعت موظفاً ثانياً للتحقيق وسعت إلى اعتقال ثالث تحصن بمبنى السفارة الأمريكية.

الناطقة الرسمية باسم الخارجية الأمريكية السيدة نويرت قالت رداً على الاتهامات التركية بأن «هؤلاء الأفراد الثلاثة يعملون على قضايا إنفاذ القانون وكجزء من عملهم، يطلب منهم الاتصال بالمسؤولين عن إنفاذ القانون والمحققين الآخرين، وعندما تبدأ حكومة تركيا التشكيك في قدرة موظفينا المحليين على القيام بذلك، يصبح لدينا بعض الأسئلة الخطيرة جداً حول هذا الموضوع».

الأزمة الدبلوماسية بين أمريكا وتركيا باتت ككرة الثلج المتدحرجة التي جمعت في طريقها كل الملفات العالقة بين البلدين، على رأسها ملف الانقلاب وتسليم فتح الله غولن وملف العلاقة التركية الإيرانية وملف الأزمة الكردية والأزمة الخليجية والتطورات الإقليمية المرتبطة بالملف السوري، إلى جانب التطور الاستراتيجي في العلاقة التركية الروسية التي توجت بتوقيع اتفاقية شراء منظومة الدفاع الجوي «اس ٤٠٠» الروسية.

فأزمة العلاقات الأمريكية التركية لم تعد تقتصر على سوريا وإيران وكردستان العراق والأزمة الخليجية وروسيا في غرب آسيا، بل تمتد إلى ملفات عديدة تراها واشنطن مزعجة في المرحلة الحالية، ملفات ما كان لها ان تكون لولا الموقف السلبي الأمريكي من عدد من الملفات المشتركة والخذلان المستمر للأتراك على مدى الأعوام السابقة، معززة الشكوك والفجوة بعد المحاولة الانقلابية في تموز العام الماضي، إلى جانب الدعم الكبير للأكراد الانفصاليين في سوريا.

واشنطن لم تظهر أي رغبة في المبادرة وتخفيف التوتر أو تصحيح المسار الاستراتيجي في العلاقة مع تركيا، بل ذهبت بعيداً في تفجير مزيد من الأزمات واحدة تلو الأخرى، مفاقمة من حجم الضغوط على العلاقات التركية الأمريكية؛ فأنقرة إزاء شعورها بالتهديد لم تتوان عن المبادرة بردود قوية على الاجراءات الأمريكية الدبلوماسية شملت وقف اعطاء التأشيرات للمواطنين الأمركيين، فرغم الكلفة الاقتصادية الكبيرة المتوقعة لهذا الاجراء الذي يتهدد العلاقة الاقتصادية والتجارية التي فاق حجمها هذا العام ١٧ مليار دولار على شكل تبادل تجاري، إلا ان تركيا فضلت المواجهة على التضحية بأمنها القومي؛ فـ١٧ مليار دولار مبلغ زهيد إذا ما قورن بحجم الأضرار التي ستلحق بتركيا ان تنازلت عن مصالحها ورؤيتها الاستراتجية والأمنية، والأهم ان بالإمكان تعويضها بتطوير العلاقات مع الصين وروسيا وعدد من القوى الاقتصادية الدولية والإقليمية الصاعدة؛ مسار رسمته الولايات المتحدة من خلال مراكمة الأخطاء الإدارية والبيروقراطية والقانونية، وليس من خلال استراتيجية واضحة المعالم ومحسوبة سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً على الأرجح.■

أردوغان: مضطرّون لاتخاذ التدابير حيال التهديدات من سوريا والعراق

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يوم الثلاثاء، إن بلاده مضطرة إلى اتخاذ تدابير ضد التهديدات الناجمة عن استمرار الحرب في سوريا والعراق. جاء ذلك في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره البولندي أندريه دودا في العاصمة البولندية وارسو.

وأشار أردوغان إلى أن حدود بلاده الجنوبية تتعرض للاستفزازات والتهديدات جراء الأحداث التي تشهدها كل من العراق وسوريا، والتي تسببت بلجوء نحو ثلاثة ملايين شخص إلى تركيا، تجاوزت نفقات استضافتهم ٣٠ مليار دولار.

وأوضح أن بلاده لم تتلق سوى ٨٨٥ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي، رغم تعهد الأخير بتقديم ثلاثة مليارات يورو بحلول تموز ٢٠١٦، وثلاثة مليارات أخرى بنهاية العام المذكور، كدعم مالي إلى تركيا لاستضافتها اللاجئين.

وانتقد أردوغان عدم رفع الاتحاد الأوروبي للتأشيرات عن المواطنين الأتراك رغم إبرام الجانبين اتفاقية في هذا الصدد عام ٢٠١٣.

وأشار إلى أن الاتحاد لا يفرض التأشيرات على مواطني دول أمريكا اللاتينية، فيما يفعل ذلك مع تركيا، الدولة التي تفاوض على الانضمام إلى عضوية الاتحاد.

وشدد على أن الاتحاد الأوروبي لم يقبل عضوية تركيا منذ عام١٩٦٣، وأن العديد من الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في المرحلة التي تلت تقديم تركيا طلب الانضمام، لا ترتقي إلى مستوى بلاده، وحتى لا يمكن مقارنتها بها. وأكد أن قيام الاتحاد الأوروبي برفع عدد فصول التفاوض من ١٥ إلى ٣٥، يهدف إلى منع تركيا من الانضمام إلى الاتحاد.

وأضاف: «لا نريد أن تضيعوا وقتنا أو نضيع وقتكم، إن كنتم تنوون الرفض (طلب العضوية) أعلنوا ذلك بصراحة، لن نكون الطرف الذي يبدأ بالانسحاب من المفاوضات».

وفي ما يتعلق بزيارته لبولندا، قال أردوغان إنه بحث مع نظيره البولندي العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية والثقافية، ودعا إلى رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٦ مليارات دولار حالياً إلى عشرة مليارات دولار.

وأفاد مراسل الأناضول بأن وزارات ومؤسسات تركية وبولندية أبرمت خمس اتفاقيات قبيل المؤتمر الصحفي للزعيمين.

وأشار إلى أن الاتفاقيات شملت مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الأرشيف الدبلوماسي، وإعلان نوايا بين وزارتي دفاع البلدين، واتفاقية ضمان اجتماعي، واتفاقية إدارية لتطبيق اتفاقية الضمان الاجتماعي، وبرنامج لتطبيق اتفاقية التعاون في المجال التعليمي والثقافي لأعوام ٢٠١٧ - ٢٠٢٠.

وفي وقت سابق يوم الأربعاء، وصل الرئيس أردوغان إلى وارسو على رأس وفد يضم وزراء الخارجية مولود جاويش أوغلو، والعمل والضمان الاجتماعي جوليدا صاري قايا أوغلو، وشؤون الاتحاد الأوروبي عمر جليك، والاقتصاد نهاد زيبكجي، والطاقة والموارد الطبيعية براءت ألبيراق، والدفاع نور الدين جانكلي، والثقافة والسياحة نعمان قورتولموش.■

توني بلير: أخطأنا في مقاطعة حماس بعد فوزها بالانتخابات

في تصريح مفاجئ، قال رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، إنه وزعماء آخرين أخطأوا عندما قاطعوا حركة المقاومة الفلسطينية حماس، بعد نجاحها في الانتخابات في عام ٢٠٠٦.

وفي تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية يوم السبت ١٤ تشرين الأول الجاري، قال بلير إنه أخطأ والرئيس الأميركي في ذلك الوقت (جورج بوش) الابن عندما قاطعوا حركة حماس الفلسطينية بعد نجاحها في الانتخابات عام ٢٠٠٦، وكان لا بدّ عليهم أن يسعوا للحوار بدلاً من مقاطعة الحركة الفلسطينية.

وكان بلير رئيس وزراء بريطانيا حين نجحت حماس في الانتخابات وشكلت حكومة فلسطينية. ودعم بلير بقوة إدارة الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش في مقاطعة الحركة، ما لم تعترف بإسرائيل وتنبذ العنف وتلتزم الاتفاقيات التي عقدتها حركة فتح مع إسرائيل ونجم عنها تشكيل السلطة الفلسطينية، حسب الصحيفة.

وقد رفضت حماس الشروط.

وكانت الحركة قد فازت بانتخابات شهد المراقبون الدوليون بنزاهتها، حسب التقرير.

ويقول بلير الآن إنه كان يجب على المجتمع الدولي دعوة حماس إلى الحوار بدلاً من مقاطعتها.

ولا تزال حماس تخضع للمقاطعة وكذلك يخضع قطاع غزة للحصار.

وورد في تقرير للأمم المتحدة أن الحصار المفروض على قطاع غزة وثلاث حملات عسكرية إسرائيلية شنت ضده جعلته غير قابل للحياة والسكن.

وكان بلير يتحدث في مقابلة أجريت معه لاستخدامها في كتاب بعنوان «غزة، التحضير للفجر» الذي سيصدر نهاية هذا الشهر.

وقال إن معارضة إسرائيل كانت أحد عوامل عدم إجراء الحوار مع حماس «بالرغم من إجرائه لاحقاً بشكل غير رسمي».■

تطورات جنوب اليمن: مخاوف من تكرار تجربة «الجبهة»

بقلم: عارف بامؤمن

بعد مرور ٥٤ عاماً على ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ ضد الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، واستيلاء «الجبهة القومية» على السلطة يساور الخوف اليوم فصائل وسياسيين من تكرار التجربة نفسها بعد التطورات المتلاحقة في جنوب اليمن، وتحديداً في مدينة عدن إثر تصدّر قوى نفوذ جديدة تدعمها الإمارات، محاولة تسيّد المشهد على بقية الفصائل والتيارات السياسية.

«الجبهة القومية للتحرير» هي إحدى فصائل المقاومة ضد الاستعمار البريطاني، تمكنت من بسط نفوذها قبل الاستقلال على حساب منافستها «جبهة تحرير جنوب اليمن»، واستطاعت الانفراد بالسلطة بعد الاستقلال وإعلان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ٣٠ تشرين الثاني من عام ١٩٦٧ بدعم بريطانيا، التي رأت أن من مصلحتها تسليم عدن لـ«الجبهة القومية».

وخلال الأسابيع الأخيرة ومع تصاعد الاحتقان، وحالة الغليان التي تشهدها مدينة عدن بعد هيمنة قوى مدعومة من دولة الإمارات تمتلك السلاح والنفوذ، تزايدت مخاوف قيادات في الدولة وسياسيين، من عودة سيناريو «الجبهة القومية»، خصوصاً بعد أن تبنّت هذه القوى سياسة الصوت الواحد وشيطنة تيارات سياسية بعينها واستهدافها، مثلما يحصل مع حزب «الإصلاح» الإسلامي وقيادات سلفية، وصولاً إلى مسؤولين كبار في الدولة ومنعهم من دخول عدن، كما الحال مع محافظ عدن عبدالعزيز المفلحي والرئيس عبدربه منصور هادي.

وتزامناً مع الاحتفالات في الجنوب بذكرى ثورة ١٤ أكتوبر، وعودة قيادات ما يُسمى «المجلس الانتقالي» الذي يقوده محافظ عدن السابق، عيدروس الزبيدي، كان واضحاً حجم التهديدات التي أطلقتها قيادات في المجلس واستعدادها لاستخدام العنف والقوة ضد الخصوم أو تلك الأصوات المناوئة للمجلس. وفي هذا الإطار، قال الزبيدي يوم الجمعة، إن المعركة ضد من سماها بـ«الجماعات المتطرفة» وبينها حزب «الإصلاح» ستتواصل، لافتاً إلى أنه لا يمكن أن تكون هناك شراكة بين «الحراك الجنوبي» والشرعية.

من جهته، قال نائب رئيس المجلس، هاني بن بريك، المقرب من الإمارات والمشرف على وحدات أمنية تسيطر على عدن، إنه «لا خيار لنا في الجنوب غير عودة الجنوب دولة مستقلة، ونحن مستعدون أن ندفع أرواحنا ثمناً لذلك؛ لأن البديل هو الإرهاب الحزبي الطائفي القادم من الشمال». وأضاف في تغريدات على حسابه في «تويتر»: «الشر الأكبر الذي يواجه الجنوبيين الآن ليس من المتنفذين في الشمال، بقدر ما هو من قلة جنوبية تستغل المال والسلطة لتنتقم لنفسها من ضياع حلم الحكم»، في إشارة إلى الحكومة الشرعية. وتابع: «نخاطب كل جنوبي، سواء كان في الحكومة أو خارجها، تبنى أي خيار خارج إرادة شعب الجنوب، فلن يغفره له الشعب وسيبقى وصمة عار».

أما عضو المجلس ومحافظ حضرموت السابق، اللواء الركن أحمد سعيد بن بريك، فهدد بأن «المجلس الانتقالي» لن يسمح بإقالة أي مسؤول جنوبي في الحكومة الشرعية مستقبلاً. وقال في كلمة أمام حشود في ساحة المعلا مساء الجمعة: «لن نسمح بعد هذا اليوم بإقالة اللواء فرج البحسني (محافظ حضرموت) أو شلال علي شائع (مدير أمن عدن) لأن القوات التي بنيناها في حضرموت وعدن ستقف مع شعب الجنوب، فكفى مهازل واستعراض مزايدات».

وتُظهر التصريحات المتسقة، التي تصب في خانة مواجهة «الخصوم»، أن الجنوب، وعدن بالذات، مقبل على مرحلة جديدة في موضوع الحريات السياسية وبسط النفوذ، وهو ما أثار توجس الرئيس هادي، الذي قال في خطاب عشيّة ذكرى ثورة ١٤ أكتوبر، إن «الجنوب والوطن عموماً لن يكون وطناً إلا حين يتسع لجميع أبنائه ويعترف البعض بالكل ويؤمنون بواجبهم فيه». وأكد هادي أنه ليس بإمكان حزب ولا تيار ولا نافذ احتكار تمثيل البلاد أو النضال أو التفرد بحكمها دون الآخرين. وأضاف: «يكفينا ما جرى من صراعات وتناحر، فحين نستعرض ما جرى من صراعات داخلية

في جنوبنا وإقصاءات وتنافر مبكر بين رفاق النضال وزملاء السلاح عقب ثورة أكتوبر، نكتشف كم كانت الكارثة كبيرة، والتي ليس أولها ولا آخرها ما حدث في يناير ١٩٨٦ وغير ذلك من المحطات المؤلمة في تاريخنا السياسي».

كما لم يخف رئيس الحكومة أحمد عبيد بن دغر مخاوفه مما يدور في عدن، إذ حذر في كلمة له في عرض عسكري من الاستيلاء على السلطة بالقوة في عدن كما جرى في صنعاء. وقال: «حذار أن تسقط ثورة أكتوبر بمبادئها العظيمة، فإنني أرى في الأفق غيمة سوداء تحيط بهذه الثورة كما أحاطت بثورة سبتمبر». من جهته، اعتبر المتحدث باسم مجلس المقاومة في عدن، علي الأحمدي، أنه «ليس من المقبول أن يحاول طرف فرض واقع واحد على الجميع أو محاولة إنهاء أو إقصاء طرف آخر، فكما رأينا من تجربة ٥٠ عاماً مضت منذ تأسيس الجنوب لم تنته الأفكار والأحزاب والجماعات على الرغم من القتل والطرد والتشريد».

وفي الإطار نفسه، دعا السياسي الخضر مرماش إلى الاتعاظ من الماضي ونبذ سياسة إقصاء الطرف الآخر المخالف، مضيفاً في منشور على صفحته في «فيسبوك»: «كل قيادة الجبهة القومية تقريباً وقيادة ثورة ١٤ أكتوبر إما ماتوا في السجن كما حصل لأول رئيس للجنوب، قحطان محمد الشعبي، أو طردوا من الجنوب كما حصل لمحمد علي هيثم رئيس وزراء الجنوب بعد الخطوة التصحيحية والرئيس علي ناصر محمد، أو قتلوا على يد رفاقهم كما حصل لفيصل عبداللطيف الشعبي أول رئيس وزراء للجنوب بعد الاستقلال والرئيس سالم ربيع علي، وغيرهم مئات من قيادات الجبهة القومية». وفي محاولة لطمأنة الشارع من هذه المخاوف، قال المتحدث الرسمي باسم «المجلس الانتقالي الجنوبي» سالم ثابت إن «المجلس ليس في سباق على امتطاء الجنوب مع أي طرف جنوبي، بل هو كيان سياسي من أجل الجنوب، والمسار الآمن لقضيته». وتابع: «لن تتكرر تجربة الجبهة القومية مهما كان التأييد الشعبي أو خيارات القوة لأننا نؤمن ونتطلع لجنوب جديد سليم ومعافى، أساسه العدالة والمواطنة والتسامح والتصالح وبالتالي، فهو ليس جنوب ما قبل ١٩٦٧، ولا جنوب ما بعدها، بل هو جنوب جديد لكل وبكل أبنائه».■

مسؤول المعابر بالسلطة الفلسطينية يصل إلى قطاع غزة

وصل المدير العام للمعابر والحدود الفلسطينية (نظمي مهنا) إلى قطاع غزة صباح الاثنين عبر معبر بيت حانون شمالي القطاع، وذلك لتسلم المعابر ضمن تنفيذ اتفاق المصالحة المبرم بين حركتي التحرير الوطني (فتح) والمقاومة الإسلامية (حماس) في القاهرة. ويقوم مهنا بجولة على معابر قطاع غزة برفقة اللواء توفيق أبو نعيم المدير العام للقوى الأمنية في غزة، للاطلاع على سير العمل والوضع القائم على هذه المعابر، تمهيداً لتسلمها من قبل حكومة الوفاق الفلسطينية.

وقال مهنا للصحفيين قبل لقائه أبو نعيم إنه مكلف من الرئيس محمود عباس بالتوجه إلى غزة لتنفيذ أول بنود اتفاق المصالحة، مشيراً إلى أن الساعات المقبلة ستشهد تسليماً رسمياً للمعابر.

وبموجب اتفاق القاهرة، تتولى حكومة الوفاق الفلسطينية برئاسة رامي الحمد الله مسؤولية المعابر في القطاع في إطار توليها المسؤولية الكاملة عن كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية وإدارة القطاع. ووقعت حركتا فتح وحماس اتفاق مصالحة برعاية مصرية في القاهرة في ١٢ تشرين الأول الجاري من المفترض أن ينهي عقداً من الانقسام بينهما.

من جهته، قال الناطق باسم حركة حماس (سامي أبو زهري) إن من غير المبرر استمرار العقوبات التي فرضتها السلطة الفلسطينية على قطاع غزة حتى الآن، في حين تكتفي الحكومة بالحديث عن تسلم المعابر والتنقيب عن غاز غزة.

يشار إلى أن السلطات المصرية قررت إلغاء فتح معبر رفح مع غزة الذي كان مقرراً يوم الاثنين بسبب الأوضاع الأمنية في سيناء.■

رفع العقوبات: تطبيع مصلحة.. مصطلحات عرفها السودان

بقلم: عادل عبد الرحمن

مصطلح «تطبيع» في المشرق العربي مخيف وله آثار نفسية سالبة على الافراد و الجماعات والمؤسسات ، لأنه يعني علاقة مشبوهة مع الكيان الصهيوني المحتل للأراضي الفلسطينية، ونهضت من أجل مكافحته مؤسسات من المجتمع المدني لأنه في نظرها كالوباء أو الأمراض المُعدية التي ينأى عنها الناس فتظل قابعة في أقبية الغرف المغلقة، لا تمثل إحساساً شعبياً صافياً.

أما في السودان الذي دخل إليه الإسلام من بوابة الطرق الصوفية الرحبة وغيرها من منافذ متعددة، أورثته شحنات واسعة من التسامح، والزهد، واليقين، لفترات متطاولة من تاريخنا الحديث والقريب، قبل أن تهب رياح المدنية التي تعصف بقوة.. ما زال الريف السوداني يحتفظ بعذريته المتدفقة طهراً وحياء، ولذا فإن كلمة (مصلحة) مع أنها كلمة نظيفة اليد إلا أنها

مسجونة داخل الغرف وجلسات التفاوض الممتدة ولا تقترب من وجداننا الجمعي مُدانة في المذاهب الأربعة، فهي مرادف لكلمة الاستغلال، ولذا يستحي الكثير من السودانيين في التعاطي اليومي مع هذه الكلمة. أما استخدامها في الدولة فقد أُستعيض عنها كلمات أخرى لتتخلص من الحياء الشعبي للتداول في السياق الإقليمي و الدولي، أو ربما تحايلوا على (المصلحة) خاصة عند الإسلاميين الذين ما زالوا على النقاء القديم.

الوزير إبراهيم غندور الذي نال قدراً هائلاً من الثناء المستحق بعد رفع العقوبات الاقتصادية نتاج سلسلة طويلة من حالات النجاح والإخفاق لتجربة الإسلاميين في الحكم، فيبدو أن في زمنه قد استقرت كلمة «مصلحة» في التداول السياسي من غير حذر أو ملابسات تظلل الكلمة بغيوم سالبة، غير أنه جاءً في زمان الشفافية والبوح الصريح، وهو يتمتع في هذا الصدد بقدرات مهنية فائقة.

التجريب الذي مارسته حكومة الانقاذ على مدى السنوات الماضية، كأول تجربة حكم ثوري في العالم الإسلامي السني، أوقعها في العديد من الأخطاء، وأيضاً الكثير من الإنجازات المدهشة في عالم أحادي القطب.

الآن وقد نضجت ثورة الإنقاذ واستقرت على الجودي، وتجاوزت إحدى العقبات (الكؤود) التي عولجت بطريقة مغايرة، تضافرت فيها أجهزة الدولة في تناغم لم تعهدهُ الحكومة من قبل. في اعتقادي إن نموذج التعامل مع مسألة رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية عن السودان نموذج رائع تُحل به كل القضايا الخارجية والداخلية؛ بمعنى ان الأسلوب الجمعي هو الاقرب للطريقة المثلى، وكلما تباعدت المسافة عن التنسيق والعمل الهارموني ومالت للفردية وإثم التمترس بالمهنة، حادت كل المسائل عن جادة الطريق، وهذا ما يجب على الحكومة أن تمضي عليه لإصلاح الدولة، أن تعمل كل مؤسسات الدولة كفريق واحد لخدمتها، هذه المفاهيم (أولية) لنسق الدولة، لكنها تغيب في مرات كثيرة لتعاد الأخطاء بذات الطريقة السابقة، ولكن في وقت قاتل يُعرّض الأمة السودانية لخطر محدق.

خصوصية الأجهزة الحكومية لابدّ أن تُراعى حتى يتبيّن الخيط الأبيض من الخيط الأسود، المسافة بين التنسيق وتداخل الاختصاصات كشعرة معاوية، ولذا ينبغي الاعتبار لهذا العمل الباهر الذي أدى إلى هذه النتيجة المرضية.

المتابع للفرح السوداني في مواقع التواصل الاجتماعي يكتشف ميلاً جديداً حاذقاً، لا مثيل له، في وقت سقطت فيه المعارضة سقوطاً مُريعاً في الوطنية، فقد آثرت الوقوف إلى جانب العقوبات نكاية بالحكومة، التي تنتاشها وتتهمها بالثراء الحرام، في الوقت الذي يصاب فيه المواطن السوداني بالإنهاك العام، مفارقة عجيبة!!

رفع العقوبات الاقتصادية عن السودان، بمثابة عودة حميدة للتعامل مع النظام المالي الدولي، وهذا ما حُرمنا منه زمناً طويلاً من غير إرادتنا في أغلب الأحيان، وبعضها بأخطائنا التي استغلها الأعداء ليشوّهوا صورة الوطن.

المسارات الخمسة التي اشترطتها أمريكا والتي أنجزت الحكومة مطلوباتها من صميم مخرجات الحوار الوطني، ووثيقته الوطنية التي نهض الرئيس بإنقاذها، وعلى تعاهدات «البشير» برمزه الوطني الضخم تنادت كل المكونات السياسية والمجتمعية على وعد الرئيس البشير بتنفيذ الوثيقة الوطنية التي أفرزها الحوار الوطني، ولذا لا تحتاج القيادة السياسية إلى إنزال المخرجات على الواقع السياسي، بدون تردد أو وجل أو ضغط، إنما الإرادة السياسية الوطنية الحرة.

القيَم الإسلامية الكبرى في الحرية والسلام وحقوق الإنسان والشفافية ومكافحة الإرهاب، من الثوابت التي بُنيت عليها دولة الإنقاذ أحق بها من غير حِجر على أحد في التسابق الإنساني على تنفيذ هذه المجموعة الخيّرة من المبادئ التي تعبر عن العقيدة والموروث الجمعي لإنسان السودان سياسةً واقتصاداً.

لا يودّ السودان أن يصدّر ثورة أو يستهدف نظاماً أو جاراً أو ينتقد صديقاً ولا يدّعي العصمة، فالاخطاء مثل زبد البحر، كل الأمر أن نسوّي بنان الوطن كله حتى ننجز المشروع الذي نبغاه!!!

(المصلحة) كلمة طيبة أصلها ثابت وتؤتي أُكلها، فيجب ان لانُحمّلها اكثر مما تحتمل حتى تبدو طبيعية ولائقة للتداول العام من غير تجريم أو إيحاءات بالانتهازية!!■

دول الحصار تحاصر انتخابات اليونسكو.. وغيرها!

بقلم: محمد قيراط

على غير العادة اتسمت انتخابات منصب المدير العام لليونسكو في هذه الدورة بالحرب النفسية والدعاية والبروباغاندا، وكل ما لا علاقة له بطبيعة اليونسكو التي تعمل على نشر العلم والثقافة والتسامح والتكامل الحضاري والتفاهم بين الشعوب والأمم. فمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو»، التي تتمحور مهمتها حول نشر ثقافة التقارب بين الشعوب ونشر السلام والحوار والحفاظ على التراث الإنساني، تلوّثها اليوم الحرب النفسية والحملات المغرضة والدعاية التي تتناقض جملة وتفصيلاً مع مبادئ منظمة الأمم المتحدة وقيم اليونسكو. فقد طغت بشكل لافت على هذه الدورة الخلافات السياسية بين بعض الدول العربية، وبالأخص دول الحصار ودولة قطر، وظهر ذلك جلياً في مختلف فضائيات هذه الدول وفي الصحف وشبكات التواصل الاجتماعي، التي عجت بمختلف أنواع التهم والإعلام الهابط ما يندى له الجبين، في معركة أصبحت لا تمثل الثقافة التي تدافع عنها اليونسكو ولا الأخلاق ولا القيم الإنسانية.

في مقال سابق شرحت عملية التشتت وعدم التخطيط وانعدام استراتيجية محددة ينتهجها العرب للفوز بمنصب المدير العام لليونسكو، فالمعركة على منصب المدير العام لليونسكو بدأت مبكراً بالنسبة إلى العرب، لكن دون تخطيط ولا استراتيجية ولا تشاور بين دول المنظومة العربية، والحصيلة كانت التشتت وضياع الأصوات وإعطاء الفرصة للمرشحين الآخرين للحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات والفوز بالمنصب. التجارب السابقة ما زالت عالقة في الأذهان والخاسر الكبير كان العرب؛ لأن عدم التنسيق والتنظيم أدى إلى إضعاف الفرص للفوز. فهل سيتعلم العرب الدرس؟ وهل سيضعون استراتيجية للتنسيق والعمل المشترك مع التكتلات والمنظومات المختلفة للحصول على مناصب، وللحصول على مقابل عندما يعطون أصواتهم للآخرين؟! فالمؤتمر العام لليونسكو ومجلسها التنفيذي يتكون من أكثر من ٢٠٠ دولة، وبذلك يجب الاهتمام بكل هذه الدول إذا أراد العرب المناصب التنفيذية العليا. الإشكال الآخر الذي يطرح بخصوص منصب المدير العام لليونسكو هو الفضاء الثقافي والفني والفكري والعلمي العالمي وخصوصيته، والمقصود هنا هو ضرورة الاعتماد على النخبة المثقفة العربية في محاورة المثقفين في العالم ومحاورة الآخر؛ للوصول إلى أصوات الدول الأعضاء والمصوّتة في اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية. المشكلة بالنسبة إلى العرب تتمثل في أزمة المثقف العربي وفي الفجوة الكبيرة بين المثقف والسلطة وفي تهميش المثقف العربي وإقصائه عن عملية صناعة القرار، ومن التجارب الفاشلة السابقة للعرب والمحاولات العربية خلال الثلاث جولات الماضية، محاولة عام ١٩٩٩ حين هزم الياباني ماتسورا السعودي الراحل غازي القصيبي، ثم في عام ٢٠٠٩ حين هزمت البلغارية بوكوفا المصري فاروق حسني، وأخيراً في عام ٢٠١٣ حين فازت بوكوفا مرة أخرى بالولاية الثانية على حساب الجيبوتي رشاد فرح واللبناني جوزيف مايلا. في الدورة الحالية هيمنت الصراعات العربية العربية ووصلت إلى قمة السذاجة والانحطاط الأخلاقي، عندما وصلت بعض الدول إلى حد التشهير والقيام بالمستحيل لإطاحة المرشح القطري لرئاسة اليونسكو. فهذه الدول أصبح شغلها الشاغل هو الوقوف أمام نجاح الدكتور الكواري والعمل على مساعدة منافسيه.

غريب أمر بعض الدول العربية في تعاملها مع المرشح القطري الدكتور حمد بن عبد العزيز الكواري لمنصب المدير العام لمنظمة اليونسكو. بعض الفضائيات العربية خرجت عن أبجديات أخلاقيات العمل الإعلامي وعن مبادئ احترام المهنة والجمهور، وقامت بتقديم تهريج وشتم وتهويل وتشهير وكل ما لا يمت بصلة إلى العمل الإعلامي. فمنهم من قال: «أخذوا

كأساً والآن يريدون الاستحواذ على اليونسكو» ومنهم من تعجب «من أمر قطر التي تموّل الإرهاب الذي دمر المعالم الأثرية في العالم، هذه المعالم التي تعمل اليونسكو على المحافظة عليها وصيانتها». هناك دول أخرى موّلت مظاهرات للتنديد بقطر ووصفها بالدولة الإرهابية.

من جهتها لم تفوّت شبكات التواصل الاجتماعي لبعض الدول العربية لعمل المستحيل للتشهير بقطر وبشن حملات دعائية منهجية ومنظمة لفشل المرشح القطري للفوز بالانتخابات. جاءت العناوين في بعض الصحف المصرية والمواقع الخليجية على سبيل المثال لا الحصر صادمة، وحاملة لكمٍّ هائل من التهم، تتمحور حول شراء المال القطري للأصوات العربية منها والإفريقية، وعن ضغطه من أجل الحصول على المنصب، وعادت بعض العناوين لفوز قطر بتنظيم كأس العالم لكرة القدم دورة عام ٢٠٢٢ وما صاحبه من فضائح واتهامات. وعنونت بعضها «قطر تشتري اليونسكو بعزومة» و«رائحة الدوحة الكريهة في انتخابات اليونسكو»، وكتبت أخرى.. «مصر-نواب يطالبون بفضح دور قطر واستخدامها المال السياسي».. وكتب موقع اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري هاشتاج «أنقذوا اليونسكو من الإرهاب»، بينما كتب موقع اليوم السابع «الرشاوى ومنظمات حقوقية تلعب ضد مصر في اليونسكو»، وعرف تقدم المرشح القطري حملة كبيرة ضده وضد بلده على مختلف وسائل الإعلام، وحتى مواقع التواصل الاجتماعي حيث تأسست صفحات فيسبوكية ضد مرشح قطر، وكذلك أطلقت «هاشتاغات» على تويتر، بعناوين كـ«أنقذوا اليونسكو من رئاسة قطر».

قد يتأسف المرء لما وصلت إليه أوضاع العرب الذين أصبحوا ينشرون غسيلهم في عواصم العالم؛ مرة في نيويورك وأخرى في باريس.. ودول وشعوب العالم تسخر منهم وتستغل ظروفهم لابتزازهم. والأخطر من ذلك تلك الأوضاع التي وصل إليها الإعلام العربي من انحطاط وانحلال مهني وأخلاقي، حيث أصبحت بعض الفضائيات العربية وبعض الصحف والمؤسسات الإعلامية كتلك الكلاب الهائجة الضالة المسعورة، تعمل على تحنيط وتضليل الرأي العام العربي والعالمي، وتشويه صورة العرب والانبطاح التام للسلطة ولصاحب القرار الذي، ينشر الفساد ويقود البلاد والعباد إلى الهاوية.■

هجوم مقديشو.. تفجير انتحاري يوقع مئات القتلى والجرحى

لم يكن التفجير الانتحاري الذي ضرب العاصمة الصومالية مقديشو يوم السبت، مجرد هجوم إرهابي، لكنه كان بمثابة زلزال من حيث حجم الدمار وأعداد الضحايا.

ووصف الهجوم بأنه «أسوأ حادث أمني» في تاريخ مقديشو، بعد أن قدرت أعداد الضحايا ما بين ٢٠٠ إلى ٢٣٠ قتيلاً، فضلاً عن نحو ٢٧٥ مصاباً، وفق نواب بالبرلمان ونشطاء.

فقبيل عصر السبت، انفجرت شاحنة مفخخة يقودها انتحاري عند تقاطع كيلومتر ٥، أكثر تقاطعات العاصمة ازدحاماً. ويربط التقاطع معظم أحياء العاصمة، فضلاً عن المباني والمحال التجاري، إلى جانب بعض مقرات الجامعات القريبة؛ ما يفسر هذا العدد الهائل من الضحايا.

وعقب الانفجار، تحولت العاصمة من هدوء نسبي إلى مشهد حزن وبكاء، فاختلطت أصوات سيارات الإسعاف، والمركبات العسكرية، بصرخات ذوي الضحايا، الذي هرعوا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. لكن حجم الدمار، الذي خلفه التفجير، جعل من المهمة مستحيلة، مباني بأكملها سوّيت بالأرض على رؤوس ساكنيها، ما أثقل كاهل المسعفين والمواطنين.

المشهد داخل المستشفيات كان مفزعاً للغاية في ظل تدفق مئات الجرحى الذين يحتاجون إلى نقل دماء لا تتوافر في المستشفيات، التي لم تكن جاهزة لتلك الفاجعة. ولجأ نشطاء إلى إطلاق دعوات واسعة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لحث المواطنين على التبرع بالدم لإنقاذ الجرحى، وسط تفاعل كبير من المواطنين.

وقوبل التفجير بتنديد دولي واسع من جانب دول ومنظمات إقليمية ودولية، وسط دعم للحكومة والشعب الصومالي في مواجهة الإرهاب، وخاصة من قبل تركيا. إذ صدرت تنديدات واسعة بالتفجير من جانب كبار المسؤولين الأتراك، وفي مقدمتهم الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي أصدر تعليماته بإرسال طائرة عسكرية محملة بالمساعدات الطبية، لمعالجة المصابين في الهجوم، وجلب جرحى منهم إلى تركيا لتلقي العلاج. فيما توجه وزير الصحة التركي، أحمد دميرجان، إلى الصومال لتسريع عملية نقل جرحى جراء التفجير إلى تركيا لتلقي العلاج؛ حيث «اتخذت عدة مستشفيات تركية تدابير تمهيداً لوصول ٥٠ جريحاً صومالياً إلى البلاد وأرسلت وزارة الصحة التركية كادراً طبياً إلى مستشفى رجب طيب أردوغان بالعاصمة مقديشو؛ لمساعدة الفريق الطبي هناك في نحو ٢٠٠ من مصابي التفجير يتلقون العلاج في هذا المستشفى.

كما أعلن في مقديشو عن وصول طائرة قطرية تحمل مساعدات إنسانية ومواد غذائية ومعدات لنقل الجرحى.■

داؤنا و دواؤنا

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

الرَّحمةُ بالضُّعَفاء

إن الله تعالى رحيمٌ بعباده ومَخلوقاته، وسِعَت رحمتُه كلّ شيء، ومن عظيم رحمَته أن سبَقَت رحمتُه غضَبَه، وغلبَت رحمتُه عذابه.

إن اللـه عـزّ وجـل دعا عباده إلـى الرحمة، لا على أنها من الفضائـل والمَكرُمات التي يمكن أن تتخلّـف أو يُغنـي عنهـا غيرُها، بل أمر بها على أنها من أسـس الأخلاق، ومـن قواعد المكرُمات، وبوَّأها من الآداب قمة سنائها، وذُروَة سنامها، هذا وجعل الله السعيد من رُزِقَها، وجُعل الشقيُّ مَن حُرِمَها، فكان معيار الغنى والفقر بحسب نصيب المؤمن من هذا الميراث النَّفيس، قلّ أو كَثُر، وكانت منزلتُه عند الله بحسَب ما نهل من نبع الرّحمة الثَّرّ ما حَفِظَ منه أو ضيَّع!

وكي نتربى على خُلُق الرحمة تربية عملية، دعانا ربنا عزّ وجلّ إلى أن نُسمِّيَه باسمه مقروناً برحمته في طعامنا وشرابنا، ومَنامنا ويَقظَتنا، ومَركبنا وسفرنا، وسائر شؤوننا وأحوالنا.. فتختلطَ بالرحمة قُلُوبنا، وتتعلَّق بها نفوسنا، وتسْري بها الدماءُ في عروقنا.

إن عالَمنا قد طحنَتْه الصِّراعات والحروب، وأشْقَتْهُ النِّزاعات والخطوب، فهو يبحثُ عن مُنقذ يُخلِّصه من بلاياه، وينتشلُه من رزاياه، ومُحال أن يجد ضالّته إلا في ظلال الرحمة التي قامَت منزلتها في الإسلام مقام القلب من الجسَد.

مَن يُصدِّق أن الطبيعة التي أبدعَ الله صُنعها تَهوى الرحمة وتَسكُن إليها، فهذه السماء تبكي بدموع الغمام، وهذا الفضاءُ يخفقُ بلَمَعان البرق، والأرض تئنُّ بحفيف الرِّياح، والحجارة تتفجَّر بالعُيون والأنهار، وصُخورُ الجبال تهبطُ من خشية الله... وبالرحمة التي أنزلها الله على الدنيا تتراحم البهائم والهَوامّ، وتَعطفُ الوَحوشُ على وَلَدها، وترفع الدابة حافرها عن صغيرها خَشية أن تُصيبه.. إنها رحمةٌ فطرية خالصة لا تترقبُ العَوض ولا تَضْمُر الغَرَض! فهل تجد الرحمةُ سبيلها إلى نفوس البشر؟ وهل تنشُدُ لها مسكناً في قلوب العباد؟ اليوم نَشهدُ ضمور الرحمة وخمود شُعلتها في القلوب، لأن النفوس استَغْرَقت في مطالب الترف والمَلذّات، وارتَكَسَت في مهاوي المُتع والشّهوات، وانصَرَف الناس إلى التفاخُر بما يملكون من مظاهر الحياة، وما يحوزون من أنواع الطيبات.

إن أكبر مظاهر الرحمة التي يدعو إليها الإسلام هي الرحمة بالضعفاء. فالضعيف تَلقاهُ في غالب أمره ومدى عُمره مكْسورَ الخاطر، مَهيضَ الجناح، مقتّراً عليه في الرزق والعيش، تعلو وجهه مَسْحةٌ من الكآبة واليأس! وضُعفاء الناس قلوبهم عائذةٌ برحمة ربِّ السماء من فجور أهل الأرض تضْرَع إلى الله باسْتنزال الرحمة، كما يستَسقي الزُّهّاد مَطر الغَمام!

انظروا ماذا في غياهب البيوت وأماكن العمل من الضُّعفاء المقهورين: الأرامل والمُطلَّقات، واليتامى والمساكين والزَّمْنى والخدم والأُجراء وأولي الضرر وما شاكلهم، تَجدوا مشاهد تتفطّر منها القلوب، ووقائع تُذرَف لها الدموع! إنهم يعيشون في أكناف أُناس غلاظ كأنما نُزِعَت الرحمة من قلوبهم، وكأنَّما يسكن في أضْلُعهم آلات صمّاء قاسيةٌ كالجَلْمَد، عديمةُ الإحساس كالفرْقد!

ولَـو لـم يُوص الإسلام بالضُّعفاء لـكان الظّلَمَة العُتاة يجدون مَنفذاً بمقدار سَمِّ الخياط ينفُذون منه بما يَجورون، فكيف وقد ألحَّ الإسلام على الرحمة بهم والعَطف عليهم؟

شكا رجلٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم قسْوةَ قلبه، فقال له: «أتُحِبُّ أن يُلِيِّنَ الله قلبَك وتُدرِكَ حاجَتَك؟ ارحم اليتيم، وامسَح رأسَه، وأطعِمْهُ من طعامك، يَلين قلبُك وتُدرِكَ حاجتك» أخرجه الطبراني.

أراد بعض كبار المشركين من الرسول صلى الله عليه وسلم أن ينحّي عَن صدْر مجلسه الفقراء والضُّعفاء: أبو ذرّ وسَلمان وصُهيب وبلال.. فأنزل الله تعالى قوله: ﴿واصبر نفسَك مع الذين يدْعون ربَّهم بالغداة والعَشيّ يُريدون وَجهه﴾ الكهف-٢٨، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «المَحيا محياكم والمَمات مماتُكم» (الحلية).

ومن روائع السنة وصيّة النبي صلى الله عليه وسلم بالعبيد والخَدم بإنصافهم وتأدية حُقوقهم في قوله: «إخوانُكم خَوَلُكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فلْيُطْعمهُ مما يأكل، ولْيُلْبسْهُ مما يلبَس، ولا تكلِّفوهم ما يَغلبُهم، فإن كلَّفتُموهم فأعينوهُم» رواه البخاري.■

فقه ربّ الأسرة المنحرف!

بقلم: سليم عزوز

ليس صحيحاً أنه مصاب بالبارانويا، فجنون العظمة يدفع صاحبه إلى الإحساس بالثقة الزائدة، وإن كان مصدرها الوهم. فصاحبنا عبد الفتاح السيسي لايدري ويدري أنه لايدري، وكل ما نشاهده من قيامه بتضخيم ذاته، من أول وصفه لنفسه بأنه طبيب الفلاسفة، هو محاولة للتغلب على عقدته (وهو الرئيس الوحيد في مصر الذي جلب طبيباً نفسياً مستشاراً له ليكون بجانبه)، ولا أنسى عندما كان الهتاف في ميدان التحرير بتواضع المستوى التعليمي لضباط الجيش، يفزعهم، وقد شاهدت عدداً منهم يطلبون من المتظاهرين ترديد أي هتاف، إلا هذا الهتاف الذي قالوا إنه يغضب رجال الجيش بشكل كبير. أحد الضباط قال اهتفوا ولو بسقوط حكم العسكر!

في لقائه الأخير، الذي كان في ما يسمى العاصمة الإدارية الجديدة، حرص عبد الفتاح السيسي على الظهور بمظهر (فلتة عصره)، و(حكيم زمانه)، أنه وحده من يعلم، فحتى الحاصلون على (الدكتورهات) لايعرفون شيئاً، وهو يعلن استعداده لسماع الآخرين بشرط أن يكون المتحدث (فاهم)، وذلك في معرض اتهامه لمن يتكلمون عن العاصمة الإدارية الجديدة بالجهل، ثم خطا خطوة أخرى عندما وصف من يسألون عن ميزانية الدولة، كمن يحصل من أسرته على (المصروف)، ثم يريد أن يعرف من أين يأتون بالمال، وهو رد يقال في الأسر المنحرفة، حيث لا يجوز للقاصرين الذين لايدخلون (إيراداً) بالتوصل إلى نوع النشاط الذي يُمارس، وتكسب منه الأسرة دخلها!

عبد الفتاح السيسي يطلب من المواطنين أن يشعروا بالاطمئنان الكامل بالقدرة على توفير نفقات إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، دون أن يكون للمواطنين الحق في معرفة من أين جاء بهذه المليارات، وهل هي ديون ستحمل على الأجيال القادمة، أم هي نتاج ثمن بيعه للأراضي ومن الورّاق إلى مثلث ماسبيرو، إلى غيرها لدولة الإمارات؟ فالدخل القومي معروف على سبيل الحصر، وقديماً قيل لجحا: عدّ غنمك. فقال: (واحدة نايمة وواحدة قايمة)، فقد انخفض إيراد قناة السويس، وانخفض الدخل القومي من السياحة والتصدير، ولا يوجد بند في الموازنة العامة للدولة يمكن أن يوفر هذه المليارات، إلا إذا كان قائد الانقلاب يتاجر في الآثار؟!

في إطار إثبات عبقريته، التي تتفوق على علم حملة (الدكتورهات) قال إن بناء العاصمة الجديدة يقوم على فلسفة، وشرح هذه الفلسفة بعدم الإقدام على البيع فيها إلا بعد أن تصبح مشروعاً قائماً بالفعل، وهي فلسفة لا تحتاج إلى عبقري أكثر ذكاء من حملة (الدكتورهات)، فتاجر العقارات البسيط الذي لا يفك الخط، يتبنى هذه الفلسفة في أضيق نطاق عندما يشتري قطعة أرض ويقيم عليها عمارة!

«الإثم هو ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس»، فالعاصمة الإدارية الجديدة لم توضع لها دراسة جدوى، ولم تعرض على النقاش المجتمعي، وهو يريد من الناس أن يطمئنوا لمجرد أنه موجود، مع أنه ورّط البلاد قبل ذلك في (تفريعة) قناة السويس، التي تبيّن أنها عمل ارتجالي، على النحو الذي ذكر رئيس هيئة قناة السويس مهاب مميش، حيث عرض الفكرة على السيسي عبر الهاتف فاستحسنها وقال له: نفذ. وقد أغرق السيسي أنصاره في الأوهام وبإعلانه في اليوم الأول أن (القناة الجديدة) استردت ما أنفق عليها، وأعلن «مميش» أن عائدات القناة الجديدة هي مئة مليار جنيه في السنة، فإذا بالأرقام تأتي متواضعة، ليتحقق ما قيل من أنها بلا جدوى اقتصادية. وبعد أن ورط السيسي الجميع أعلن أن الهدف من إنشاء قناة السويس الجديدة، هو رفع الروح المعنوية للمصريين!

ووعد ببحور السمن والعسل، بمجرد انعقاد المؤتمر الاقتصادي، فانعقد وانفض السامر دون دخول دولار واحد، عائداً من هذا المؤتمر، الذي بدا أنه مهرجان للضحك على الذقون وإدخال الغش والتدليس على المصريين!

ودون نقاش فوجئ المصريون بالسيسي يزف لهم بشرى التوقيع على اتفاق المبادئ، الذي بمقتضاه حصلت إثيوبيا على الموافقة المصرية على بناء سد النهضة، دون أي التزام بالسماح بقطرة مياه واحدة بالوصول إلى مصر، وتم التحذير من هذه الجريمة، وغضب السيسي وقال إنه لم يضيّعنا من قبل ليضيعنا الآن، مع أنه أضاعنا من قبل ومن بعد، والآن فإن الحكومة نفسها تعترف بالكارثة التي تنتظر المصريين عندما يبدأ التخزين خلف سد النهضة!

السيسي وهو يرتكب كل هذه الحماقات، فإنه يريد أن يبدو أنه الأذكى والأعلم، وفي الحقيقة أنه يهرب من أي نقاش، فلا يكون أمامه إلا أن يطلب من الشعب أن يصمت، ولو كان يمتلك حجة لعرضها.

إنه لايدري، ويدري أنه لايدري.

المغرب يتقدم للاتحاد البرلماني الدولي بمقترح لإنهاء أزمة الروهنغيا

تقدم المغرب يوم الأحد، بمقترح لدى الاتحاد البرلماني الدولي من أجل إنهاء أزمة مسلمي الروهنغيا في إقليم أراكان غربي ميانمار.

جاء ذلك في بيان لمجلس المستشارين (الغرفة الثانية بالبرلمان)، بمناسبة مشاركة المجلس بأعمال الدورة الـ١٣٧ للاتحاد البرلماني الدولي التي تستضيفها روسيا في مدينة سانت بيترسبورغ، ما بين ١٤ و١٨ تشرين الأول الجاري.

وقال البيان إن الوفد المغربي تقدم بهذا المقترح حول موضوع «وضع حدّ للاضطهاد والعنف والتمييز تجاه أقلية الروهنغيا بميانمار: دور الاتحاد البرلماني الدولي».

وأوضح البيان أن «اختيار هذا الموضوع جاء بسبب راهنيّته، وتأكيداً لمواقف المملكة المغربية تجاه المأساة الإنسانية التي تعيشها أقلية الروهنغيا بميانمار».

ومن المنتظر أن يتم التصويت على هذا المقترح بعد إضافة تعديلات عليه تقدمت بها مجموعة من الدول.

وخلال الشهر الماضي، أرسل المغرب «مساعدة إنسانية عاجلة» إلى بنغلاديش، لدعمها في استقبال مسلمي الروهنغيا الفارين من انتهاكات ومجازر ترتكب بحقهم في إقليم أراكان.

ومنذ ٢٥ آب الماضي، يرتكب جيش ميانمار مع ميليشيات بوذية جرائم واعتداءات ومجازر وحشية ضد أقلية الروهنغيا المسلمة أسفرت عن مقتل الآلاف منهم، حسب ناشطين محليين. كما دفعت هذه الانتهاكات الواسعة نحو ٥٣٦ ألفاً من المسلمين الروهنغيا للجوء إلى الجارة بنغلاديش، حسب أحدث أرقام الأمم المتحدة. ■

.. وملك المغرب يتعهد بإصلاح حاسم

قال ملك المغرب محمد السادس إن بلاده «مقبلة على مرحلة حاسمة من الإصلاح تقوم على ربط المسؤولية بالمحاسبة ومعالجة الأوضاع وتصحيح الأخطاء». وفي خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية للبرلمان الحالي يوم الجمعة، قال إن الوضع الحالي في المغرب «يتطلب الصرامة للقطع مع التلاعب والتهاون بمصالح المواطنين».

كما أعلن محمد السادس في خطابه الذي ألقاه بمقر البرلمان بالعاصمة الرباط، إنشاء وزارة منتدبة بوزارة الخارجية مكلفة بالشؤون الأفريقية.

ووافق الاتحاد الأفريقي نهاية كانون الثاني الماضي رسمياً على عودة المغرب إلى المنظمة، بعد أن غادرها قبل ٣٢ سنة.

وفي آب الماضي أعلن ملك المغرب أن توجه بلاده إلى أفريقيا «سيشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني المغربي، وسيساهم في تعزيز العلاقات مع العمق الأفريقي». ■

مقتل ستة جنود مصريّين ومدنيَّين في هجمات بسيناء

قال الجيش المصري إن ستة من أفراده واثنين من المدنيين قتلوا يوم الأحد خلال التصدي لما سماها محاولة إرهابية فاشلة لاستهداف نقاط تأمين بمنطقة القواديس في شمال سيناء، أسفرت عن مقتل ٢٤ ممن سماهم إرهابيين.

وأفادت مصادر مطلعة بأن هذه الهجمات جرت متزامنة في جنوب الشيخ زويد، وغرب رفح في شمال سيناء، وأسفرت أيضاً عن جرح عشرات من أفراد الجيش.

كما ذكرت المصادر أن التيار الكهربائي انقطع عن مناطق الشيخ زويد ورفح، وأن طائرات حربية شنت سبع غارات جنوب الشيخ زويد، بينما اندلعت اشتباكات في محيط المقرات الأمنية بمدينة العريش إثر الهجمات المتزامنة.

من جانبها، نقلت وكالة رويترز عن مصادر أمنية مصرية أن المهاجمين استخدموا سيارات ملغومة وقذائف صاروخية في الهجمات، وأنهم استخدموا أيضاً أسلحة خفيفة في الاشتباكات مع قوات الأمن.

يشار إلى أن الجيش المصري أعلن يوم السبت إحباط هجوم استهدف نقطة تفتيش عسكرية في مدينة العريش عاصمة محافظة شمالي سيناء، وقال إنه قتل المهاجمين.

وكان الجيش قد أعلن بعد ظهر الجمعة مقتل ستة من جنوده في هجوم شنه مسلحون على نقطة تمركز للقوات المسلحة في العريش.

وفي وقت لاحق تبنى تنظيم «ولاية سيناء» التابع لتنظيم الدولة الإسلامية هجومين على مواقع الجيش المصري في جنوب وشرق العريش، دون مزيد من التفاصيل.

وفي ١١ أيلول الماضي قتل ١٨ شرطياً مصرياً في هجوم شنه التنظيم على القوات الأمنية في شمال سيناء.

من جهة أخرى، قررت السلطات المصرية إلغاء فتح معبر رفح مع غزة الذي كان مقرراً يوم الاثنين، وأرجعت ذلك إلى «الأوضاع الأمنية في سيناء».

الجدير بالذكر أن السلطات المصرية قررت قبل أيام تمديد حالة الطوارئ في عموم البلاد، كما فرضت حظراً جزئياً للتجول في بعض مناطق سيناء لمدة ثلاثة أشهر. ■

السودان: استقبلنا مليوني لاجئ نصفهم من دولة الجنوب

أعلن السودان يوم الثلاثاء أنه استقبل مليوني لاجئ منذ عام ٢٠١٣ وحتى نهاية الشهر الماضي، وأن أكثر من نصفهم جاؤوا من دولة جنوب السودان التي تشهد صراعات أهلية.

وقال وزير الداخلية السوداني حامد منان أمام البرلمان إن بلاده استقبلت منذ اندلاع الحرب الأهلية في دولة جنوب السودان وحتى نهاية أيلول الماضي مليوني لاجئ، بينهم مليون و٢٢٧ ألفاً و٤٤١ لاجئاً من جنوب السودان، موضحاً أن ٤٥٠ ألف لاجئ من دولة الجنوب يتواجدون في ولاية الخرطوم وحدها.

وأضاف منان في رده عن مسألة مستعجلة بشأن لاجئي جنوب السودان، أن المنافذ الحدودية سجلت متوسط دخول يومي في جميع معابر البلاد يتراوح بين ٧٥٠ وألف طالب لجوء، وأنها تشهد تدفقات يومية متزايدة جراء سوء الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وإعلان المجاعة في دولة جنوب السودان.

واعتبر أن ترحيل اللاجئين إلى بلادهم يتعارض مع التزامات السودان الدولية، باعتبارها طرفاً موقعاً على الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة باللجوء واللاجئين.

وأضاف الوزير السوداني أنه تمت مناقشة ترحيل اللاجئين من الخرطوم إلى بقية الولايات مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التي أبدت استعدادها لذلك، لكن الأمر يتوقف على قرار رئاسي لتحديد الولايات التي سيرحّلون إليها، حسب قوله.

وفي شباط الماضي، نشرت حكومة جنوب السودان بياناً أظهر أن ٤٠٪ من السكان البالغ عددهم نحو ثمانية ملايين نسمة مهددون بخطر المجاعة، وقالت إنهم يحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة. ■

حفل التخريج السنوي للعام الجامعي التاسع والعشرين بجامعة طرابلس

أقامت جامعة طرابلس احتفالها السنوي بتخريج الدفعة التاسعة والعشرين من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في مراحل (الليسانس والماجستير والدكتوراه) والدفعة الخامسة من كلية إدارة الأعمال، والثامنة عشرة من قسم الدراسات العليا، والترخيص الرسمي لكلية التربية بموجب المرسوم الجمهوري رقم ١١٢٧ تاريخ ٢١ تموز ٢٠١٧.

وتلبية لدعوة رئيس مجلس أمناء جامعة طرابلس المحامي الشيخ محمد رشيد الميقاتي، حضر الاحتفال في مجمع الإصلاح الإسلامي رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري ممثلاً بالوزير معين المرعبي، الرئيس نجيب ميقاتي ممثلًا بالدكتور عبد الإله ميقاتي، مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان ممثلاً بأمين الفتوى في طرابلس فضيلة الشيخ محمد إمام، وزير التربية الأستاذ مروان حمادة ممثلاً برئيسة المنطقة التربوية في الشمال السيدة نهلا حاماتي، الوزير محمد عبد اللطيف كبارة ممثلاً بالأستاذ سامي رضا، الوزير محمد الصفدي ممثلًا بالدكتور مصطفى الحلوة، وزير العدل اللواء أشرف ريفي ممثلاً بالدكتور سعد الدين فاخوري، الوزير عبد الرحيم مراد ممثلاً بالأستاذ عبد القادر تريكي، النائب خالد الضاهر، المفتي الشيخ خليل الميس، مفتي عكار الشيخ زيد بكار زكريا ممثلاً بالشيخ هارون الحاج، رئيس هيئة العلماء المسلمين الشيخ أحمد العمري، المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم ممثلاً بالعقيد عبد الرزاق مالطي، رئيس فرع المخابرات في الشمال العميد كرم مراد ممثلاً بالرائد خالد محمد، رئيس اتحاد بلديات الفيحاء المهندس أحمد قمر الدين ممثلاً بالأستاذ باسل الحاج، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في الشمال الأستاذ توفيق دبوسي، نقيب المهندسين في الشمال المهندس بسام زيادة، ممثلين عن المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى، والسفير الإندونيسي في لبنان أحمد خازن خميدي، وعميد كلية الإلهيات في جامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية في استانبول الدكتور أحمد طوران أرسلان، وحشد من ممثلي السفارات والهيئات وممثلي الجمعيات والهيئات التربوية والاجتماعية والنقابية والنسائية.

بعد دخول موكب رئيس الجامعة الدكتور رأفت الميقاتي والعمداء والأساتذة والطلاب الخريجين والخريجات، استهل الاحتفال بتلاوة من القرآن الكريم للمقرئ عبد الناصر كبارة. وبعد تقديم من عريف الاحتفال الأستاذ محمد حندوش، جرت قراءة الكتاب الوارد من رئاسة الجمهورية الى رئيس مجلس الأمناء الشيخ محمد رشيد الميقاتي..

ثم تم عرض فيلم وثائقي عن الجامعة وكلياتها وأهم مرافقها وإنجازاتها الأكاديمية والتربوية التي تحققت في العام الجامعي الماضي. بعد ذلك، ألقى رئيس مجلس أمناء الجامعة كلمة استعرض فيها سبعة عشر إنجازاً من أهم الانجازات التي حققتها الجامعة، كما تحدث عن رؤية الجامعة وتطلعاتها المستقبلية.. من هنا ندعو إلى نبذ إثارة النعرات الطائفية والمذهبية والسياسية، وندعو إلى التسامح والانفتاح على الآخر والحوار العلمي الرصين.

بعد ذلك ألقى أمين الفتوى الشيخ محمد إمام كلمة مفتي الجمهورية اللبنانية سماحة الشيخ عبد اللطيف دريان، حيث تحدث عن ضرورة التعاون بين دار الفتوى والمؤسسات الأكاديمية والأهلية لتحقيق رسالة الإسلام الراقية، ومما جاء فيها: «هذا الصرح الذي نما كالزرع حتى صار شجرة ضخمة الجذع متشعبة الاغصان وارفة الظلال (...) هذه المؤسسة التي تفخر بها طرابلس ولبنان، ولانبالغ إذا قلنا إن صداها قد امتد على امتداد العالم الإسلامي، انها السياق الصحيح لحياة البشر على الأرض، انها التي تخرج طلاب العلم وأهل العلم والعلماء التي بهم حياة البشرية والحضارة الحقيقية والسمو الإنساني الصحيح.

بعد ذلك ألقى الطالب الصيني هارون شو ما كلمة الخريجين حيث جاء فيها: «بفضله تعالى اجتمع اليوم أهل المشرق والمغرب في هذا الحفل الكريم، لقد جئت من الصين وعاءً فارغاً لأملأه إيماناً وفكراً، علماً وعملاً»، ثم توجه إلى زملائه الخريجين قائلاً: «كونوا رجالاً وأبطالاً يصنعون التاريخ والامجاد وسلحوا أنفسكم بسيوف العلم ودروع الخلق، ولا تكونوا كالريشة في مهب الريح فيغويكم الجهل والفساد».

ثم ألقى الوزير معين المرعبي كلمة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ سعد الحريري، ومما جاء فيها: أتوجه باسم دولة الرئيس الشيخ سعد رفيق الحريري الى صاحب السماحة الشيخ محمد رشيد الميقاتي ولأبنائه الكرام وإلى السادة أعضاء مجلس الأمناء في جامعة طرابلس وإلى الهيئة التعليمية وخصوصاً إلى أهالي الخريجات والخريجين، بالتهنئة القلبية، وهو الذي يسعده أن يرى في كل طالب علم طيف الشهيد الكبير دولة الرئيس رفيق الحريري الذي علّم وعمّر وحرّر واستشهد، ونحسبه من الذين يرفع الله برحمته مقامهم درجات.

ثم تناول عدة ملفات منها إقرار سلسلة الرتب والرواتب وملف النازحين السوريين «والهجمة العنصرية المنسقة تجاههم بهدف دفع الحكومة اللبنانية الى التطبيع مع نظام البراميل المتفجرة والسلاح الكيميائي والمعتقلات في سوريا، لنقول لمن يعنيهم الأمر أن لا تفاوض ولا تطبيع، ولا تنسيق مع النظام المجرم في سوريا».

وفي الختام جرى تسليم شهادة الدكتوراه الفخرية لكل من سماحة المفتي الشيخ خليل الميس، القاضي الشيخ أحمد بشير الرفاعي، والأستاذ الدكتور أحمد طوران أرسلان عميد كلية العلوم الإسلامية في استانبول. وأخيراً تم توزيع الشهادات على الخريجين.

الجماعة الإسلامية في صيدا تستقبل لجنة متابعة ملف المطلوبين في عين الحلوة

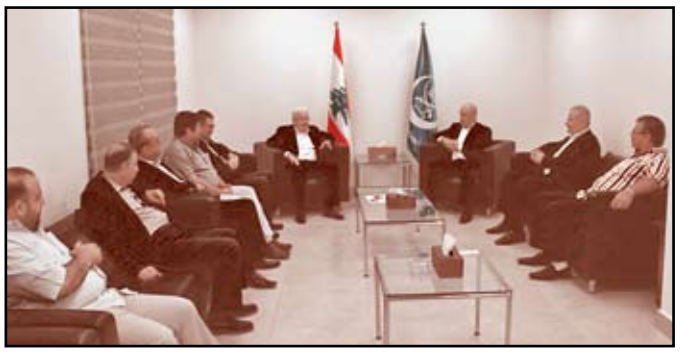

استقبل نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان د. بسام حمود في مركز الجماعة في صيدا لجنة متابعة ملف المطلوبين في عين الحلوة المنبثقة عن القيادة السياسية الفلسطينية في لبنان، والتي ضمت: حسين فياض (أمين سر اقليم حركة فتح في لبنان)، صلاح اليوسف (عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الفلسطينية)، غسان أيوب (ممثل حزب الشعب)، شكيب العينا (حركة الجهاد الإسلامي)، شهدي سويدان (أمين سرّ جبهة النضال)، غازي دبور (أمين سر القيادة العامة)، محمود حمد (أنصار الله)، بحضور عضو اللجنة السياسية محمد الزعتري.

وشرحت اللجنة لحمود المهام الموكلة اليها وآلية عملها والأهداف المرجوة من عمل اللجنة، وذلك من خلال التعاون بين المرجعيات السياسية والأمنية والقضائية اللبنانية وفعاليات المخيم لدراسة ملفات المطلوبين وتصنيفها والسعي لحل ما يمكن حله بما ينعكس أمناً واستقراراً في المخيم وصيدا.

الجماعة باركت الرؤية الاقتصادية الموضوعة لمرفأ طرابلس

قام وفد من الجماعة الإسلامية برئاسة المسؤول السياسي للجماعة في الشمال الأستاذ ايهاب نافع والأستاذ أحمد البقار والمحامي شوكت حداد، بزيارة لمدير مرفأ طرابلس الدكتور أحمد تامر في مكتبه بحضور رئيس الدائرة الفنية في المرفأ المهندس عبد الرحمن هاجر.

وتم البحث في أوضاع المرفأ وما اعتراها من تحويل الشحنات التركية إلى مرفأ بيروت، ووقوف معظم فعاليات طرابلس ضدّ هذا الإجراء الذي تم التراجع عنه فيما بعد، لأنه كان مجحفاً في حق طرابلس ومرفئها الذي يتطلع حالياً إلى رؤية اقتصادية زاهرة، ويجري العمل على تنفيذها بشكل رائد من قبل الإدارة الحالية التي اتخذت كل ما يمكن لتحقيق الهدف المطلوب، حتى يمكن أن يصبح المرفأ حيوياً بامتياز من خلال موقعه على البحر المتوسط. وبارك وفد الجماعة هذه الرؤية، وأكد أن الجماعة لا تتأخر عن بذل أي جهد لإنجاح ذلك.

كما زار الوفد رئيس مجلس نقابة عمال المرفأ السيد أحمد السعيد، مثنياً على الدور المهني الذي تقوم به نقابة عمال المرفأ، وقام الوفد بجولة على منشآت وورش العمل القائمة فيه.

مشروع خطة القيم الأخلاقية التي أطلقتها مدارس الإيمان الإسلامية في الشمال

نظمت إدارة مدرسة الإيمان الإسلامية فرع طرابلس محاضرة لطلاب الحلقة الثانية في مسرح المدرسة، قدمتها «رنا ارفول» مسؤولة النظافة في شركة اللافاجيت حول «تعزيز ثقافة النظافة وفرز النفايات»، وتخلل المحاضرة عدد من الفعاليات التدريبية والتوعوية بهدف تعميم ثقافة الفرز من البيت والمدرسة إضافة الى مسابقات تفاعلية مع الطلبة، تلاها تدريب عملي، حيث قام الطلبة بتنظيف ملاعب المدرسة، وشركة اللافاجيت بتوزيع أكياس خاصة بالنفايات للطلبة لوضعها في سيارات ذويهم.

كلمة للدكتور عماد الحوت.. تكريماً لحجاج بيت الله

استضاف مجمع مسجد بهاء الدين الحريري في صيدا احتفالاً تكريمياً لحجاج بيت الله الحرام الذين أدوا المناسك هذا العام اقامتها حملة «البهاء للحج والعمرة».

نائب الجماعة الإسلامية د. عماد الحوت الذي شارك في احتفال حملة البهاء للحج والعمرة، هنأ الحجاج الذين لبّوا نداء الرحمن. وشدد على أننا أحوج ما نكون في لبنان لوحدة ساحتنا، وأن لا نبقى في حالة تفرق واستئثار وتفرد من أي جهة كانت، وذلك بأن نكون أصحاب مشروع مشترك لنهضة ساحتنا. وقال: كل جهة تخالف هذا التوجه إنما تضعف مجتمعها وتضعف نفسها قبل أي شيء آخر.

أيها الحجاج المكرمون،

إننا نتعلم منكم ومن محطات حجكم خريطة حياة وسلوك تساعدنا على التمسك بصراط الله المستقيم وتمييز الحق من الباطل والتعامل مع الواقع من خلال قواعد ومعايير واضحة.

فأنتم حين لبستم ثياب الإحرام علمتمونا أن نتحرر من التعلق بالأرض والتوجه نحو رب السماء، ﴿قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين﴾.

شبابنا لا يحتاج لمجرد المحافظة على الأمن والاستقرار، وإنما يحتاج الى التنمية والتوظيف بدل فرض الضرائب والهدر في الإنفاق، يحتاج الى حوكمة رشيدة في إدارة الدولة، ومحاربة الفساد والشفافية بعيداً عن صفقات البواخر وأمثالها من المناقصات او صفقات التراضي، شبابنا يحتاج الى أن لا يرى نفسه يدفع بعيداً عن المسجد من خلال تعديل دوام عمل يوم الجمعة، شبابنا يحتاج أن يشعر أن ميزان العدالة مستقيمٌ فعلاً فلا يُتشدد بظلم في الأحكام على الشباب المسلم ثم يُتساهل على عميلٍ أو على قاتل ضابطٍ في الجيش لأن انتماءهم يشفع لهم.

أكرر التهنئة لحجاج بيت الله الحرام متمنياً لكم سعياً مشكوراً وحجاً مبروراً وكل عام وانتم بخير.

كلمة طيبة

«طرابلس عاصمة لبنان الاقتصادية» ولمَ لا...؟!

أما آن الأوان لتغدو طرابلس مدينة تستحق لقب العاصمة الثانية بحق وأن تكون كما حلب المدينة الثانية في سوريا والاسكندرية بالنسبة الى مصر واسطنبول في تركيا ولارنكا في قبرص؟

إن القضية تحتاج الى قرار جريء وحرّ يعكف على تنفيذه فعاليات طرابلس والوزارات المعنية كلٌ في إطارها وإمكانياتها.

ولا شك أن طرابلس غنية بالكفايات والقدرات لأن تحمل على عاتقها سبل نهضة طرابلس وانتشالها من زوايا الاهمال والتشبث بحقوقها كعاصمة ثانية.

إن طرابلس التي تعاني من الاجحاف لن تبقى في حالة الشكوى وجلد الذات والنق بل ستقتحم كل المجالات التي يمكن أن تنعشها إقتصاديا وهذا حق لها وهي مؤهلة لأن تصبح في مصاف المدن المتطورة والمتقدمة وليس هذا المطلب صعب المنال إذا ما أصرّ نواب طرابلس وفعالياتها على تنفيذ المشاريع التي تخدم هذه المبادرة وهي باتت معلومة لدى الجميع وبصورة خاصة عند الدولة نفسها لكثرة ما طرحها نواب طرابلس وفعالياتها ورجال الاعلام فيها وخاصة في اليوم الطرابلسي الطويل الذي عقده الرئيس السنيورة في «يوم طرابلس» في السرايا الحكومية قبل بضع سنوات ولكنها تمخضت عن مشاريع لم تنفذ ولم يتابعها أحد.

ومن هذه المشاريع الملحة تشغيل مرفأ طرابلس الحيوي الذي يتمتع بكامل المواصفات ولا يعمل بكامل طاقته وهو مؤهل ليستوعب مختلف أنواع السفن لذا ينبغي أن يشجع رسوّ السفن التجارية فيه أو تخصيص أنواع من البضائع مثل الماشية والأخشاب وغيرها. وفي طرابلس أهم معرض في الشرق الأوسط يتمتع بقرار حصرية المعارض الدولية فيه ومؤهل لاستقبال كبرى المعارض العالمية وعلى وزارة الاقتصاد أن تشجع إقامة هذه العارض فيه وهذا ما يفسح مجال العمل لطاقات المدينة الشابة.

إن المنطقة الاقتصادية المتخصصة «السوق الحرة» اكتفت الحكومة بتعيين مجلس إدارتها ولم تنظم هيكليتها وهي بانتظار دفعها للعمل بسرعة.

ولا ننسى مطار القليعات الذي يحتاج الى ١٠٪ من التأهيل ليصبح مطاراً دولياً يحقق فرص العمل لمئات الشباب من طرابلس وعكار والمنية.

إن إمكانات طرابلس السياحية التي تحتاج الى تأهيل ووضعها على خارطة لبنان السياحية تحثّ مكاتب السفريات والرحلات على تضمين طرابلس في برنامجها السياحي.

وبإمكان طرابلس أن تنعم بالكهرباء ٢٤ ساعة يومياً بالمبادرة التي أطلقها الرئيس نجيب ميقاتي في شركة «نور الفيحاء» التي لم تهتم بها الوزارات المختصة ولم تمنحها الترخيص لبدء عملها.

وتتمتع طرابلس بموقع مناسب لانطلاقة ورش الاعمار في سوريا بعد أن تجهز خطوط السكك الحديدية باتجاه حمص التي افتتحها الرئيس ميقاتي منذ سنوات وتحتاج الى عزيمة لترميمها.

وتشكو طرابلس من تجاهل كفاءاتها وشبابها في وظائف الفئة الأولى، بل الثانية والثالثة أيضاً في مختلف الوزارات فلا تجد طرابلسياً في هذه الوزارة أو تلك ولا يحسب لها حساب في ملف التعيينات القضائية والدبلوماسية والأمنية والعسكرية.

لقد سمّيت طرابلس «مدينة منكوبة» نتيجة جولات الاقتتال الداخلي التي أثرت على الوضع الاقتصادي في المنطقة وزادت من موجات الفقر والبطالة والمشاكل الاجتماعية ونسأل في هذا المجال أين هي الـ ١٠٠ مليون دولار والمقررة لطرابلس، أما آن الأوان لصرفها في مشاريع منتجة؟

إننا نحمل نواب طرابلس مسؤولية التقصير في حقها وندعوهم الى توزيع المطالب الطرابلسة عليهم بحيث يتحمل كل نائب مطلباً ويحدد له ملفات مدروسة لينفذه وهذا ليس بعسير.

عبد القادر الأسمر

الأزمة الخليجية تتسلّل إلى لبنان

بقلم: أواب إبراهيم

شكلت انتخابات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التي شهدتها العاصمة الفرنسية باريس قبل أيام، مادة سجالية جديدة أضيفت إلى الملفات الخلافية اللبنانية، وتحديداً بين تيار المستقبل والتيار والوطني الحر، وتحديداً أكثر بين وزير الداخلية نهاد المشنوق ووزير الخارجية جبران باسيل. الأزمة هذه تتعلق باستياء وزير الداخلية من عدم تصويت مندوب لبنان في المنظمة الدولية لصالح مرشحة مصر، وهو ما ولّد استياء مصرياً حاول المشنوق استدراكه بالتصعيد في مواجهة باسيل. فمن المعروف العلاقة الوطيدة والمتشعبة والعميقة التي تربط وزير الداخلية بالنظام المصري. وفي هذا الإطار قدّم وزير الداخلية اعتذاراً للحكومة المصرية على عدم تصويت لبنان لمرشحها في انتخابات اليونسكو. بالمناسبة ليست هي المرة الأولى التي نجد فيها معالي وزير الداخلية «القوي» حريصاً على عدم إغضاب النظام المصري والسعي لاسترضائه، فقد سبق له عام ٢٠١٤ أن أوعز للأجهزة الأمنية –خلافاً للقانون– بتوقيف وتسليم عدد من الإعلاميين الإسلاميين إلى النظام المصري، دون عرض الموقوفين على النيابة العامة ودون إذن قضائي بتسليمهم، والأهم دون أن يرتكب الموقوفون أية مخالفة على الأراضي اللبنانية.

بالعودة لانتخابات منظمة اليونسكو، المؤكد أن مندوب لبنان لم يصوّت للمرشحة المصرية، وهو ما اعتبره النظام المصري طعنة في الظهر، فوجهة تصويت مندوب لبنان لدى المنظمة الدولية لم يتم الإفصاح عنها، لكنّ ما يؤكد على هذه الخلاصة هو تصريح لوزير الخارجية قال فيه إن «لبنان لم يصوّت لقطر ضد مصر في انتخابات «اليونسكو»، بل أبعد نفسه عن المشكلة كما ينص البيان الوزاري، بعد أن عجز عن تأمين التوافق العربي»، ولعلّها من المرات النادرة التي يلتزم فيها جبران باسيل بالبيان الوزاري، الأمر الذي افتقدناه حين التقى وزير خارجية النظام السوري في نيويورك.

شكلت انتخابات منظمة اليونسكو في الأسابيع الماضية وسيلة من وسائل كثيرة أرادت الدول التي تحاصر قطر تشديد الخناق حول الدوحة، وهي سعت بكل ما تستطيع لحشد الدعم للمرشحة المصرية كي تفوز بهذا المنصب الثقافي الأرفع في العالم على حساب مرشح قطر. لكن النتيجة جاءت معاكسة، ففي كل مراحل الانتخابات الأربعة حلّ المرشح القطري في المرتبة الأولى، في حين حلّت مرشحة مصر في المراتب الأخيرة، وكانت خسارة مرشح قطر في التصفيات النهائية نتيجة مباشرة لتجيير أصوات مصر لصالح المرشحة الفرنسية لتفويت الفرصة على قطر، الأمر الذي لو حصل سيشكل ضربة موجعة للدول التي تحاصر قطر، وتبذل ما تستطيع لتشويه صورة قطر وتسعى لعزلها.

بالتزامن مع بدء الحصار السعودي الإماراتي البحريني ومعهم المصري على قطر، سعت البعثات الديبلوماسية لهذه الدول على حشد التأييد الدولي لما تقوم به، وقد نجحت في مسعاها مع بعض الدول الضعيفة والفقيرة التي اضطرت لمجاراة رغبة دول الحصار حرصاً على المساعدات التي تقدمها هذه الدول، ودرءاً لأذاها، فقطعت علاقاتها الديبلوماسية مع الدوحة.

لبنان كان من الدول التي سعت دول الحصار لاستمالتها، على اعتبار أنه من الدول الصغيرة والضعيفة. لذلك، منذ الأيام الأولى لحصار قطر، جال على المسؤولين اللبنانيين سفراء كل من الإمارات والبحرين ومصر إلى جانب القائم بالأعمال السعودي، وطلب السفراء ممن التقوهم الوقوف إلى جانبهم في حصار قطر، وقطع العلاقات مع الدوحة. لكن الجواب كان أن لبنان يتبع سياسة النأي بالنفس، وهو لن يدخل طرفاً في الأزمة الخليجية. الحياد الإيجابي من الأزمة الخليجية لم يكن خُلُقاً رفيعاً من الحكومة ولا حرصاً على الشقيق القطري، بل لأن الطرف الأقوى في الحكومة (وهو حزب الله) لا يجد نفسه معنياً بالوقوف إلى جانب المملكة العربية السعودية، في الوقت الذي يناصب سياستها العداء في المنطقة، بالإضافة لمعاداة السياسة الإماراتية الاستعمارية التي تمارسها في جنوب اليمن، هذا عدا عن التقارب القطري الإيراني الذي زاد حرارة بعد الحصار، بعدما فتحت طهران موانئها لتأمين ما تحتاجه قطر. كل ذلك جعل من الموقف اللبناني صارماً في رفض التدخل في الأزمة الخليجية، والوقوف على الحياد.

لعلّ من إيجابيات الانقسام الداخلي هو استحالة إغراق لبنان في محاور الخلاف الإقليمية. فلكل محور خارجي حليف داخلي حريص على إرضائه ولو على حساب السيادة الوطنية، لكن الفرج يأتي من الفيتو الذي يرفعه الطرف المقابل.

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	صفر	تشرين الأول	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	١	٢١	١٥	٥	٤٧	٦	٢٢	١٢	٣٢	٣	٥٨	٥	٢٠	٧
الأحد	٢	٢٢	١٦	٥	٤٨	٦	٢٢	١٢	٣١	٣	٥٧	٥	١٩	٧
الإثنين	٣	٢٣	١٧	٥	٤٨	٦	٢٢	١٢	٣١	٣	٥٦	٥	١٧	٧
الثلاثاء	٤	٢٤	١٧	٥	٤٩	٦	٢٢	١٢	٣٠	٣	٥٥	٥	١٦	٧
الأربعاء	٥	٢٥	١٨	٥	٥٠	٦	٢٢	١٢	٢٩	٣	٥٤	٥	١٥	٧
الخميس	٦	٢٦	١٩	٥	٥١	٦	٢٢	١٢	٢٨	٣	٥٣	٥	١٤	٧
الجمعة	٧	٢٧	٢٠	٥	٥٢	٦	٢٢	١٢	٢٧	٣	٥٢	٥	١٣	٧

تصدرها شركة «بلاغ» للإعلام والصحافة والنشر
رئيس التحرير: إبراهيم المصري
المدير المسؤول: أيمن إبراهيم
الإدارة: بسام غنوم
الإدارة: بيروت – المصيطبة – شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس 961.1.650308+
صفحة الإنترنت: Web page :www.al-aman.com
البريد الإلكتروني: E.Mail: info@al-aman.com
صف الأحرف والفرز: CreativeAdvertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧